ماذا بعد عاصفة الخليج

رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط

الطبعـــة الأولـــى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

الغلاف والتصميم الداخلى
ماهر الدهبى

المحتويـــات

صفحة

تقديم

شرق أوسط جديد
كيف سيكون شكله ؟

□ ابراهيم نافع

لم تكن أزمة الخليج التى فجرها الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ حدثا إقليميا محدودا تقتصر أصداؤه على المنطقة التى وقع فيها ، وما كان بالإمكان أن يبقى كذلك ، فقد تعرضت دولة للشطب من سجلات الأمم ، وانتهك الغزو صراحة ميثاق الأمم المتحدة ، كما مست الأزمة منذ اللحظة الأولى عصبا حساسا للاقتصاد العالمى يتعلق بما أطلق عليه منذ عام ١٩٧٣ « أمن الطاقة » . ولذلك كان من الطبيعى أن تتجاوز تأثيراتها حدود المنطقة كلها لتدخل فى بؤرة الاهتمام العالمى ، ومن أجل هذا فقط تعامل العالم معها باعتبارها خطرا مباشرا لابد من ردعه .

وقد حققت عملية « عاصفة الصحراء » أهدافها كاملة رغم أنها لم تؤد إلى انهيار النظام العراقى نفسه الذى أشعل الأزمة وأشعل المنطقة كلها ، لكنها فى النهاية جعلته عاجزا عن ممارسة أى تهديد ، ويقوم العالم الآن بمهمة تقليم أظافره مع إخضاعه لحصار دولى اقتصادى وسياسى .

□ **إبراهيم نافع** : كاتب ومفكر سياسى ، رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام .

لقد انتهت الحرب لتبدأ عملية إعادة ترتيب الأوضاع ليس فقط فى الخليج ، ولكن فى منطقة الشرق الأوسط كلها التى دخلت مرحلة جديدة لها طابع انتقالى يمكن أن يسفر عن « شرق أوسط » مختلف عما عرفناه لفترة طويلة .

ولكن ما هو شكله ؟ وما هى ملامحه المستقبلية ؟ .

المؤكد أن هناك تصورات شتى فى هذا المجال ، ومن هنا كان تفكيرنا فى إصدار هذا الكتاب الذى يتضمن فكر وإسهامات ورؤى نخبة من السياسيين والمفكرين فى أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والعالم العربى وإسرائيل أيضا .

والكتاب يقدم من أوروبا رؤيتين ، واحدة لميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى الأسبق والأخرى لفيرجينيو رونيونى وزير الدفاع الإيطالى الحالى . فقد اهتم جوبير بقضية تجنب عواصف أخرى فى المستقبل ـ رغم أنه لم يكن متفائلا ـ إلا أنه لم يكن متشائما تماما ، وتحدث عن سيطرة دولية على البترول والحد من التسلح وتسوية منازعات الحدود وطبيعة وضع إسرائيل فى المنطقة .

بينما دعا رونيونى إلى سياسة للأمن الأوروبى فى البحر الأبيض المتوسط تبدأ من التعاون فى مجال التنمية الاقتصادية .

كما قدم الخبير السوفيتى والمستشرق المعروف فيتالى نعومكين نظرة من موسكو لمستقبل العالم العربى بعد حرب الخليج . وقد كان واضحا أن ما سيبقى من الاتحاد السوفيتى ستظل له مصالح عميقة تتعلق بالعالم العربى تشمل إقرار السلام والاستقرار ، والتعاون الاقتصادى والثقافى .

أما عن النظرة الأمريكية لمشكلات الشرق الأوسط فإن الكتاب يتضمن ثلاثة مقالات : يركز أولها على أسلوب التعامل العراقى بعد الحرب وهو لتوماس ماكناور الخبير العسكرى بمؤسسة بروكينجز، والثانى يتناول آفاق السلام العربى الإسرائيلى بعد أزمة الخليج للخبير الأمريكى المعروف وليام كوانت ، بينما يقدم الثالث رؤية لآثار حرب الخليج ودبلوماسية الولايات المتحدة كما يراها ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا .

فيقدم ماكناور تحليلا ممتعا ومتعمقا للمشكلات التى واجهت أمريكا بشأن التوصل

إلى سياسة ملائمة للتعامل مع العراق بعد الحرب . ويشعر القارىء من تحليله بحقيقة المأزق الذى تعرضت له السياسة الأمريكية ،بسبب التناقض الذى نجم عن التعارض بين مصلحتها فى إنهاء حكم صدام حسين صانع كارثة الخليج ، وبين مصلحتها فى الحفاظ على العراق موحدا ومتماسكا لتجنب الإخلال بتوازن القوى فى المنطقة .

ويرى كوانت فى مقاله أن هناك ضرورة حيوية لإيجاد شرق أوسط أكثر أمنا وسلاما واستقرارا . وهو يرى أن لدى الرئيس الأمريكى بوش فرصة وامكانية لإحراز تقدم فى هذا الاتجاه ، وأن الأسباب التى تدعو لبذل جهد أمريكى قوية بدرجة كبيرة ، وهو يربط هذه الأسباب بالمصالح الأمريكية المباشرة فى المنطقة والتى تتركز الآن فى النفط وإسرائيل . وهو يدرك جيدا الصعوبات التى تواجه عملية البحث عن السلام بين العرب وإسرائيل ، وفى مقدمتها أن أطراف الصراع ليست متلهفة عليه وغير مستعدة بعد لتقديم تضحيات من أجله ، وهو ما يذكرنا بما أكده الرئيس مبارك من ضرورة إدراك أن السلام ثمين ويستحق منا أن نضحى من أجله .

وإذا جاز لنا أن نقول ان كوانت كان متفائلا ولكن فى حذر ، فإنه يمكننا أيضا أن نقول إن ريتشارد ميرفى فى مقاله فى هذا الكتاب كان مثله متفائلا حذرا . فهو يؤكد قدرة أمريكا على صنع سلام فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن نظراً لحجم المشكلات القائمة فى المنطقة وسباق التسلح والوضع الاقتصادى المتدهور وعدم التأثر بموجة الديمقراطية العالمية ، فإن أمريكا تجد نفسها أمام « تحد صعب » أو امتحان عصيب .

وقد عرض شمعون بيرس رئيس حزب العمل الإسرائيلى المعارض تصوره لمكان الشرق الأوسط فى العالم الجديد الذى يتشكل حاليا على أساس ثلاث سمات إيجابية هى : الاقتصاد القائم على العلم وديمقراطية الحكم وضعف التأثير العسكرى على العلاقات الدولية ، ورغم أنه يطرح تصورا لسلام أفضل مما يطرحه شامير ، إلا أنه من الصعب الاتفاق معه على كل جوانبه وخاصة فيما يتعلق بالقدس ، فهو يريد أن تظل القدس عاصمة لإسرائيل مع فتحها لكل الأديان فى إطار يقسم مشكلتها إلى شقين واحد سياسى والآخر دينى . وهو تصور غير مقبول لا عربيا ولا اسلاميا .

وتصورات بيرس لا تلقى قبولا عند الفلسطينيين كما يقول مقال سَرِىّ نسيبه

الأستاذ بجامعة بيرزيت وأحد قيادات الضفة الغربية ، فهناك إصرار فلسطينى على الدولة التى تدخل فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن باختيارها ورضاها .

ويقدم الكتاب بعد ذلك ثلاثة تصورات عربية للمستقبل : فالأمير الحسن ولى عهد الأردن يدعو إلى مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط يركز على ثلاث قضايا رئيسية هى الحد من التسلح وسياسات الطاقة بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية ، وأفكار الأمير الحسن تمثل إطارا طموحا يواجه صعوبات كثيرة .

أما محمد مزالى رئيس وزراء تونس الأسبق ، فإنه يرى أنه لا سبيل للنهضة العربية دون تحرير الطاقات بالديمقراطية الحقيقية حتى لو أمطرتنا السماء ذهبا وفضة .

ولكن محمد حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومى المصرى السابق ، يرى أن أهداف العمل العربى لابد وأن تدور من خلال : التحرك لتحقيق قدر من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، مع رفع المعاناة عن الشعب العراقى وضمان وحدة أراضيه ، واستكمال ترتيبات أمن دول الخليج العربى ، وتأكيد الاتجاه العربى الحالى نحو إسرائيل .

ويحدد لطفى الخولى رئيس اتحاد كتّاب آسيا وأفريقيا تسعة متغيرات أسفرت عنها أزمة الخليج التى حدد مسارها فى ثلاث مراحل ، ويستعرض التطورات المحتملة للأوضاع فى المنطقة والاتجاهات التى تعتمل بداخلها حول أسلوب العمل مستقبلا لتفادى الزلازل .

ونحن نأمل بعد كل هذا أن تكون تصورات هؤلاء المفكرين والكتّاب والخبراء والساسة إسهاما مفيدا فى الحوار الدائر الآن حول مستقبل أفضل لبلادنا ولشعوبنا ، لأن الأمم التى تستحق أن تحيا هى التى تأخذ من أزماتها عبرة ومن محنها دروسا .

ولكن هل نتعلم نحن العرب ، وهل وعينا درس أزمة الخليج جيدا ؟ .

سؤال مازال بلا جواب حتى الآن .

الرؤيـــة الأوروبيـة لقضــــايا المنطـــقة

ترتيبات جديدة لتفادى العواصف مستقبلاً

□ ميشيل جوبير

« الشرق الأوسط » : هذه المنطقة من العالم التى وجد الأوروبيون وسكان منطقة البحر الأبيض المتوسط أنه من المناسب تسميتها بهذا الاسم لبيان أن الجوار السكانى وسهولة الوصول الجغرافى والتعاقب التاريخى ، هى معطيات دائمة . ويصدق ذلك اليوم بأكثر مما كان يصدق بالأمس ، لأن الزمان والمكان قد تقلّصا بصورة غريبة . وهكذا ، فإن ما يقرب من ٢٠٠ مليون عربى (بما فى ذلك أهل المغرب العربى) يحتلون قلب العالم الإسلامى (مليار نسمة من البشر) الذى يمتد وشاحه الطويل من المحيط الأطلسى لبحر الصين . والبلدان التى يقطنونها واقعة تحت الوصاية منذ أمد طويل ، رغم كل ما يقولونه وما يعتقدونه أو ما يفعلونه . فمن قبل كانت تمسك بمقودها ، الامبراطورية التركية العظيمة التى غدت بعد ذلك « الرجل المريض » ثم أمسكته الدول الاستعمارية (بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا) . ومنذ عام ١٩٤٥ أصبحت الوصاية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية عليها ، للولايات المتحدة . ومن بين كل المناطق التى سيطرت عليها الولايات المتحدة ، أو مازالت تسيطر ، كانت منطقة الشرق الأوسط هى المنطقة التى

□ **ميشيل جوبير** : وزير خارجية ووزير تجارة سابق ، مؤسس حركة « الديمقراطيين » فى فرنسا .

لا يسمح بتعرض وجودها فيها لأى منازعة . ويروى كيسنجر عن لقاء له مع الجنرال ديجول عندما كانت أمريكا تركب رأسها فى فيتنام . فقد أوضح له الجنرال أن ذلك لن يفضى إلاّ إلى إلحاق الهزائم بها ، والتسبب فى المآسى بالنسبة لسكان الهند الصينية . وسلّم كيسنجر بالأدلة المقدمة على هذا ، لكنه أردف قائلا « لكننا لانستطيع أن نقلع عن هذا ، بسبب انعكاسات هذا علينا فى مناطق أخرى من العالم » . فسأله الجنرال « أى مناطق ، مثلا ؟ » . وأجاب كيسنجر بقوله « الشرق الأوسط » . فرد الجنرال « حقا إذا كانت هناك منطقة لا تتعرضون فيها لأى مخاطر ، فهى تلك المنطقة » . وبعد ذلك الحوار بثلاثين سنة ، مازالت الولايات المتحدة مثلما كانت دوما ، على نفس القدر من الحسم والارتباك أيضا . ولو كانت مشكلة الولايات المتحدة مقصورة على مواجهة العرب وانقساماتهم المتوطنة ، لاستطاعت أن تدبر أمورها بيسر ، وأن تستغل بلا شك هذه الانقسامات . لكن الوجود النشيط للإسرائيليين فى فلسطين ، بدءا من ١٩٤٥ ، أحدث ما يشبه الوحدة بين البلدان العربية المتنافرة أو المتنافسة ، و ُبت هذه الذريعة للوحدة المفقودة لتعقيد مهمة الوصى . ذلك أن مصير إسرائيل كان يعنيها على صعيد رئيسى ، أى على صعيد سياستها الداخلية الخاصة . وما فتئت المشكلة التى يثيرها وجود دولة نشيطة ، والتى كان من الواضح أنها لن تقنع بحدودها الراهنة ، مهما كانت « مأمونة ومعترف بها » ، تعقّد مهمة الحامى الأكبر للعالم العربى .

● ●

ولم يكن هذا الحامى يعنيه سوى شاغلين ، ينبع أحدهما من الآخر : أولا عرقلة الطموح السوفيتى هناك كما فى أى مكان آخر ، والحفاظ على الثروة والإمدادات البترولية . وإذ دمّر التوسع السياسى والإقليمى لروسيا نفسه بنفسه فى الوقت الحالى ، وإن كان بصورة مؤقتة ، فإن السيطرة على البترول (والتى تعنى ضمنا السيطرة على كمياته وعلى أسعاره أيضا) لا تزال هى الهاجس الوحيد والدائم المتسلط على الولايات المتحدة . وكل ما عدا ذلك ، ليس سوى توابع وملحقات . ولا شك فى أن صدام حسين لم يدرك تماما أن أحلامه فى التفوق الإقليمى ، وكذلك ذرائعه السياسية (إسرائيل وتحرير العرب) ، ليست مقبولة لدى الأمريكيين ، حتى وإن حاول أن يكون حليفهم ، مثلما فعل الشاه محمد رضا بهلوى ،

لأن ذلك كان سيؤدى بالتالى لترسيخ هذه الأحلام ، على نحو أكثر ثباتا ، وبصورة مباشرة بدرجة أكبر ، فى المنطقة البترولية والبحار والأراضى الملاصقة لها . والتصريحات والوعود التى بذلت ليس لها شأن كبير : فالتشكيلات القتالية العسكرية الأمريكية لا توشك أن تنسحب ، على الرغم من بعض الاعتراضات الدينية ، طالما أنها لا تستطيع اختيار « خفير » محلى .

وقبل التنبؤ بالحلول الممكنة للوصول إلى ما يشبه الهدوء ، ينبغى التركيز على الأمر الأكثر أهمية : الوصاية الأمريكية الموجودة فى كل زمان ومكان ، لأسباب اقتصادية واستراتيجية . ومن البديهى أن ينعكس هذا فى السياسة . ربما تتوافر الفرصة لتسوية عرجاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، تحرم المزايدات فى الدول العربية من ميدانها المفضل . لكن يمكن للمرء أن يراهن بأنه إذا ما قام هذا الهدوء المقلقل ، فإن المنازعات بين العرب ستستأنف بقوة أكثر فأكثر ، مما يبرر ويسهل فى آن واحد الوجود الأمريكى . إن السلام السعيد والازدهار المشترك لن يتحققا فى الغد القريب . وإلاّ سيتعين حينذاك الرضا بشروط ليس هناك أحد مستعدا لقبولها .

ولنذكر بعضا منها : أولا ، سيطرة دولية على البترول ، ابتداء بالإنتاج ، والأسعار ، وتقسيم أرباح هذا الاستغلال بين بلدان الشرق الأوسط ، بل حتى على المنطقة العربية بأسرها . وهناك شرط آخر يهم كثيرا « دوائر الأعمال » الأمريكية ، وبضع آخرين ، ولا يسهل توفيره : الحد من الأسلحة وتخفيضها ، سواء المستوردة فى الأساس ، أو المصنوعة محليا . وحتى لا يتحول الأمر إلى مسرحية هزلية ، فإن هذا يقتضى أن تحتفظ إسرائيل بوسائل حماية نفسها ، وليس وسائل إملاء القانون العسكرى . والشرط الثالث ، وربما كان هو الأقل اتساما بالطابع الجبرى : هو تسوية منازعات الحدود ، والتخلى عن احتلال الأراضى (قبرص ، لبنان ، فلسطين) بالمخالفة للقانون الدولى . وأخيرا ، « تطبيع » وضع إسرائيل فى الشرق الذى تنتمى إليه هذه الدولة : فطالما أعتبرت إسرائيل حاملة طائرات غربية ، فلن يتحقق اندماجها فيه . وعلى النقيض من ذلك ، فإنه فى ظل أفضل الظروف ، يمكن تصور تنمية مشتركة لدول الشرق الأوسط ، يؤازرها كثيرون من أهل الشتات (إسرائيليون ، ولبنانيون ، وسوريون ، ومصريون ، وعراقيون) ، وتساندها رؤوس الأموال الدولية .

وللأسف نسجل هنا أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ليس لهما مكان بين هذه الإجراءات التمهيدية الممكنة . وقد شاهدنا مدى الحماس فى حشد الديمقراطيات الغربية ، فى حرب الخليج الأمريكية ، للإبقاء (بالتبعية) على دول الأوضاع فيها محل نقد . وربما تتدعم الديمقراطية وما تتسم به من حرية أيضا ، عندما يتم توفير الظروف الأخرى .

وإذا نحينا مصر جانبا ، فإن الديمغرافيا فى الشرق الأوسط ليست هى الزلزال المقلق الذى يهدد دوله وإن لم يكن مستبعدا أن عدم المساواة الملحوظة ، ينذر بوقوع اضطرابات وشيكة ، حتى فى بلدان مستقرة وميسورة الحال . ذلك أن آسيا المكتظة بالسكان تقرع باب هذه الدول .

● ●

وبعد هذه الاعتبارات ، نشرع الآن فى تناول الأوضاع التى تستحوذ على الاهتمام هذا الخريف : **العراق** والتسوية **الإسرائيلية الفلسطينية** :

دولة العراق ذات الضحايا المنسيين ، لأنه ليس لدى بوش ولا صدام حسين أى اهتمام برصد أعدادهم ، ذلك لأن أحدهما سيبدو كقاتل مستهتر ، بينما يحاكى الآخر إداريا مرهوب الجانب ، فما الذى سيؤول إليه مصيره بعد ذلك ؟ ولنتذكر المائة ألف أو المائتى ألف الذين قتلوا ، والبلد الذى دُمِّر ، والبِنَى الأساسية التى تم نسفها . وحتى مع افتراض أن بقاء سكان العراق لا يتعرض للتهديد من جراء إصرار الأمم المتحدة (إصرار أمريكا فى الواقع) على تجويعه للضغط على زعيمه ، فإن شروط الهدنة تقضى على العراق بأن يرجع ، خلال عشر سنوات أخرى ، للعصور الوسطى من الناحية الاقتصادية . وربما يسعد هذا المنظور إيران وبعض دول الخليج وإسرائيل وآخرين غيرهم . لكن هل نستطيع أن نذكر هنا الوسائل اللازمة لتفادى هبوب عواصف مستقبلا وندع خطة الدحر المحزنة هذه تغرق شعبا بأكمله فى مستنقع التخلف ؟ إن ذلك لا يتسم بالشرف ولا بالفطنة . فقديما هتف الرومان « الويل للمهزومين » ! فلنحذر من أن يكون لدينا مفهوم بمثل هذا الغباء عن العلاقات الدولية ، فذلك قصر نظر . فلا ينبغى إذلال شعب ما للانتقام من قادته ، الذين تتوافر لهم فى نهاية الأمر

وسائل القبول من رعيتهم ، إن صدام حسين لم يعد « هتلر » حيث أنه يفوّت على بوش تقطيع أوصال العراق على ايدى جيرانه . ومن جانب آخر ، فلو لم يكن رئيس العراق محدود التفكير بصورة لا تصدق ، لكان قد أدرك سابقا أنه كان سيحصل على كل المكاسب بأن يقدم خدماته للولايات المتحدة ، ويصبح من أحجار الشطرنج التى تحركها فى الشرق الأوسط . ونظرا لأن كل هذا ممكن ، فمن المناسب التذكير به . ولنلخص القضية فيما يلى : إننا لن نمضى صوب السلام بإغراق شعب ، فى مستنقع اليأس . فهذا الشعب يعُدّ ضحية أكثر مما يعد جلادّ .

وهناك إغراء آخر لواقع الأمور الجارية : **المؤتمر الدولى المعنى بالشرق الأوسط** . وبالأمس كان تعبير « الدولى » يعنى مشاركة السوفيت والأمريكيين ، وكل منهما يسحب وراءه عملاءه المحليين والعالميين . وقد سلب انهيار الشيوعية ، فى قلعة الشيوعية وهى موسكو ، والانزواء (المؤقت) لدول روسية متعاقبة ، المناقشة حول تدويل المؤتمر من أى معنى . فإذا كانت القضايا الجوهرية لن تجد حلا ، فإن الشكل لن يكون مهما . فإما أن تختار إسرائيل من الآن فصاعدا التخلى عن « منطق الحرب » الذى تتبعه ، واستبداله « بمنطق السلام » ، وتساعد الولايات المتحدة على هذا التحول : وحينذاك ستكون المحادثات ثنائية فى الأساس ، وإقليمية ودولية من أجل « الاستعراض والمنظرة » ، وإما أن إسرائيل لا تريد أن تبدل جلدها ، والولايات المتحدة ستقرر إجبارها على هذا (إن استطاعت ...) . سنعرف ذلك سريعا جدا . وقد تمضى التسوية المأمولة متثاقلة ، ويمكن أن يختل توازنها ، لا على حساب اسرائيل بالطبع ، وإنما على حساب الفلسطينيين . ولكن هنا أيضا ، فإننا إذا كنا نريد السلام ، فإننا لن نحصل عليه بإذلال الأضعف ، ومن هنا تأتى المسؤولية الكبيرة التى ستتحملها الولايات المتحدة إن كان السلام هو هدفها حقا . لكننا نصرّ فى هذا على القول بأن اهتمامها الأول والأخير هو الاحتفاظ بوصايتها على الشرق الأوسط ، بين السلاف والعرب ، إيران وباكستان ، الصين والهند ، أوروبا وآسيا ، البحر المتوسط والمحيط الهندى . وتسخّر هذه الأرضية الممهدة التى لا مثيل لها ، والتى تبعد عنها الولايات المتحدة كثيرا ، لاستغلال الثروة البترولية أيضا . فهل سيكون السلام هو الظرف الأكثر ضمانا للبقاء فيها ؟ فى مقدورنا أن نشك فى هذا ، لأن شعوب المنطقة إذا ما حصلت على هذه النعمة ، فسيتوافر لديها مبرر لأن تطرح على الوصى بضع اسئلة : لماذا تتولى وضع

القانون والحكم به فى البحر المتوسط ؟ وفى المحيط الهندى ؟ لماذا يتوقف عليك فى هذه المرحلة ، استغلال البترول وإدارته فى الشرق الأوسط ؟ لماذا لا يفرض السلام عليك أن تتخلى عن سوق السلاح وأرباحه وامتيازاته ؟ على النقيض من ذلك ، ودون أن نُذكّر بمكيافيللى ، فإن عدم الاستقرار المتوطن يخدم السياسة الأمريكية بأكثر مما تخدمها تسوية لكل المنازعات تتحقق بمعجزة .

● ●

كذلك ، هل من الحكمة تقييم قدرة كل دولة من دول المنطقة على أن تتبارى فى ظل الهدوء بأكثر مما تفعل فى ظل العواصف . سنرى عندئذ أن صواب الحكم لا يتم الالتزام به فى هذا الصدد بالضرورة .

فليبيا تقدم المثال الأكثر لفتاً للنظر . فقد كانت تستطيع بأراضيها الشاسعة (١٧٦٠٠٠٠كم٢) ، وعدد سكانها الضئيل (٤,٤ مليون نسمة) ومواردها البترولية غير المتناسبة مع ذلك ، أن تصبح فى بضع سنين نافذة عرض للعالم العربى ، ومثالا لمجتمع سعيد ومتوازن . وللأسف ، فإن نوعا من « السعار للقتال » الملحمى والمذهبى استحوذ على بعض قادتها ، كما لو كانت تنمية بلدهم لا تكفى لاستغلال مواهبهم المتعددة . ولم ينته العالم العربى بعد من إنتاج هؤلاء « الزعماء » ، القادة الموهوبين فى السياسة والحرب ، ذوى الإلهام الإلهى طبعا ، والذين يُصطَحب مرورهم العابر بموكب من المغالاة والتدمير . وطالما أن جمهرة من الناس ، فى اعتقادها الساذج بأن المخلِّص سيجىء ، تحبذ هذا الإفراط فى العنف ، فمن العبث أن نحلم بالسلام والاستقرار فى الشرق الأوسط . ويتمسك البعض بالاقتناع بأن الإسلام السياسى والديمقراطية متعارضان ، لأن ذلك يتفق ومصالحهم . ولكننا إذا ما رغبنا فى أن ننظر لهذه المسألة عن قرب ، فسنجد أن هذا التعارض غير قائم . والأكثر من هذا ، أن المسلم الذى يجمع فى داخله بين الإيمان والحكم الذى يصدره هو على تنظيم وإدارة دولة البشر ، دون وسطاء أو شفعاء متأهبين لاستغلال الثقة الموضوعة فيهم ، هذا المسلم يستطيع أن يصبح نموذجا للديمقراطية . وربما لو فعل ذلك ، لقفز أمام

عينيه فى نهاية المطاف ، الدليل البين على أن عاداته بالية وبائدة وقد اصابته بالعمى ، كإنذار إلهى . ولا يستطيع أحد أن يدّعى أن الديمقراطية أسلوب مستورد لغايات مشكوك فيها . فالديمقراطية أولا وأخيرا مجرد جهد من المؤمن لمواجهة نفسه ، ويعمّق إيمانه . ونحن بقولنا هذا لا نخرج عن الموضوع ، لكننا نتناول لب الظروف اللازمة لمستقبل هادىء .

وربما كان الأمل أقوى **فى مصر** ، لأن الموضع الذى تشغله جغرافيا وثقافيا وبشريا ، يدعم مسؤوليتها ، ويعنى هذا فى الغالب الأعم القول بضرورة النتائج ، بالنسبة لشعب يتطور نحو التزايد العددى عن الحد المحتمل ، وتلك عملية تحول دون القيام بالمغامرات مثل إثارة الاضطرابات المتطاولة . وفى ظل التنافس بين الزعماء العرب ، فإن مصر وإن كانت واعية بموقعها الهام ، تخشى التهور الذى قد تكون له نتائج قاتلة مباشرة بالنسبة لها . وإذ تعرضت للاستهجان طويلا لأنها تجرأت وتفاوضت مع إسرائيل ، فقد تغلبت بين مواطنيها على هذه العقبة ، وأثبتت أن البراجماتية ، أو نزعة التركيز على النتائج العملية ، تساوى أعباء التصدى للتصلب المحموم . وكان استخدامها لهذه البراجماتية لتحقيق أهداف مادية فى حرب الخليج ، سواء كنا نوافق عليها أم لا ، أمرا مستصوبا بصفة خاصة . ويمكن أن نتوقع من مجموعات الصفوة فيها ومن شعبها الكثير من التسامح والحس السليم على نحو يكفى لوضعها بدون تردد ضمن الفصيل الصغير العدد لصانعى السلام ، الذى تحتاجه بشدة .

أما جارها ، **السودان** ، وهو بلد غنى للغاية انتهى بسبب المكابرة والطائفية إلى أن وضع نفسه بين البلدان الأشد فقرا ، فيعتبر نموذجا صارخا لعدم الاستقرار المتوطن وضراوة النزعة العقائدية المتحجرة ، وأخيرا الخيلاء الانسانى . فلماذا سقط السودان فى هوة الاضطراب هذه فى حين كان فى مقدوره أن يصبح بلدا سعيدا ومزدهرا ؟ إن الرغبة فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط تعنى أيضا الاهتمام بهذه المسألة ومواجهتها ، بل حتى الاهتمام بها فحسب .

وعلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر ، ينفتح (بصعوبة) عالم لا ينتمى إلا للبترول ، مما يضعه تحت سيطرة مزدوجة : فمنذ عام ١٩٤٥ ، أصبحت المنطقة مستعمرة بترولية

للولايات المتحدة ، مثلما أصبحت تحت سيطرة سلطات مطلقة ليس لها مثيل فى أى مكان من العالم الحديث . وقد اتبعت بعض الدول فى المنطقة وخارجها سياسة المساندة للتطرف وذلك لإبعاده عن أراضيها ، ساعدتها على ذلك عوائدها . وفى ظل هذه الممارسات ، لا يمكن أن نتبين عملا يتم لصالح الاستقرار والتقدم ، بل إن بعض هذه الدول نفسها لم تنجح حتى باستغلال سلاح الذهب فى تأمين دفاعها الخاص ، وأخذت على الدوام تلجأ للخارج لتفريج كربتها وحمايتها . والطابع البالى البائد ، الذى طال أمده فى ظل هذه الظروف ، لن يكون عونا كبيرا فى أن يقوم الهدوء حولها .

وفيما يتعلق **بالعراق** ، ذكرنا المغامرة المؤسفة ، التى خلّفت شعبا جرى اغتياله ، بعد أن تم استنزاف دمه فى الحرب مع إيران التى خاضها دون أن يتشكك فيها كثيرا ، لحساب العالم العربى ، والعالم الغربى ، والاتحاد السوفيتى ، المجاور لإيران . ولنأمل فى أنه لا يرد على ذهن سياسى ما مثل الرئيس ولسون ، وان كان طبعة ١٩٩٢ منه ، ذلك المشروع المجنون الذى يقضى باعطاء الأردن للفلسطينيين بعد أن طردتهم إسرائيل من بلادهم ، وتنصيب الملك حسين فى بغداد مثلما فعلوا فى ١٩٢١ لابن عمه فيصل . هل ستعقب عمليات التقطيع المشؤومة التى تمت في العشرينات ، عمليات تقطيع أكثر شؤوما فى ١٩٩٢ . ربما كان العراق ، فى ظل البعثيين ، قد استطاع أن يكون دولة علمانية (بأى ثمن ؟) وبهذا العمل فإنه يثير حفيظة منطقة بأكملها كرست نفسها للنزعات الطائفية الأكثر تشددا ، إلى الحد الذى صبغت فيه هذه النزعات طبيعة الدولة ذاتها . لكن بغداد هى إحدى منارات الشرق العربى وكل الذين يريدون أن يطفوا سناها ، يعتدون بلا ريب على الأمل فى سلام دائم .

إن التطرف الدينى **الإيرانى** ، الذى يحركه لسوء الحظ رجال يتأرجحون بين المعتقد الفارسى والعقيدة الإسلامية لم يتنازل بعد عن الوسائل العنيفة ، ولم يلق بعد بنيرانه الأخيرة فى أتون عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط . وهذا ما نشهده أيضا فى لبنان ، عندما لا يحدث فى أوروبا ... فالاتحاد السوفيتى لم يعد موجودا لكى يستمر فى تقديم الصداقة تارة والتهديد تارة أخرى ، بينما نجد خلفاءه سيتسببون ، نتيجة منازعاتهم أو ادعاءاتهم ، فى إثارة الكثير من الهموم لعمائم الملالى . ونظرا لأن الولايات المتحدة متورطة كلية فى

تشكيل مستقبل هذه المنطقة ، فإنه لابد لها أن تتوقع منها المكائد بأكثر مما تتوقع التعاون ، وينبغى لها أن تتفاوض مع كل طرف على التسويات التى تريد الوصول إليها ، حتى تلك التى ستتم بين إسرائيل وسوريا .

وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ، نشير بصفة خاصة إلى مستقبلها ، السياسى بالطبع ، غير المؤكد . إذ يراهن البعض على أنه سينتهى عاجلا أو آجلا الحكم الذى استمر طويلا لحافظ الأسد (منذ ١٩٧١) ، والذى يقارن تارة ببسمارك وتارة أخرى بوليام بت . ولما كان هذا الحكم حكما للأقلية ، فقد اتسم بالدهاء . وكان صراعه مع الشقيق العراقى ، كما هو معروف فى الشرق الأوسط ، صراعا ضاريا ، رغم أن صدام حسين كان قمينا بأن يهيىء وحده سوء طالعه . إن سوريا الكبرى هى ما يطمح إليه الرئيس السورى . ومن المعروف أن إسرائيل أخذت منه الجولان . لكنه يحتفظ عوضا عن ذلك بلبنان ، وربما يتوسع غدا حتى حدود إسرائيل . إن سلام الاحتلال يسود فى لبنان . ولا يكفى التذكير باتفاقات الطائف (التى مولتها السعودية أساسا) حتى تحلق حمائم السلام من كل قرية فى لبنان ، ولا التظاهر بأنها ضربة معلم فى تسوية لتحقيق السلام . بيد أنه فى انتظار مجىء أيام أفضل ، فإن اللبنانيين سيستعمرون من يقوم باحتلالهم ، وسيطالبون بأن يكون لهم لديه نوابهم وسلطاتهم .

وهناك خطأ آخر لا يتعين ارتكابه عشية ماراثون المحادثات حول السلام فى الشرق الأوسط ، هو أن يحدث تسرع من قبل البلدان الغربية والعربية التى رافقت العملية العسكرية فى الخليج ، فى إلصاق العار بمن أصبحوا غير مؤهلين للمشاركة بسبب « سوء اختيارهم » ، ويقصد بهؤلاء ، إلى جانب العراق ، الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية . فعندما تحين ساعة البحث عن محادثين مشروعين تقريبا لبدء المفاوضات ، يصبح من الحكمة تسجيل أسماء أولئك الذين يحددهم حسين عاهل الأردن وعرفات فى المحل الأول . لأن هؤلاء فى نظر الرأى العام العربى ، الذى لا يهتم بالخيارات التى تقوم بها الدول ، هم الذين يمثلون آماله ، حتى وإن كانوا مهزومين ، وهم الذين يظهرون بمظهر مشرف فى معركة غير متكافئة . وإنه لأمر مروع أن يتم تناسى أن السلام ينبغى التفاوض بشأنه وليس فرضه ، وذلك هو الاحتمال الأكبر (ومن الجلى أنه الأقل وعدا بتحقيق نتائج) .

وينبغى أيضا الاقتناع بوجود خطر آخر هو أنه طالما أن إسرائيل تملك سلاحا ذريا - وتلك حقيقة واقعة منذ السبعينات - فإن الدول العربية أو الإسلامية لن تكف بدورها عن محاولة الحصول على وسيلة الدفاع (والهجوم) هذه . ومهما كانت الضغوط الممكنة من قبل الولايات المتحدة على إيران وباكستان وليبيا والسودان وسوريا ودول أخرى غيرها ، فمن الجلى أن هذه الدول لن تقبل « الوزن بميزانين والكيل بمكيالين » فيما يتعلق بهذا السلاح الحديث . بل إنه من السهل كثيرا مع الانفجار من الداخل للنظام السوفيتى ، أن تجد الأسلحة الذرية طريقها للبيع الحر فى أسواق سوبر ماركت الأسلحة فى الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بتركيا ، فإن انهيار الاتحاد السوفيتى سيقلل دورها كديدبان متقدم لحلف الأطلنطى . وسيقل التهديد الذى تتعرض له ، وبالتالى يقل الاهتمام الذى تحظى به . ومع ذلك فإنه إذا توصل الأمريكيون لفرض تسوية ما على قبرص (على نحو يحترم قرارات الأمم المتحدة التى ينبغى ذكرها ، هنا على الأقل !) ، فستسعى تركيا لتدعيم نفوذها فى الشرق الأوسط نفسه ، التى كانت سياستها فيه حتى الآن « قليلة البروز » . ورغم أن هذا لم يكن هو رأى الأكراد أبدا ، فإنه مع الاستقلال الذاتى ، وبالأحرى مع استقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة التى يقطنها الترك والتركمان (طاجيكستان وتركمانيا وأوزبكستان وأذربيجان ، الخ) التى ستتجه بالطبع صوب أنقرة ، مما سيثير ضيق إيران أو غضبها ، ربما يتغير الموقف التركى ويتجه نحو المشاركة الأكثر نشاطا والأعلى صوتا فى مفاوضات السلام ، وإيقاظ فكرة الجامعة التركية ، على أساس الأربع عشرة لغة التركية التى كانت مستخدمة فى الامبراطورية السوفيتية السابقة والخمسين مليون مسلم الذين كانوا يعيشون فيها .

● ●

يبدو أن الحدث الحاسم بالنسبة للشرق الأوسط فى خريف ١٩٩١ ، كان هو انهيار الشيوعية السوفيتية فى شهر أغسطس ، إضافة إلى حرب الخليج التى وقعت فى الربيع السابق لذلك ، والتى لم تغير شيئا من الوصاية الأمريكية فيما خلا أنها جعلت حضورها

مباشرا بدرجة أكبر . ومن الآن فصاعدا ، أصبح الطريق خاليا كلية للوصول إلى تسوية ، ليست شاملة ولا مرضية فى شؤون الشرق الأوسط .

إنها تسوية ليست **شاملة** ، لأنه ليست لدى الولايات المتحدة أدنى نية للاقتراب من المسائل الأساسية (البترول ، الأسلحة ، الشعوب) ، إذ يكفيها أن تحافظ على وصايتها وتحميها من الدوامات الشديدة الوطأة والانفجارات العنيفة . وهى تأمل فى أن تصل إلى ذلك مع زبائنها المختلفين ، الذين سيتولون معالجة تطلعات شعوبهم وميولها بطريقتهم . ومن ثم يكفيها أن تقيم حوارات ثنائية الأطراف ومستمرة بين إسرائيل والبلاد العربية تتجاوز بالضرورة مصالح الفلسطينيين ، التى سيتم التخلى عنها بدرجات متفاوتة من اللياقة .

وهى تسوية ليست **مُرضية** بالتالى ؛ لأن الآراء المتصلبة القديمة عن العدل (الفلسطينيين) والدين (وضع القدس) ، والقومية (الأكراد ، اللبنانيون ، المسيحيون فى السودان ، والإرتيريون) ستبقى مستمرة بصورة حتمية . وبحكم مبدأ أنه يتعين إعطاء مهلة للزمن ليفعل فعله ـ والذى سيصبح فى حد ذاته مستهلكا كبيرا للوقت ـ سيتم اللجوء إلى أسلوب المراحل ، والتى ستزداد غموضا بقدر ما تبعد . ونظرا لأن الولايات المتحدة ليس فى مقدورها أن تفرض على إسرائيل سوى تعديلات فى الشكل ، وليس تسويات جوهرية ، فإن الاتجاه يسير صوب محادثات مستديمة تتم فى محافل متعددة ، حيث يحقق تصلب الرأى الخاص بمن هم أكثر قوة العجائب ، وحيث يشهد من هم أشد ضعفا تهاوى مواقفهم مثلما يذوب السكر فى سائل . ومن المؤكد أنه ستبقى لهم أسباب اليأس ، ولكن لن يعود هناك أحد منذ الآن فصاعدا يريد التصدى لمظاهره ، على خلاف الأمس حيث كانت الدول العربية تزايد عليه طواعية ، باعتبار ذلك تكتيكا أكثر منه اقتناعا .

ويعنى هذا أن ملف « الحقوق » التاريخية أو المعترف بها من قبل المجتمع الدولى ، إن كان يسهل الاقتناع به ، لن يكون له وزن كبير فى المفاوضات التى ستبدأ .

ولا شك أن العالم العربى ، بالبترول أو بدونه ، ليس ناضجا لكسر حلقة الوصاية الطويلة . وقد يكون هذا مدعاة للشعور بالأسف أو مصدر سعادة . ففى الغرب ، سيكون

ذلك مصدر سعادة أكبر ، بسبب النزعة المعتادة لهذا الميل والتى تلقى احتراما كبيرا . فالفورة الإسلامية فى أوروبا ، مثلها مثل الحملات الصليبية على الشرق ، تنحو إلى خلق الأوهام وتغذيتها . إذ كيف يمكن إقناع العقول ـ المبرمجة منذ ذلك الوقت الطويل ـ بأن شرقا أوسطيا متحررا ومزدهرا ، وثرواته مقسمة على نحو أفضل ، سيكون شريكا فى التقدم أكثر منه عدوا له لا يستخدم وسائله إلاّ لتدميره . وفى ظل حكم الأقلية أو النظم الديكتاتورية ، فإن العالم العربى يكمم نفسه بنفسه ويغذى بداخله الحقد واليأس . فهل يحتمل أن يعترف بذلك من سيقومون بالتفاوض ، حتى وإن لم يضعوه فى حسبانهم ؟

أوروبا .. كيف تسهم فى استقرار الشرق الأوسط ؟

□ فيرجينيو رونيونى

تترتب على انهيار الكتلة الشرقية وأزمة الاتحاد السوفيتى نتائج هامة بالنسبة للنظام الدولى ، تعجل بالتغيرات التى كانت جارية بالفعل أو تغير اتجاهها ، كما أنها تخلق مشكلات وفرصا جديدة .

ويتسع نطاق الاحتمالات المتعلقة بالأمن ، ويشتمل على جوانب غير تقليدية للدفاع والأمن مثل الحروب الأهلية ، وبعض الأخطار الأيكولوجية ، وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والتكنولوجية ، وزعزعة الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، وازدياد الهجرة ، وما إلى ذلك . وفى الوقت نفسه ، تبتعد السياسة الأمنية الأوروبية عن التحديد التقليدى للخطر أحادى الاتجاه القادم من الشرق إلى تحديد للأخطار متعددة الاتجاهات (ومتعددة الأبعاد) من كل مكان .

ويعنى انحلال الاتحاد السوفيتى والقدر المتزايد من الاستقلال الذى تظفر به الجمهوريات المكونة له ، أن أزماته « المحلية » تغدو أزمات « دولية » بدرجة أكبر ، وأنها

(*) الدكتور فيرجينيو رونيونى : وزير الدفاع الإيطالى الحالى ، وأستاذ سابق بالجامعة ، تولى من قبل منصب وزيرى الداخلية والعدل .

تبدأ مباراة للكرة جديدة كلية ، ليس لها قواعد محددة بوضوح ، حيث يسيطر على الجزء الأكبر من الملعب عدد من اللاعبين « غير التقليديين » أو المعروفين بالكاد ، من الحكومات الديمقراطية الجديدة فى أوروبا الشرقية إلى روسيا الجديدة والجمهوريات السوفيتية (السابقة) الأخرى التى دعمت مكانتها .

وهناك قوى جديدة تبلغ سن الرشد فى العالم الثالث سيكون لها أيضا دور أكبر ، تحدد مجموعة الأولويات الخاصة بها ، وتحاول أن تفرضها ، وهى غالبا أولويات لا ترتبط بالعلاقة بين الشرق والغرب . وفى الوقت نفسه ، لئن كانت هذه الأزمات تهدد بتفجير منازعات أشد حدة من الماضى فإن « كم » الجيوش الغربية آخذ فى الإنخفاض : وقد تمثل الخيار الذى ارتضته الدول الغربية لكى تكون قادرة على مواجهة وتدبر حالات الطوارىء « المحدودة » فى المستقبل ، فى خلق فجوة تكنولوجية واسعة لصالحها ، ثم الحفاظ على هذه الفجوة . غير أن « النوعية » أكثر تكلفة بصورة متزايدة ، وميزانيات الدفاع الغربية آخذة فى الانخفاض : وإذا كانت بعض التخفيضات الكمية قد تعوض تكلفة بعض التحسينات النوعية ، فإن هذا التصحيح الهامشى سيفقد جدواه سريعا .

وتقتضى أية استراتيجية عسكرية للاستخدام الفعّال لأوجه التفوق النوعى الجديد نظاما معقدا للإدارة ، وتحقيق التكامل بين عدد كبير جدا من التكنولوجيات الكهرومغناطيسية والبصرية والفضائية ، وكذلك المواد المتقدمة . وقد بينت الخبرة الماضية أنه عندما تصل ثورات تكنولوجية بهذه الأهمية إلى ميدان القتال ، فإن أعدادا صغيرة من المحترفين المدربين جيدا والمسلحين جيدا تستطيع أن تقهر حشودا أكبر منها كثيرا من الخصوم الأقل تدريبا وتسليحا . وفى الوقت نفسه ، فإن المركزية المفرطة والتواكل الزائد اللذين يحولان دون التشغيل السلس لمجموعة بالغة التعقيد من التكنولوجيات المترابطة والمتقدمة ، يخلقان أوجه ضعف جديدة . ويثير الحجم الهائل للمعدات والقوات العسكرية التى نُشرت فى الخليج قبل الأزمة ، والمدى الزمنى الذى اقتضته حتى تغدو جاهزة للعمل بصورة كاملة ، وكذلك تكاليفها ، المخاوف بشأن قدرة الغرب على تحقيق إنجازات مماثلة على نحو متكرر .

كما أن الردع النووى آخذ فى التغير . ولئن كانت القدرات النووية للاتحاد السوفيتى مازالت كبيرة بقدر يكفى لتبرير ضرورة بقاء شكل من أشكال الردع النووى الموسع فى

اوروبا الغربية ، فإن احتمالات الانتشار النووى (والكيميائى) وزيادة التقلبات العسكرية (فى الشرق والجنوب) ، تبين أن هناك حاجة إلى أشكال من الإستراتيجيات النووية تقوم على درجة أكبر من التفاوت والتميز . وفى أحد السيناريوهات تبدو حالات الطوارىء التى قد تقتضى ردا نوويا ، حالات بعيدة للغاية . ولكن فى سيناريوهات أخرى يبدو أن ثمة ضرورة ملحة للإبقاء على موقف الردع النووى ذى المصداقية العالية (أى القابل للتنفيذ) والاحتفاظ ببعض خيارات التصعيد المعقول .

وقد تأثر الشرق الأوسط تأثرا شديدا بهذا التغيير بالغ الأهمية . وكان القرار الذى اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتدخل ضد العراق بالوسائل العسكرية ، وتحرير الكويت ، وإلزام العراق بالانصياع لقرارات المجلس ، والوفاء بالتزاماته بمقتضى معاهدة عدم الانتشار ، من الأمور التى كان لا يمكن تصور حدوثها فى فترة المواجهة بين الشرق والغرب .

إن بُعدا دوليا جديدا للأمن والتعاون آخذ فى التطور ، وقد أبرزته بوضوح دعوة رئيس الولايات المتحدة لإقامة « نظام عالمى جديد » : وهى رؤية يشاركه فيها رئيس الاتحاد السوفيتى والقيادة السوفيتية الجديدة . ويفرض النجاح العسكرى لتحالف الأمم المتحدة فى الخليج ، وكذلك الحاجة إلى تدبر التحول نحو نظام دولى أكثر تكاملا ورسوخا من الناحية الاقتصادية ، مسؤوليات جديدة على كل القوى الفاعلة الدولية ، خاصة الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية ، وكذلك جميع أمم الشرق الأوسط التى كانت لها مشاركة مباشرة أكبر فى العمليات ضد العراق .

ولن يكون ذلك سهلا . فبشكل ما ، قد يكتسب « النظام » الدولى نفسه دلالة سيئة تنبىء بأنه ضرب من أحلام اليقظة ، إن لم تُتخذ القرارات الأساسية وتطبق بسرعة .

إن العالم يعانى حاليا من نظام مرتبك يمر بمرحلة انتقال ، يتسم بعدد من التحالفات فيما بين الشركاء التقليديين وكذلك بأوضاع جديدة تماما وغير متوقعة أحيانا . ومع ذلك تبدو حكومات كثيرة عاجزة فى ظل هذا الوضع المتغير ، عن تحديد دورها فى الأمن الدولى وتولى مسؤولياتها عنه ، أو غير راغبة فى ذلك .

وفى الوقت نفسه يتشكل نظام دولى جديد فى خضم الارتباك والتناقضات ، حيث تتولى بلدان ناهضة فى جنوبى العالم الصناعى وشرقيه ، مسؤوليات أكبر . ولئن كانت الولايات المتحدة هى الدولة العسكرية العظمى الوحيدة الباقية ، فلا يوجد فى المجال الاقتصادى مثل هذا الدور المهيمن .

ومما يضعف النظام الدولى الحالى ، عدم الاتساق بين هيكله الاقتصادى القائم على احتكار القلة (حيث يلعب عدد من البلدان دورا رئيسيا) وهيكله العسكرى القائم على الهيمنة (حيث تسيطر الولايات المتحدة وحدها فى الواقع) . والقضية الأساسية الآن هى قيام بلدان ناهضة ومجموعات من هذه البلدان (فى الجنوب والشرق على حد سواء) بمسؤوليات أكبر : فحتى الآن كانت كل العلاقات « الإقليمية » المتبادلة علاقات هامشية فيما يتعلق بالهيكل الأساسى للنظام الغربى : والاتجاه لخلق « مجالات نفوذ » هو أحد المظاهر الممكنة لعملية الأقلمة ، حيث يتم الوفاء « بمسؤوليات أمنية خاصة » بواسطة أعضاء آخرين فى نادى احتكار القلة الاقتصادى .

وقد يرى سيناريو « الحالة الأسوأ » أنه سيتزامن فى نفس الوقت ، ظهور مناطق اقتصادية قائمة على التمييز (بالسياسات الحمائية فيما يتعلق بالصناعة والنقد والعرض) ، وتفويض الولايات المتحدة وحدها بحكم الأمر الواقع للقيام بمهمة الحفاظ على النظام العسكرى الدولى ، وقمع الاضطرابات الاستراتيجية ، وأخيرا استمرار تدهور الوضع الاقتصادى فى أراضى الاتحاد السوفيتى مقترنا بتجزئة سياسية متزايدة . ويتحول هذا السيناريو فى نهاية المطاف إلى وضع يسوده النزاع العام .

غير أن هناك تطورات أخرى أكثر ايجابية ، من بينها عملية السلام التى بدأت فى مدريد فى أواخر أكتوبر . فالشرق الأوسط والعالم الثالث بأسره فى حاجة إلى السلام والتعاون لمواجهة المشكلات الهائلة الجديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى والاجتماعى . ومن شأن اختفاء المواجهة القديمة بين الشرق والغرب أن يتيح الفرصة للتركيز على المساعى الأكثر ايجابية . غير أن هذا سيغدو مستحيلا إذا ما عرقل عدد من المنازعات الإقليمية القديمة والجديدة التعاون الدولى على النطاق العالمى .

إن القوى الجديدة التى تبلغ سن الرشد فى العالم الثالث ، سيكون لها دور أكبر فى مستقبل النظام العالمى ، وستقوم بتحديد مجموعة أولوياتها الخاصة ولمحاولة فرضها ، وهى أولويات لا ترتبط عادة بالعلاقة بين الشرق والغرب . ومن ثم ، سيتعين اقامة النظام العالمى والاستقرار الجديدين على أساس عملية متعددة الأطراف ، ينبغى لها أن تأخذ فى الاعتبار كل العلاقات المتبادلة بين الأزمات الإقليمية والمشكلات الدولية (الشرق والغرب ، والتجارة ، والإدارة المالية والاقتصادية ، والموارد ، والتكنولوجيا والديمغرافيا ، الخ)، وهو الأمر الذى لن يكون ممكنا بدون تحقيق أداء أفضل للنظام الغربى للأحلاف : تلاحم جديد ، وتوازن عادل للقوة والمسؤوليات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأساسيين فى أوروبا وآسيا .

وعلى نحو مخالف يمكن النظر للبحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية توحيدية تتم السيطرة عليها من البحر ، وحدًا بين الشمال (أوروبا) والجنوب ، وباعتباره حيزا اقتصاديا يتمحور حول الاتحاد الأوروبى . وقد أعتبر البحر المتوسط خلال المواجهة بين الشرق والغرب « جناحا » استراتيجيا لأوروبا الوسطى ، و «جناحا » للخليج خلال المواجهة الكبيرة الأخيرة . ولأسباب عديدة ، فإنه كلما جرت محاولة لإتباع نهج « عالمى » إزاء البحر المتوسط ، يتبين أن هذه « المنطقة » تشمل ما هو أكثر من البلدان الواقعة على ضفافه ، وأنها تمتد إلى الخليج ، وأحيانا إلى القرن الافريقى والبلقان ، وإلى الاتحاد الأوروبى (أو حلف الأطلنطى) ككل .

وتختلف المنازعات والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاتجاهات الاقتصادية من بلد إلى بلد ، ومن ثم يمكن معالجتها بنهج منفصلة . ولكن تثور مشكلة تتعلق بالترابط المنطقى : تفادى أن يؤدى استخدام وسائل وسياسات مختلفة اختلافا كبيرا إلى زيادة النزعة للتعارض بين بلدان البحر المتوسط ، ومن ثم تقليل الفعالية الإجمالية للمحاولات المبذولة .

ليس هناك دولة بمفردها من دول البحر المتوسط تستطيع أن تفرض إرادتها على المنطقة بأكملها باستخدام القوة العسكرية أو بوسيلة أخرى ، بل إن كل دولة منها هى بشكل ما شريك « صغير » فى تحالف مع دول أقوى لا تنتمى للبحر المتوسط . وهكذا ، فإن المنازعات المحلية والمفاهيم المحلية عن الأمن تختلط بمنازعات ومفاهيم دولية أكبر وأكثر

أهمية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه طوال الأربعين عاما الماضية ، لم يول أى من الدولتين العظميين أهمية وأولوية كافية للبحر المتوسط ، ولم يستثمر أى منهما موارد تكفى لأن يصبح سيد هذا البحر . ولسنوات كثيرة ، أدى الانقسام والمواجهة فى أوروبا الوسطى بين الشرق والغرب إلى تجميد المنازعات التقليدية فيما بين الأوروبيين واخراجها من الصورة السياسية . ولم تتحقق مثل هذه النتيجة فى البحر المتوسط ، حيث كانت الحدود بين « الكتلتين » مشوشة ومشكوكا فيها ، والتحالفات ضعيفة وعرضة للتغير . وقد نشأ « توازن العنّة المتبادلة » ، وفشل فى فرض نظام واستقرار طويلى الأجل فى هذه المنطقة .

لقد أدى انهيار الكتلة السوفيتية إلى تدمير نظام الحرب الباردة القديم فى أوروبا الوسطى ، لكن عوامل جديدة للاستقرار بدأت بالفعل فى الظهور . ومازال حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى قائمين ، وكذلك الإطار المشترك للأمن والتعاون الذى أنشأه مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا . وهناك عملية جديدة للتكامل مع الغرب تسعى إليها ديمقراطيات أوروبا الشرقية . ولا يوجد مثل هذا المنظور بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط بأسرها .

والمفاهيم السائدة فى جنوبى أوروبا لا يشاركها فيها باقى أوروبا بالضرورة . وفى الوقت الحالى ، فإن الولايات المتحدة هى العضو الوحيد فى حلف الأطلنطى من غير بلدان البحر المتوسط المنغمس بفعالية فى شؤون هذه المنطقة بقوات عسكرية كبيرة . والقرار الذى اتخذته ألمانيا بإرسال قوات بحرية إلى البحر المتوسط لمساعدة حلف الأطلنطى فى سد الفجوة التى نجمت عن مختلف العمليات التى قام بها الحلفاء فى الخليج ، خطوة فى الاتجاه السليم . فهل يمكن أن تصبح « الركيزة الأوروبية » أكثر توجها نحو الجنوب من نظام حلف الأطلنطى الحالى ؟

إن جميع بلدان أوروبا الجنوبية متحيزة لأوروبا . على الأقل من ناحية المبدأ . وكانت « العزلة » عن التيار الرئيسى للسياسات الأوروبية مشكلة كبيرة على الدوام بالنسبة لجميع هذه البلدان . فأوروبا هى الهدف الأساسى والمشكلة الأساسية فى نفس الوقت بالنسبة للسياسة الخارجية التركية ، الممزقة بين الرغبة فى الانضمام للاتحاد الأوروبى واتحاد غربى أوروبا ، وبين رد فعلها القومى تجاه الرفض الأوروبى لهذه الرغبة التركية . وقد لعبت النظم الديمقراطية مرارا وتكرارا « بالورقة الأوروبية » لتعزيز قوتها : فهى ترى

ن المزيد من التعاون الأوروبى فى مجالات الأمن والسياسة الخارجية هو المخرج من كل هذا .

ومن وجهة نظر أوروبية ، يمكن تحديد عدد من المصالح المشتركة العريضة ، لمرتبطة بالمنطقة بأسرها ، والتى تقتضى إتباع نهج مشترك . ومن بين هذه المشكلات :

- العلاقة بين منتجى النفط ومستهلكيه ،
- الأهمية المستمرة لأسواق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالنسبة للاقتصادات الأوروبية (وإن كانت هذه الأسواق تعانى حاليا من انكماش مؤقت) ،
- حقيقة أن المال العربى أصبح مندمجا فى الأسواق المالية الغربية بدرجة عالية ،
- الدور الحاسم للبحر المتوسط وللبحر الأحمر كخطوط رئيسية للنقل البحرى ،
- حماية بيئة حوض البحر المتوسط ،
- الموقع الاستراتيجى للبحر المتوسط بالنسبة للأمن الأوروبى .

وإن دراسة متأنية لهذه القضايا ، مقترنة بالتسليم بأن عدم الاستقرار والمنازعات عبر حدود البحر المتوسط لا يمكن بصفة عامة اعتبارها « تهديدا » لأوروبا الغربية بالمعنى عسكرى الضيق للكلمة ، تبين أنه سيتعين على أى سياسة للأمن الأوروبى فى البحر متوسط توضع مستقبلا ، أن تقوم على اتباع سياسات للتعاون ، وكذلك على الاحتفاظ ندرات عسكرية وردعية كافية .

وسوف تشمل هذه السياسة « فصولا » مختلفة كثيرة ، تبدأ من التعاون من أجل التنمية لاقتصادية وتتضمن سياسة مشتركة للهجرة ، وإيلاء الاعتبار لقضية مقرطة المجتمعات سياسية للبحر المتوسط ، واقامة علاقات أفضل فيما بين الثقافات ، وكذلك المبادرات دبلوماسية وتدابير بناء الثقة العسكرية ، والتعاون الأمنى والحد من السلاح . وأخيرا ، يتعين عليها أن تتصدى لقضية المؤسسات الأوروبية والغربية السليمة التى تكلف بتصميم ذه السياسات وتنفيذها .

وفى أعقاب حرب الخليج ، يتطلب الحل الأفضل لمشكلة الاستقرار الإقليمى فى

الشرق الأوسط وفى البحر المتوسط ، المشاركة الفعالة من قبل كل اللاعبين الإقليميين الأساسيين مثل تركيا وايران وباكستان ، تحت المظلة المشتركة للأمم المتحدة وبمساعدة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

وفى الوقت نفسه ، فإنه فى انتظار الجولة التالية من عملية السلام الجارية ، تصبح المسألة الأساسية فى الشرق الأوسط هى ما إذا كانت اقتصادات هذه البلدان ستستطيع أن تنمو على الأقل بنفس سرعة نمو سكانها . بعبارة أخرى ، هل ستستطيع الحكومات العربية أن تجمع القدر الكافى من توافق الآراء المحلى الذى يمكنها من البقاء سياسيا دون أن تقع فى أيد أكثر اثارة للخزى ؟

إن كثيرا من الخبراء الحاليين يقدمون ردا إيجابيا مترددا ومشروطا على هذا السؤال (بشرط ألا تحدث أزمة اقتصادية عالمية) . وإذا ثبت أنهم على حق ، فيمكن أن نتنبأ بأن النزاع داخل المنطقة سيهدأ تدريجيا ، وبأن تطورا بطيئا سيحدث تجاه الاستقرار السياسى . ولا يعنى هذا القول بأن عدم الاستقرار المحلى فى الشرق الأوسط سيختفى ، لكنه يعنى أننا مررنا بأسوأ مراحله ، وأن الوضع سوف يتحسن .

ويتوقف جزء من الرد (وجانب كبير من أوجه القلق التى تنتابنا) على حالة أسعار النفط واستمرار توافر امداداته . وتتناقص التنبؤات التى وضعت أثناء حرب الخليج بصورة حادة مع التنبؤات التى وضعت بعدها . ففى حين كانت الأولى متشائمة بصفة عامة (توقع حدوث زيادات حادة فى الأسعار تصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل) ، كانت الأخيرة متفائلة ، وتوقعت استمرار الاتجاهات الحالية (سعر البرميل يقل عن ٢١ دولارا) لبعض الوقت . غير أن الأسعار المنخفضة بصورة مفرطة ، لن تتيح الاسترداد السريع لتكاليف الحرب ، مما يساعد على استمرار مديونية بلدان الشرق الأوسط الرئيسية (بما فى ذلك السعودية) ، فى حين يحبط زيادة الاستثمار فى مصادر الطاقة البديلة والاستثمار من أجل تنمية حقول جديدة للنفط والغاز (مثلا فى الاتحاد السوفيتى) . ولذا فإن الاستقرار على المدى الطويل قد يتطلب نهجا جديدا متعدد الأطراف لمعالجة مسألة عرض النفط والغاز وأسعارهما ، ووضع اتفاقيات طويلة الأجل بين المنتجين والمستهلكين : وذلك مؤشر أول على ما يستطيع النظام العالمى الجديد أن يفعله وما ينبغى له أن يفعله .

وتبين التغيرات التى طرأت على الإطار الدولى أن الأمم المتحدة يمكن أن تستخدم استخداما أكبر وأفضل ، باعتبارها أداة نافعة لتحقيق أهداف مختلفة كثيرة ، مثل : تحقيق توافق أكبر فى الرأى ، ومساعدة الولايات المتحدة كدولة عظمى على أن تقوم بالدور نفسه لدى الدول الهامة الأخرى ، و « إنقاذ ماء الوجه » ، ووضع إطار لتبادل الرأى والمفاوضات الدبلوماسية ، والعمل كمورِّد لقوات ومراقبى حفظ السلام ، وربما العمل كأداة متجردة لتقصى الحقائق وتحديد المسؤوليات النسبية .

وفى الأساس ، فإن أى عمل يتم بمقتضى توجيهات الأمم المتحدة تتوافر له درجة فريدة من المشروعية ، ومن ثم يتيح الفرصة لتحقيق تفاهم أكبر بين الدول : وما قد يُفقد فى مجال السرعة وكفاءة العمليات ، يعوضه ويزيد عليه ما يتحقق من توافق عالمى فى الرأى .

ومع ذلك ، فإن سيادة القانون الدولى مقيدة بمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول ، والذى يتضمن مفهوم السيطرة السيادية على الإقليم : فالأمم المتحدة ملزمة « بعدم التدخل فى الشؤون التى تقع أساسا ضمن الاختصاص المحلى لأى دولة » . وتبين النظريات الحديثة ، وكذلك الرؤية الأكثر اتساما بطابع عالمى للمصالح المشتركة ولحقوق الإنسان الأساسية ، ضرورة وضع حدود معينة لمبدأ سيادة الدولة . ولتجنب اللبس ، فإن المسائل المتعلقة بالإكراه القانونى للدول فيما يمكن اعتباره شؤونا داخلية ، ينبغى أن تزداد توضيحا عن طريق إبرام اتفاقيات عامة . والمطلوب هو توضيح ثلاث حالات محتملة على الأقل :

- **التدخل لأسباب إنسانية** ، لمنع أو وقف الانتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان ،
- **التدخل لأسباب أمنية** ،لوقف الاستعمال الوشيك ، أو المستمر لأسلحة الدمار الشامل ،
- **التدخل لأسباب بيئية** ، لوقف أو احتواء إطلاق مواد تسبب أضرارا شديدة وواسعة النطاق للمناخ ولمعالم الأرض ، والبحر .

وفى الوقت نفسه ، سيكون على مجلس الأمن أن يأخذ فى اعتباره التغيرات التى طرأت على النظام الدولى . فليس من الصواب بأية حال أن يظل لاعبون عالميون

أساسيون – مثل اليابان وألمانيا – يقومون بأدوار ثانوية : وسيكون خطأ فادحا أن نواجه العصر الجديد ، ونحن مقيدون بحدود العصر الماضىَ .

ولمعالجة هذه المشكلات ، ينبغى لكيان أوروبى غربى ، جرت صياغته على غرار النموذج الأوروبى « التدريجى » ، أن يطور قدرته على استنباط وتنفيذ استراتيجية ، تستخدم أدوات مختلفة كثيرة : أى أن تتوافر عملية لاتخاذ القرار قادرة على تعبئة تشكيلة تجمع بين الموارد المدنية والعسكرية .

وقد لا يتطلب ذلك بالضرورة قيام « حكومة أوروبية » كاملة المقومات (على الأقل فى المرحلة الأولى) وقد يوفق بين عدد من الصلاحيات المتضاربة والمتنافسة على مختلف مستويات اتخاذ القرار ، لكنه ينبغى أن يكون قادرا على الأقل على تحديد الأهداف الأساسية التى ينبغى الوصول إليها بصورة مشتركة .

وقد تم اختبار حلّ تجريبى لهذه المشكلة عن طريق إضفاء طابع مؤسسى على القمة الأوروبية التى تحتاج مع ذلك إلى أن تفوِّض مستوياتها الأدنى فى اتخاذ مزيد من المقررات وأن تركز اهتمامها على القضايا الأساسية وحدها .

وهكذا ، فإن النموذج التطورى سيكون عليه مواجهة قضية توحيد الصلاحيات الموزعة بين المؤسسات المختلفة ، وتحديد كيفية تنسيق وتحسين عملية اتخاذ القرارات متعددة الأطراف .

وينبغى « للنموذج التدريجى » أن ينظر فى إمكان أن يتم خطوة فخطوة ، اندماج اتحاد غربى أوروبا فى الاتحاد الأوروبى ، وإجراء التغيرات المؤسسية الضرورية ، والدور الممكن لمختلف مؤسسات الاتحاد ، وبصفة خاصة الدور الذى ينبغى اعطاؤه للبرلمان الأوروبى .

ومن شأن النموذج التطورى أن يدعم التخصص فى الأدوار والمسؤوليات فيما بين المؤسسات والحلفاء (بما فيهم الولايات المتحدة) ، متضمنا تقاسما مختلفا للأعباء والأخطار والمسؤوليات فى أوروبا ، وفيما وراء البحار .

وسيتسارع هذا التطور بالتغلب على « العجز الديمقراطى » الحالى فى النظام الأوروبى لاتخاذ القرارات : وتلك ضرورة مطلقة فى مجال الأمن والدفاع ، تحظى فيها مشكلة توافق الرأى السياسى والاجتماعى بأهمية قصوى .

وفى الوقت نفسه ، فإن الهدف المتعلق بزيادة التنسيق يمكن تحقيقه من خلال وسائل قد لا تكون هى الحلول الوسطى المثالية ، يذكر منها على سبيل المثال الاتفاقيات متعددة الأطراف لأغراض طارئة ، واستخدام الأجهزة الخاصة باتحاد غربى أوروبا .

وأحداث يوغوسلافيا فى الآونة الأخيرة تؤكد أن اتحاد غربى أوروبا يتحول تدريجيا إلى نوع من « وكالة الأمن » ، الذراع العسكرية للتعاون السياسى الأوروبى ، تضع نفسها فى خدمة أى اجراء عسكرى أو أمنى تختار أوروبا الاضطلاع به . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الهيكل المؤسسى لاتحاد غربى أوروبا يبدو مرنا بقدر يكفى لإتاحة الفرصة لمشاركة عدد من البلدان يزيد على عدد أعضائه الحاليين ، مما يخلق روابط جديدة بحكم الأمر الواقع مع تركيا وبلدان حلف الأطلنطى الأخرى (وربما بلدان من غير أعضائه) .

لكن هذا الحل التطورى لن ينجح ما لم تكتسب الهياكل العسكرية الحالية طابعا عمليا بدرجة أكبر ، من زاوية توحيد القيادات ، والتخطيط المسبق والتدريبات وتحديد الاحتياجات من المشتريات وما إلى ذلك . ويعنى هذا أنه فى نهاية المطاف لا يمكن أن يتحقق أى تقدم جدى فى اتجاه بناء قدرة أوروبية مشتركة لإدارة أزمات ما وراء البحار ، ما لم يتم الحد من الاختصاصات العسكرية والدفاعية القومية : وهو أمر لم يفعله حلف الأطلنطى بعد ، ناهيك عن اتحاد غربى أوروبا .

وسيتعين النظر فى سياسات أخرى . فمنطقة البحر المتوسط تحتاج إلى نهج عالمى مشابه لذلك الذى جرى بحثه بالنسبة لأوروبا الشرقية . وهناك مقترحات مختلفة مطروحة إذ قدمت الحكومة الإيطالية فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، بغية وضع بعض المبادىء المشتركة والإطار السياسى للتعاون والسلام فى المنطقة : وقد لا يتبع هذا المؤتمر على وجه الدقة نفس الخطوط التى سار عليها النموذج الذى يقتدى به (مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى) ، وقد يولى أهمية للسلة الاقتصادية أكبر من الأهمية المعطاة

للأمن (على الأقل حتى يتم فرض سلام مستقر على الشرق الأوسط) . وفى حين كان الحل الوسط المتعلق بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى يتمثل فى تحقيق تقدم من خلال الموازنة بين حقوق الإنسان والشؤون الأمنية ، فإنه من المتوقع أن يقوم مؤتمر الأمن والتعاون للبحر المتوسط بالموازنة بين الاستقرار والمزايا الاقتصادية .

وسيكون على أى نهج جديد للبحر المتوسط أن يرتكز أولا إلى الاتحاد الأوروبى ومحاولته إعادة رسم سياسته تجاه المنطقة ، لكنه سيتطلب وسائل مالية جديدة . وقد اقترحت الحكومة الإيطالية إنشاء بنك للتنمية للبحر المتوسط ، مماثل لذلك الذى أنشىء بالفعل من أجل أوروبا الشرقية . واقترح وزير خارجية ايطاليا أن تلتزم بلدان الاتحاد الأوروبى بتحويل ١ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى لمساعدات التنمية الرسمية بتخصيص ٠,٥ ٪ للبلدان الأقل تطورا ، و ٠,٢٥ ٪ لبلدان أوروبا الشرقية و ٠,٢٥ ٪ لبلدان منطقة البحر المتوسط . وفى حين أن الأرقام قد تتغير ، تظل الحقيقة الثابتة هى أنه بدون جهد مالى كبير على امتداد عدد كبير من السنين ، سيكون من الصعب جدا وجود سياسة أوروبية عالمية لإدارة الأزمات تتعلق بهذه المنطقة وبقية العالم الثالث .

ويصدق هذا القول على مسألة الهجرة أيضا . ومن الضرورى زيادة تطوير « اتفاقية شنجن » ، بغية تجنب أن تؤدى المواقع الجغرافية المختلفة أو السمات الاقتصادية والثقافية المتباينة إلى تقسيم الاتحاد الأوروبى إلى منطقتين أو ثلاث « مناطق للهجرة » . غير أن تنظيم وتقييد عمليات الدخول لا يمكن أن يحلا المشكلة الأساسية ، كما لن يمكن حلها باتباع سياسة لاستيعاب هذه الأقليات بطريقة أفضل داخل أوروبا الغربية (وإن كانت هاتان السياستان ضروريتين) . وسيكون من اللازم اجراء نوع من الموازنة بين تحقيق مزيد من التنمية والتوظف فى الجنوب وانقاص الهجرة إلى الشمال . وسيتعين وضع خطط جديدة للتعاون ، وفق الأسس الواردة فى خطة التعاون بين منطقة البحر المتوسط والغرب والتى ناقشتها فى روما وفى الجزائر (أكتوبر ١٩٩٠ و ١٩٩١) مجموعة بلدان البحر المتوسط الغربية العشرة .

وسيكون من المتعين أن تحدد الاعتبارات الأمنية والسياسية ، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية سياسة إدارة الأزمات لدى الاتحاد الأوروبى . وتعد تركيا مثالا فى

هذا الصدد ، إذ لا يمكن اعتبارها مجرد بلد من « بلدان البحر المتوسط » ، ولا اعتبارها حصنا فحسب للأمن الأوروبى فى وجه الجنوب والشرق . فمن الضرورى تأكيد وتدعيم الاتجاه الأوروبى والغربى للمجتمع التركى والسياسة التركية ، وتوفير امكانية جدية لهذا البلد لتحقيق تكامل أكبر مع أوروبا ، وكذلك تقديم مساعدات اقتصادية وأمنية مباشرة له . ومن المؤكد أنه ينبغى ألا تمارس التفرقة ضد تركيا ، بحيث لا تقل عن مستوى التعاون والتوقعات المكرسة لبلدان وسط أوروبا وشرقيها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا البلد ينبغى ربطه بصورة أفضل ببعض الأجهزة السياسية الخاصة باتخاذ القرارات فى أوروبا ، مثل البرلمان الأوروبى واتحاد غربى أوروبا ، مثلما تم إدخاله حلف الأطلنطى ، إن لم يكن باعتباره عضوا فعلى الأقل باعتباره حليفا له منزلة متميزة .

وينبغى إضافة الوسائل الاقتصادية إلى قدرات الاتحاد الأوروبى ، وزيادة ميزانيته الإجمالية ، وتعديل هيكله الحالى ، بغية زيادة الأموال المتاحة للمعونة الاقتصادية والاجراءات الاقتصادية « الإيجابية » وقد قُدّم بالفعل اقتراح بمضاعفة ميزانية الاتحاد الأوروبى ، وخفض أو على الأقل عدم زيادة المصروفات المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة . وينبغى النظر فى تحقيق زيادة جوهرية فى الحصة المخصصة من ميزانية الاتحاد الأوروبى للمعونة الاقتصادية الدولية ، والتى قد تصل لمستوى ٠,٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى الأوروبى لتوزع بين بلدان الشرق والجنوب ودول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى . وسيكون هذا المبلغ كبيرا بقدر كاف لوضع سياسات للمعونة الاقتصادية طويلة الأجل ، وكذلك للمبادرات قصيرة الأجل لمواجهة الأزمات ، بدون الاضرار ببعض البلدان لمساعدة بلدان أخرى .

وينبغى لأوروبا الغربية أن توسع سياستها الخارجية والأمنية ، وأن تقرنها بسياسات اقتصادية وتجارية أكثر تقدما ، فى كل أنحاء العالم . والأساس الذى يقوم عليه هذا المشروع هو العلاقات القائمة بالفعل مع بلدان كثيرة ، وبصفة خاصة مع بعض هيئات التعاون الإقليمية ، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجى ، وكذلك بعض مشروعات التعاون العالمى ، مثل الاتفاقات المبرمة مع دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى . وينبغى أن يكون الهدف الأساسى هو دعم هذه الاتفاقات الإقليمية ، حيثما

تطبق ، بغية المساعدة فى إقامة إطار دولى للتعاون أكثر أمنا ، ولا يتأثر بالقلاقل والأزمات التى قد تضعف الأمم المنعزلة .

وفى مقدور أوروبا الغربية ، ويتعين عليها أن تصبح شريكا ندا للولايات المتحدة (وربما اليابان) فى المسعى المشترك لإقامة « نظام عالمى جديد » . ولتحقيق هذا ، ليس من المطلوب أن تتحدى أوروبا دور الولايات المتحدة ، أو أن تطرح نفسها كبديل لها . على النقيض من ذلك ، إن الاتجاه الأساسى لهذه الدعوة هو أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لا يمكن أن يأملا فى تحقيق هذا الهدف الطموح إلا عن طريق العمل معا ، وأن يكمل كل منهما أوجه النقص لدى الآخر .

العالم العربى بعد حرب الخليج :
نظرة من موسكو

□ **فيتالى نعومكين**

بحلول عقد الخمسينات كان الاتحاد السوفيتى قد حقق « اقتحاما ثانيا » داخل العالم الإفريقى الآسيوى ، أما الاقتحام الأول فقد تمثل فى إنشاء علاقات ودية مع الهند ، وبعدها مع مصر . وأدى التفاهم السوفيتى المصرى إلى إعطاء دفعة لتقارب سوفيتى عربى سريع ، مما أسفر فى عقد الستينات عن إقامة نظام من الروابط السوفيتية العربية الواسعة فى مجالات شتى . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتوافق بدء التعاون السوفيتى المصرى مع نهاية العصر الستالينى ، وهو ما كان يعنى بالنسبة للاتحاد السوفيتى التخلى عن الأفكار القديمة عن العالم والتى لا تجعل الشيوعيين وحدهم هم الأصدقاء الحقيقيين . وكان ذلك يعنى بالنسبة لمصر الرغبة فى اكتساب حليف قوى ، يساعد مثلما كان جمال عبد الناصر يرجو ، على تحقيق الأهداف القومية .

والذى حدث هو أن العلاقات السوفيتية العربية ازدهرت أثناء فترة الحرب الباردة والمواجهة العالمية . وكان كثير من التصرفات السوفيتية فى ذلك الوقت يعكس التصور

□ **فيتالى نعومكين** : مستشار مجلس السوفيت الأعلى ، ونائب مدير معهد الدراسات الشرقية بأكاديمية العلوم السوفيتية .

السوفيتى للمسرح الدولى باعتباره ساحة للتنافس بين الشرق والغرب ، وأملتها مصالح المواجهة بين النظامين الاجتماعيين السياسيين . وإلى جانب الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية للزعماء السياسيين ، كانت هناك أيضا علاقات ودية بين الشعبين ، ومساعدة عسكرية واقتصادية ساهمت فى تعزيز الاستقلال الوطنى وفى احتواء التهديد الخارجى . وكان للعلاقات السوفيتية العربية صبغة أيديولوجية شديدة الوضوح ، ولكن ذلك كان ملمحا من الملامح التى اتسمت بها تلك الحقبة . ولئن اعتمد الاتحاد السوفيتى على تلك النظم والقوى التى كانت - بحسب تقديره - تستطيع أن تنهض « بإحياء ثورى » للعالم العربى ، فإن العلاقات السوفيتية العربية انطوت حتى فى ذلك الوقت على عنصر انسانى يحركه القرب التاريخى والثقافى بين البلدان العربية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - وهى دولة أوروبية أسيوية كبيرة .

وإذا كان عقد الخمسينات قد اتسم « بأول تبرؤ » من الستالينية ، فإن عقد الثمانينات مهد الطريق « لثانى تبرؤ » ، من الاشتراكية الزائفة هذه المرة ، أى نموذج التنمية الذى برهن على عجزه عن تحقيق الأفكار المعلنة بشأن العدالة الاجتماعية والمساواة . ونزع الاتحاد السوفيتى الطابع الأيديولوجى من علاقاته الخارجية ، وانتهت حقبة الحرب الباردة هى والمواجهة بين الدولتين العظميين ، مما كان له أثر هائل فى المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الدول العربية ، التى اتضح أنها غير مستعدة للحقائق الجديدة . وفى ظل الوضع الجديد ، أصبحت المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والديمغرافية والثقافية للعالم العربى أكثر تعقيدا ، وألفى كثير من الكيانات السياسية نفسه فى أزمة .

ولم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى أى انفراج فى حدة صراعهم الإقليمى الرئيسى - الصراع مع إسرائيل . يضاف إلى هذا أن عوامل جديدة قد ظهرت أدت إلى جعل الصراع أكثر حدة حتى من هذا ، مثال ذلك الهجرة اليهودية الكثيفة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى إسرائيل . وكان عام ١٩٩٠ عام انفجار جديد ، عام حرب جديدة فى الخليج العربى ، لم تكن فى هذه المرة بين العرب والإيرانيين ، بل كانت فى ما بين العرب أنفسهم . ولم تلبث القوى الخارجية بدورها أن انجرت إلى الصراع بُعيد ذلك . وأدت حرب الخليج إلى انقسام العالم العربى وغيرت الوضع العسكرى والسياسى فى المنطقة .

وبعد حرب الخليج تحوّل الميزان الإقليمى للشرق الأوسط إلى صالح الدول غير العربية ، وهى إسرائيل وإيران وتركيا . وإيران هى الدولة الوحيدة فى الخليج التى تعتمد على نفسها عسكريا ، وليس لإسرائيل ندّ عسكرى عربى . وقد تداعى مجلس التعاون العربى وُولد حلف جديد أثناء حرب الخليج (أو حتى قبلها) بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية . واختلف موقف دول المغرب العربى من الأزمة عن موقف الدول المذكورة . ويشعر الزعماء الذين اعتبرت دول الخليج أن موقفهم ممالىء للعراقيين بأنهم فى وضع غير مريح ، ولكنهم يأملون فى المحافظة على مواقفهم أثناء هذه الفترة العصيبة التى ازدادت فيها العلاقات فيما بين دول المنطقة تعقيدا بسبب هذه التغييرات جميعا . وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادى فى الجهود العسكرية الرامية إلى طرد العراق من الكويت المحتلة . أما دول الخليج التى ما كانت تستطيع الدفاع عن أنفسها من العدوان ، فيلوح أنها تربط أمنها فى المستقبل بدور دائم للولايات المتحدة من خلال اتفاقيات ثنائية . ولا تكاد تكون هناك أى آلية أخرى منظورة توفّر لها ضمانات أمنها . أما الاتحاد السوفيتى السابق أو الجديد ، فلا يكاد يكون باقيا كلاعب رئيسى فى المنطقة الآن ، ولكنه بمجرد توفيقه فى حل مشكلاته الخاصة ، سيسترد هذا الدور بصورة جزئية لما له من مصالح قومية وروابط تاريخية وثيقة مع المنطقة .

وفى أعقاب حرب الخليج حاولت دول مجلس التعاون الخليجى فى بادىء الأمر الاضطلاع بالدور الرئيسى فى توفير الأمن لهذه المنطقة مع دولتين عربيتين أخريين هما مصر وسوريا . ولكن الدول الثمانى لم تلبث فى نظر كثير من المراقبين أن أخفقت عمليا فى الإبقاء على هذا الحلف الجديد ، واستدارت دول مجلس التعاون الخليجى إلى الغرب مرة أخرى لبناء نظام جديد للأمن على أساس اتفاقيات ثنائية . وتعتقد دول مجلس التعاون الخليجى أن أمنها لا يستطاع توفيره دون مشاركة عميقة من دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة . ومنذ فترة قريبة بدأت دولتان أخريان ـ هما إيران واليمن ـ تقفان معا فى وجه أى نظام للأمن الإقليمى لا يشاركان فيه .

وكما قال وزير التنمية الريفية الإيرانى أثناء زيارته لصنعاء فى سبتمبر ١٩٩١ : « ... إن الأمن الإقليمى هو شأن بلدان المنطقة ... ولا يسع أى أمن إقليمى أن يستبعد أى

بلد فى المنطقة ويحقق مع ذلك نجاحا . وإنى أشير على وجه الخصوص إلى إيران واليمن ... والأمن الإقليمى لا يعنى ترتيبات عسكرية ، لأن الأمن ظاهرة شاملة لكل شىء ، وهى لذلك تشمل التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى والعسكرى وغير ذلك من أشكال التعاون » (جريدة « يمن تايمز » ، صنعاء ، ٢٥ سبتمبر ١٩٩١) . ولهذا تُصرّ هاتان الدولتان على أن تكونا جزءا من هذا النظام ، ولكن دول مجلس التعاون الخليجى يبدو أنها لا تقبل هذا العرض ، وإن كانت المملكة العربية السعودية قد حسّنت علاقاتها مع إيران فى محاولات لاحتواء العراق ولاستغلال قضية اللاجئين العراقيين فى أغراض سياسية . وهذا يدل على أن التحالفات الإقليمية لا تكاد تفلح فى الاضطلاع بدور أقوى مفعولا فى عمليات الاحتواء للحيلولة دون وقوع المنازعات فى المستقبل ، اللهم إلاّ إن طرأت تغييرات عميقة فى البيئة الأمنية فى الشرق الأوسط .

وثمة مسألة أخرى لها أهميتها فى الأمن الإقليمى للخليج ، ألا وهى دور العراق . فهل يمكن للعراق أن يكون جزءا من هذا النظام فى ظل حكم صدام حسين ؟ فإن لم يكن الأمر كذلك ، فهل من المستطاع إنشاء نظم لأمن دول الخليج العربية يكون موجها ضد دولة عربية ، وبصورة أكثر تحديدا ، أن يراد به احتواء العراق أو كل من العراق وإيران ؟

ويلاحظ فى الفترة القصيرة التى تلت حرب الخليج وجود خلل معين فى الميزان فى الشرق الأوسط . ففى حين يحدث تقدم بطىء فى عملية السلام ، وتزداد الأسباب الداعية إلى التفاؤل بشأن إمكان تحقيق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب ، فإنه لم يتحقق تقدم فى نزع السلاح . فبعد حرب الخليج بيع إلى دول الشرق الأوسط أو قُدم إليها مزيد من الأسلحة الأحدث على الرغم من أنه من المؤكد أن وضع سياسة مسؤولة متفق عليها دوليا لمبيعات السلاح إلى المنطقة إنما يشكل خطوة هامة فى سبيل الاستقرار ، وكذلك فى سبيل الحد من الأسلحة . والمشكلة هى أن هناك سعيا محموما دائما من جانب دول المنطقة لاقتناء الأسلحة ، وهناك كثرة من الاغراءات لبيع هذه الأسلحة من جانب الدول المنتجة لها . وترجع هذه الإغراءات لا إلى اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ، كما كان الشأن فى عصر الحرب الباردة ، بل إلى اعتبارات مالية فى المقام الأول . ونحن نشهد فى أعقاب حرب الخليج موجة جديدة من سباق التسلح فى الشرق الأوسط على الرغم من القلق الذى يستبد بالجميع بشأن عواقبها السلبية .

وفى اعتقادى أن من الممكن تحقيق توافق فى الآراء بشأن عدم نشر أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية ، وكذلك بشأن التدابير الدولية الكفيلة بمنع الدول الإقليمية من إنتاجها ، ولكن لا يسعنى إلاّ بالكاد تصور تحقيق توافق دولى بشأن فرض حظر على إمدادات الأسلحة التقليدية إلى المنطقة ، على الأقل فى المستقبل الأقرب .

إن الوضع فى الخليج هام جدا ليس لمجرد أن لهذه المنطقة أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، بل كذلك بسبب القدر الهائل من المشكلات والعداوات والمصادر الجديدة للصراع فيها . وفى ما يتعلق بنتائج حرب الخليج ، فإننى أعوّل على الناحية الإيجابية لانتصار قوات التحالف ، والتى ستكون درسا للجميع داخل المنطقة وخارجها ، مثل الدور الفعّال للأمم المتحدة وتصفية المرافق العسكرية النووية والكيميائية فى العراق ، وتوفير مزيد من الفرص لتحقيق استقرار الوضع فى المنطقة ؛ أما من الناحية السلبية ، فهناك استمرار نفس الأسباب التى هيأت للعدوان العراقى الجو الملائم (مثل انعدام الديمقراطية وإساءة استخدام ثروة النفط ، الخ) زائدا التوترات الجديدة بين دول الخليج وسكان بعض الدول العربية التى اتخذت فى أزمة الخليج موقفا لم يكن مؤيدا لصدام حسين تماما ، ولكنه كان موقفا سلبيا بإزاء استخدام القوة العسكرية الغربية ضد العراق (مثل الفلسطينيين واليمنيين) ، وهناك تفاقم مشكلات الأكراد والشيعة ، وهناك الموجة الجديدة من سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، وهناك مزيد من المتاعب الاقتصادية التى تغذى الأشكال المتطرفة من النزعة القومية والأصولية الدينية . وهذا يعنى أن لدينا لا مجرد طائفة كبيرة من « الأعمال التى لم تنجز » وحسب ـ بتعبير دوجلاس هيرد ـ بل لدينا طائفة كبيرة من الأعمال التى لا يسعنا أن نعمل شيئا بإزائها .

والبادى أن مشكلة الانتشار التكنولوجى أمر لا مندوحة منه ، وأن عواقبها بعيدة الأثر . ونستطيع أن نشير إلى عواقب خطيرة مثل احتمال التوصل إلى نشر الأسلحة النووية أو الكيميائية أو التسيارية من جانب دول المنطقة ، ومثل خطر الابتزاز النووى والإرهاب النووى . فإن أضيف إلى هذا أن هناك دولا تسعى إلى ممارسة التوسع الإقليمى (إذ يصعب اعتبار العراق حالة استثنائية) وأن المتاعب والتوترات تتنامى ، فإن من شأن هذا العامل أن يخلق وضعا خطيرا للصراع يتطلب تدخل الدول العظمى والمجتمع الدولى .

وكما اتضح من أزمة الخليج ، فإن تدابير الإدارة الدولية للصراعات مثل العقوبات الاقتصادية والحصار والعزلة السياسية والضغوط السياسية ، كان من الصعب أن تجدى مع بلد مثل العراق . ولا يعنى هذا أنها ما كانت لتجدى فى بعض الحالات الأخرى . وفى اعتقادى أن مثل هذه التدابير تكفى عادة لإدارة الصراع ، مع استبعاد استخدام القوة العسكرية .

ويسوق بعض الخبراء الحجة القائلة إن عصر التدخل العسكرى قد ولّى ، وأن هناك عصرا جديدا يدخل فى حيز الوجود ، هو عصر الأشكال غير العسكرية للتدخل ، وهى أشكال يجرى طبعها بالطابع المشروع والمقبول من جانب المجتمع الدولى بوصفها وسيلة عالمية لإدارة الأنواع المختلفة من الأوضاع الحرجة وليس الصراعات الإقليمية فحسب . ويقول وليم بلاف « إن السيادة التقليدية أخذت تفقد بريقها »[1] .

ومثل هذه الأشكال ينبغى إيرادها هنا ، مثل ايفاد قوات لحفظ السلام ، والتفتيش على المنشآت العسكرية ، ومراقبة الانتخابات الوطنية ، والربط بين رفع العقوبات (فى حالة العراق) وبين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وربط الائتمانات والاستثمارات بإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية فى البلدان التى كانت شيوعية من قبل ، والاصرار على الأخذ بالديمقراطية فى مقابل تطبيع العلاقات ... الخ . بل فى إمكاننا أن نذكر شيئا عن الغزو الثقافى أو الإنسانى أو تحويل الكيانات الاقتصادية والسياسية وبعض القيم التى ما انفكت دوما تلهب النزعة القومية والأصولية الاسلامية كرد فعل لها .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن التهديدات الجديدة للأمن الدولى ـ المتمثلة فى تصاعد النزعة القومية المتطرفة والأصولية الدينية (وهما لا يتعلقان بالشرق الأوسط وحده وربما لا يتعلقان به فى المقام الأول) ، فعلى المرء أن يسأل : ما هى أفضل السبل لتلطيف حدة الوضع ؟ ويسوق بعض الخبراء الحجة القائلة إن الأخذ بالديمقراطية لا يسعه أن يكون عنصر استقرار لأن هذه الاتجاهات تزدهر فى البلدان التى بدأت فيها عملية الأخذ بالديمقراطية ، وأن الأسلوب العالمى لمواجهتها هو بتوفير التنمية الاقتصادية للمنطقة .

---

(١) جاء هذا فى مقالة فى الطبعة الدولية لجريدة « الهيرالد تريبيون » بتاريخ ١١ يوليو ١٩٩١ .

ويلوح الآن أنه لا التنمية الاقتصادية ولا الأخذ بالديمقراطية يؤثر فى المباراة التى تخوضها قوة عارمة مثل الدعوة القومية المتطرفة . وفى حالات كثيرة يحدث تصاعد الدعوة القومية المتطرفة فى بلد على درجة عالية من النمو . ومع أنه من الصواب أن يقال إن الأخذ بالديمقراطية ولو فى بعض المناطق يغذى الصراعات المرتبطة بالدعوة القومية عوضا عن أن يلطفها ، فإنه من الأنسب أن يقال إن الأخذ بالديمقراطية يخلق إمكانات عمل أكبر بالنسبة لكل القوى السياسية . ومن الحق أيضا أن نهوض الدعوة القومية فى كثير من هذه الحالات إنما يرجع لا إلى الأخذ بالديمقراطية بل إلى انهيار الهياكل القديمة ، وإلى التغييرات السياسية السريعة التى تهدد الهويات القومية ، وإلى الصراعات القومية الموروثة التى تعرضت للقمع سنوات طوالا . إن الديمقراطية مطلوبة هى والتنمية الاقتصادية ، ولكن يلاحظ أنه لا يمكن تطبيقها بالقوة فى الخارج ، فى المجتمعات الشرقية التى تحتل فيها القيم منزلة هامة فى الحياة العامة . وأعتقد أن نقل الديمقراطية من الطراز الأوروبى نقلا آليا إلى تربة الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون عنصر استقرار يحول دون ظهور القوى المدمرة . ولكننا نعرف أن التحديث الاقتصادى السريع كان بدوره عاملا من العوامل التى أدت فى بعض البلدان إلى عواقب اجتماعية ساهمت فى تصاعد الأشكال المتطرفة من الأصولية الدينية . ومن هنا فإنى أحبذ التطور السياسى والاقتصادى الذى يجمع بين التحديث والحفاظ على بعض القيم التقليدية .

وكما يمكن أن نرتئى ، فإن توفير السلام والأمن فى الشرق الأوسط يحتاج إلى مشاركة ليس فى الآليات السياسية والعسكرية وحسب بل فى الآليات الاقتصادية والإنسانية والثقافية أيضا .

وفى الوسع التأكيد بأن بيئة الأمن فى الشرق الأوسط بيئة سيئة بما فيه الكفاية .

فبجانب الصراع بين العرب وإسرائيل ، وهو صراع أبعاده كثيرة ، هناك منازعات حول الأراضى والحدود والموارد ، وفى طليعتها موارد المياه ، وهناك منافسات وخصومات بين الدول والأمم والحكام المختلفين ، وهناك فوارق حادة فى مستويات التنمية ، وتوزيع غير عادل للغاية للثروة ، وهناك غياب الديمقراطية ، وتفاقم أوضاع البيئة ، ومشكلات تجارة المخدرات والإرهاب وتحركات السكان الواسعة النطاق . وقد برهن

الاعتبار الأخير على أنه عنصر زعزعة للاستقرار خلال عام ١٩٩١ عندما استرعت مشكلات الأكراد العراقيين اهتمام المجتمع الدولى بأسره . وهذا كله من شأنه أن يصبح وقودا للسياسة العدوانية ، وأن يحرّض على المواجهة لا بين القوى المحلية وحسب ، بل كذلك على المواجهة بين الشمال والجنوب ، اللهم إلاّ إذا بُحِثت هذه القضايا بحثا مسؤولا وجادا .

وفى الوقت عينه ، يوحى البدء فى عملية السلام بشىء من الآمال . فقد بات واضحا أن من المصاعب الداخلة فى هذه العملية ما يتصل بأن الدول المشاركة فى هذه العملية معرضة للمخاطر الاستراتيجية بسبب عوامل طبيعية . ولابد للحل الوسط الخاص بالأراضى من أن يقترن إما بحلول وسط فى الاستراتيجية الدفاعية ، أو ببعض الترتيبات الخاصة بين الأطراف مثل إيجاد ضمانات ونزع السلاح بطريقة يمكن التحقق منها ، وهلم جرا . ويعتقد بعض الخبراء أنه لابد من « إدخال قوة عازلة ثالثة لإقناع إسرائيل وسوريا والأردن بأن كلا منها محمية لوجود قوة لحفظ السلام فى هذه المناطق - وفى حالة الجولان ، لابد من إطالة أمد عملية الأمم المتحدة الحالية وتوسيع نطاقها بناء على ولاية جديدة ، وهو ما يعنى بصورة تكاد تكون مؤكدة أن يكون هناك وجود أمريكى فى مثل هذه القوة إذا ما أريد لإسرائيل أن تقبلها ، وربما وجود سوفيتى إرضاء لسوريا والأردن(٢) .

وهنا يمكننا أن نلحظ فكرة من الأفكار المتعلقة بالدور المحتمل للقوتين الكبيرتين ، أعنى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، ليس فقط فى إعداد المؤتمرات وعقدها ، بل فى التطبيق العملى لعملية السلام ، وهو ما يمكن أن يسرى أيضا على الحد من الأسلحة .

ويؤخذ مما قاله مارك هيلر(٣) أن أكثر الاحتمالات تبشيرا بالنجاح فى الحد من الأسلحة محجوزة لأطراف ثالثة . « وريثما يتخذ أبطال الرواية أنفسهم قرارا بتنفيذ اتفاقيات

---

(٢) جيوفرى كيمب . طبوغرافية النزاع العربى الإسرائيلى . ورقة مقدمة للاجتماع السنوى لرابطة الدراسات الدولية ، فانكوفر ، مارس ١٩٩١ .

(٣) مارك هيلر ، « أمن الشرق الأوسط والحد من الأسلحة » ، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر فى موسكو ، ٢١ - ٢٤ أكتوبر ١٩٩١ .

تعاونية للأمن فسيكون تأثير الممثلين الخارجيين تأثيرا متواضعا فى القليل فى سير الأزمة فى المنطقة وفى سباق التسلح فى الشرق الأوسط » . ويعتقد السيد هيلر بأن الأطراف الثالثة ، ولا سيما الولايات المتحدة ، تستطيع زيادة المعلومات المتاحة للممثلين المحليين بشأن التصرفات المعاكسة رغبة فى الإقلال من أسباب عدم التيقن .

ويستطيع الاتحاد السوفيتى بمثل هذه الكيفية أن يضطلع بدور جديد باعتباره قوة لحفظ السلام فى الشرق الأوسط ، يختلف اختلافا شديدا عن دوره السابق . وللمرء أن يقول فى هذا الصدد إن المبادىء الأساسية للنهج السوفيتى بإزاء التسوية السلمية ظلت على ما هى عليه خلال السنوات الأخيرة على الرغم من التغييرات العميقة فى السياسة السوفيتية الخارجية . وقد قبل الاتحاد السوفيتى بعض عناصر جديدة فى خطة السلام مثل تقييد دور الأمم المتحدة ، أو إجراء محادثات ثنائية فى إطار المؤتمر أو إمكانية عقد اتفاقيات انتقالية .

ومن العناصر الجديدة للسياسة السوفيتية بشأن الشرق الأوسط تطبيع العلاقات مع إسرائيل . وقد جاء فى خطاب جورباتشوف فى مؤتمر الشرق الأوسط « إن عدم وجود علاقات مع إسرائيل قد أصبح أمرا لا معنى له » ، هذا فى الوقت الذى تجرى فيه تغييرات ديمقراطية عميقة فى الاتحاد السوفيتى وتنشط فيه عملية حقيقية تستهدف تسوية أزمة الشرق الأوسط . وقد عكس هذا بدوره الآمال السوفيتية بأن يلعب استئناف العلاقات مع إسرائيل دورا إيجابيا فى إستتباب الوضع فى المنطقة بما يعود بالفائدة على شعوبها . ولكن النشوة التى نشأت عن بدء عملية السلام ، وبصورة خاصة عن المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية ما لبثت أن أخلت مكانها للشك والقلق بشأن مواصلة الحكومة الإسرائيلية لموقفها المتصلب العنيد . وعندما حدث بعد بضعة أسابيع من ذلك أن أعلنت هذه الحكومة فعلا عن ضم مرتفعات الجولان ، أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا أدانت فيه هذا العمل . إن تطبيع العلاقات لم يتعارض مع المصلحة الطبيعية للاتحاد السوفيتى فى الحفاظ على علاقات طيبة وودية مع العالم العربى . ومن الأهمية بمكان أن بعض الجمهوريات الإسلامية (فى الاتحاد السوفيتى) كانت تسبُق الحكومة المركزية فى هذه العملية .

والقيادة السوفيتية التى اضطلعت بدور هام فى عملية السلام بدأت أيضا تقر بمصالح الأمم والدول المختلفة الداخلة فى هذه المنطقة ، فقد أكد الرئيس جورباتشوف فى خطابه

فى مؤتمر الشرق الأوسط ، أن المنطقة التى نتحدث عنها هى منطقة انبثقت منها ينابيع كثيرة لحضارة العالم وثقافته لآلاف السنين ، وتتلاقى فيها المصالح الحيوية للمجتمع الدولى اليوم » . ومن هنا أصبح التقاء المصالح الحيوية للمجتمع الدولى فى الشرق الأوسط عقيدة عامة لدى القيادة السوفيتية التى كانت حَريّة برفض هذه الفكرة قبل بضع سنين مضت .

ولكن هناك سؤالين تتعين إثارتهما فى هذا المقام هما : ماذا بقى من الاتحاد السوفيتى الآن ، وما هى مصالحه ؟ إن عملية تفكك الدولة الموحدة قد حدثت بسرعة فائقة ، وثبت بعد الإنقلاب المجهض فى أغسطس ١٩٩١ أنها عملية بلا رجعة . وقد صاحبت هذه العملية تجزئة فى السياسة الخارجية ، وتغييرات فى آليات رسم السياسة ، وظهور دور لمصالح الجماعات . وأيا كان المصير الذى يؤول إليه الاتحاد السوفيتى السابق ، فالواضح أن المجتمع الدولى سيتعامل مع كيانات مختلفة قد تتقارب مع بعضها البعض مرة أخرى فى المستقبل . ومع ذلك فإن لهذا المجتمع ، أو لما بقى من الاتحاد السوفيتى مصالح عميقة تتعلق بالعالم العربى . وتتضمن هذه المصالح صون السلام والاستقرار فى هذه المنطقة والمحافظة على تعاون اقتصادى وثقافى واسع مع الدول العربية . وقد أبدى معظم الدول العربية تفهمه للمشكلات المعقدة التى يواجهها الاتحاد السوفيتى اليوم ، واستعداده للتعاون فى سبيل حلها . وقد ساهم فى هذه العملية كل من الشركاء التقليديين والجدد .

ومن العسير تصور أن الاتحاد السوفيتى الجديد أو الأجزاء السابقة من هذه البلاد ستستطيع الاضطلاع بنفس الدور الذى اضطلعت به فى الماضى فى الشرق الأوسط ، ولا سيما فى تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للدول العربية . ولكن العلاقات الودية بين العرب وشعوب اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية ستظل عنصرا طويل البقاء فى أى تطور يحدث فى هذه المنطقة .

مشكلات الشرق الأوسط
من منظور أمريكى

معادلة صعبة ...
عراق متماسك لاأخطر منه

□ توماس ل . ماكناور

سكتت مدافع عاصفة الصحراء منذ بضعة شهور مضت ، ومع ذلك فالحرب مع العراق مازالت مستمرة . وفى وقت كتابة هذه السطور لا يزال صدام حسين فى السلطة فى بغداد . وقد قطع الرئيس بوش على نفسه عهدا بالابقاء على كامل العقوبات الاقتصادية مفروضة على العراق إلى أن يسقط صدام حسين . ومازالت قوة أمريكية صغيرة ، وإلى جانبها قوات من سبع دول أخرى من دول التحالف ، منتشرة فى شرقى تركيا لحماية « ملجأ آمن » للأكراد فى شمالى العراق[1] . وقد أصبحت هذه الوحدات والقوة الجوية التى تساندها هى الأساس للتهديد المتكرر باستخدام القوة إذا استمر صدام حسين فى التهرب من الإذعان لأحكام قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ لوقف إطلاق النار ، والذى يطالبه بأن يُطْلع مفتشى الأمم المتحدة على ما لديه من مرافق إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وكذلك على بقية قذائفه طويلة المدى . وفى إطار هذه المحاولة ، فإن المدافع الباقية من عاصفة الصحراء قد يعلو صوتها مرة أخرى .

□ توماس ل . ماكناور : زميل أول بمؤسسة بروكينجز ، محلل للأمن القومى متخصص فى الأسلحة التقليدية وأمن الخليج ، وأستاذ بجامعة جون هوبكنز .

ومن الواضح تماما أن الإدارة الأمريكية لم تكن تتوقع أن تنغمس فى شؤون العراق بمثل هذا العمق لهذه المدة الطويلة بعد الحرب . لقد كان كل ما طلبته الأمم المتحدة من عاصفة الصحراء أن تحرر الكويت ، وهذا ما فعلته ببراعة . وكان خبراء الاستراتيجية الأمريكيون يسعون أيضا لتقليص القوة العسكرية الهجومية للعراق ، وهذا ما فعلته عاصفة الصحراء أيضا . لم يكن هناك من يتلهف على تدمير العراق أو تقطيع أوصاله ، ومثلما ذكر قائد عاصفة الصحراء نورمان شوارزكوف ، لأحد مراسلى الصحف فى ١٩٩٠ ، فإنه « لم يكن واثقا من أن التدمير التام للعراق يتفق مع تحقيق توازن القوى فى المنطقة فى الأجل الطويل »(٢) . حقا ، لقد حَطّ الرئيس بوش من قدر صدام حسين بطريقة تنبىء عن رغبة قوية فى إزاحته ، وأذن لوكالة المخابرات المركزية منذ مرحلة مبكرة فى الأزمة بأن تعمل سرا لتحقيق هذه الغاية(٣) . لكن من الواضح أن ما كان يجول بذهن الرئيس هو انقلاب من انقلابات القصور يضمن تحاشى نشوء حاجة إلى تورط الولايات المتحدة أو حلفائها فى الشئون الداخلية للعراق ، بل إن الرئيس سعى بقوة إلى تحاشى مساعدة المتمردين الأكراد والشيعة فى الأسابيع التى تلت انتهاء عاصفة الصحراء ، قائلا إنه يود « البقاء بعيدا عن ذلك » حتى مع تصاعد ضغط الرأى العام من أجل تدخل أمريكى مباشر .

وبالطبع ، فقد اضطر الرئيس تحت ضغط الرأى العام والضغط الدولى إلى عكس مسار هذه السياسة فى نهاية الأمر . وليس من المستغرب أن الخطط الأولية لم تنفذ بحذافيرها . فالحرب أداة فظة تبعث موجات لا يمكن التنبوء بها فى أوصال ضحاياها وفى المنطقة التى يعيشون فيها . وقد كانت عاصفة الصحراء حربا فظة مثل أى حرب أخرى ، على الرغم من اعتمادها على الذخائر الموجهة بدقة ، وعمّليات القصف الضخمة التى تمت خلالها ، وعمليات الهجوم الواسعة النطاق بالمدرعات على الأجناب ، والاحتلال واسع النطاق لجنوبى العراق . وبعد الوصول إلى الوضع الحالى كرد فعل للأحداث فى المقام

---

(٢) « مقتطفات من لقاء مع قائد القوات الأمريكية فى الخليج » ، نيويورك تايمز ، ٢ نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٨ (أ) . وقد ذكر روبرت وودوارد أن الجنرال كولين باول رئيس الأركان « كان مقتنعا بأن إلحاق هزيمة كاملة بالعراق وحرمانه من إمكانية الدفاع عن نفسه أمر لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة » . روبرت وودوارد ، فى كتابه القادة (سيمون وشوستر ، ١٩٩١) ص ٣٧٤ .

(٣) انظر وودوارد ، القادة ، ص ٢٣٧ ، وص ٢٨٢ . ولتفادى انتهاك الحظر المفروض على اغتيال القادة الأجانب ، خوّل بوش الوكالة « تجنيد المنشقين العراقيين لإزاحة صدام من السلطة » (ص ٢٨٢) .

الأول ، يصبح السؤال المطروح هو « إلى أين تمضى سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والخليج بعد الآن ؟ » .

يبدو أن الإدارة ترى أن الوضع الحالى غير مرغوب فيه ، بل تراه بمثابة لعبة ختام قلقة ينبغى الانتهاء منها فور أن يصبح ذلك ملائما من الناحية السياسية . ومن جانب آخر ، فإن هناك قطاعا صغيرا ، وإن كان عالى الصوت ، من الرأى العام الأمريكى يرى فى لعبة الختام هذه فرصة لإعادة تشكيل السياسات العراقية . والواقع أن الفرصة الحقيقية كانت متاحة فى مارس الماضى ، عندما كانت القوات الأمريكية تستطيع بسهولة أن تحتل بغداد « لفرض » الديمقراطية على العراق(٤) . ومع ذلك ، فحتى فى الوقت الراهن يرى هؤلاء ، وربما تشاركهم فى ذلك غالبية الأمريكيين ، أن عاصفة الصحراء تظل بمثابة فشل جزئى على الأقل ما دام صدام باقيا فى السلطة(٥) . ولا تزال الإطاحة به ، بأى وسيلة ، تنطوى على إمكانية إحداث تغيير سياسى أساسى ونافع فى العراق .

وتقع السياسة الحكيمة فى موقع وسط بين هذين الموقفين المتطرفين . فعلى المدى الطويل ، يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى لأن يكون وجودها العسكرى فى منطقة الخليج فى حده الأدنى ، وقد ساعدت عاصفة الصحراء على إيجاد الظروف اللازمة لتحقيق ذلك . غير أن الولايات المتحدة سواء عن قصد أو غير قصد ، أصبحت لها مهام عسكرية فى العراق تتطلب أن يكون لها قوات برية إلى جانب وجود قوة جوية حول البلد لمدة من الزمن . وليست الإطاحة بصدام من ضمن هذه المهام ، ولا شك أنها تظل مهمة خيالية وخطيرة فى الوقت الحالى مثلما كانت فى خضم عاصفة الصحراء . لكن صدام قد يسقط على أية حال ، وحينذاك ستفيد قوات الولايات المتحدة والحلفاء فى دفع الاضطراب الذى قد يصحب ذلك الحدث .

---

(٤) انظر على سبيل المثال لورى ميلروى ، « كيف ساعدنا على بقاء صدام » ، كومنتارى ، يوليو ١٩٩١ ، ص ١٥ - ص ١٨ .

(٥) انظر المقال الافتتاحى ، « لنبقى هناك » فى نيوريببلك ، ٢٩ يوليو ١٩٩١ ، ص ٥ - ص ٦ ، والذى أكد فيه المحررون « أنه إلى أن يذهب جزار العراق أو يتم دفنه ، فإنه لا يمكن كسب حرب الخليج ، على الرغم من كل الخطب الرنانة للسيد بوش عن النصر » . وللاطلاع على مقال مماثل لرئيس التحرير انظر « كلوزو فى العراق » ، وول ستريت جورنال ، ١٢ أغسطس ١٩٩١ ، ص ١٠ (أ) .

جذور المرحلة الحالية

ينبع موقف الولايات المتحدة الحالى فى العراق وفيما حولها أساسا من اتجاه قوى ظهر قبل بدء الحرب ، يرمى إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز نطاق عاصفة الصحراء . ولا شك أن الجميع كانوا يريدون إسقاط صدام حسين، خاصة قبل الحرب ، عندما كانت الإطاحة به يمكن أن تسفر عن حل دبلوماسي للأزمة . ولكن صعوبة الإطاحة بالزعماء الأجانب ، والتى كانت واضحة بالفعل من التاريخ الأخرق لمحاولات الاغتيال التى دبرتها الولايات المتحدة سرا(٦) ، كانت قد تبدت قبل ذلك بأقل من عام ، عندما حاولت قوات أمريكية بلا طائل أن تأسر مانويل نورييجا رئيس بنما فى الساعات الأولى من غزوها . وكان لا بد من أن تثير التجربة مع نورييجا ، الذى لم تستطع المخابرات الأمريكية تتبع تحركاته حتى من المواقع القريبة من مقر أركانه إلا بصورة جزئية(٧) ، شكوكا فى فعالية عمليات القصف الجوى فى التخلص من صدام .

وفى الوقت نفسه ، أثار السيد بوش فى الخطاب الذى ألقاه فى عيد الشكر فى قوات فرق مشاة البحرية المرسلة إلى السعودية ، مشكلة البرنامج النووى العراقى ، ولم يدع مجالا للشك فى أنه لو نشبت الحرب فإن الضربات الجوية الأمريكية ستهدف إلى تدمير أو إتلاف الأسلحة الخاصة للعراق - أى برامجه لإنتاج الأسلحة الكيميائية والنووية وكذلك قذائفه التسيارية(٨) . ومع ذلك ، فمن الواضح أن غارة إسرائيل على مفاعل أوزيراك لم يكن لها من أثر غير تأخير البرنامج النووى العراقى ، رغم أنه كان للإسرائيليين فيها ميزة المفاجأة . فما الذى كان فى مقدور الضربات الجوية أن تحققه فى هذه المرة ، وقد توافرت

---

(٦) انظر مارك فالكوف ، « قطع الرؤوس : الاغتيال كسياسة » . ناشونال انترست ، عدد ٢٤ ، صيف ١٩٩١ ، ص ١٠٥ ، وفيه ينتهى فالكوف إلى « . . . إن ما يبينه سجل [محاولات الاغتيال التى قامت بها الولايات المتحدة] هو أن هذه الخطط يصعب تنفيذها ، وأنها كثيرا ما لا تنجح ، وأنها تخرج أحيانا عن نطاق السيطرة ، أو تكون لها نتائج غير متوقعة (وغير مرغوب فيها) » .

(٧) حسب تقرير وودوارد ، كانت وكالتا المخابرات الأمريكية قادرتين على تتبع تحركات نورييجا فى نحو ٨٠ فى المائة من الوقت - لكن من الواضح أن ذلك لم يحدث ليلة الغزو الأمريكى ، كتاب القادة ، ص ٨٩ ، ١٦٠ ، ١٨١ .

(٨). جيرالد ف . سايب ، « بوش ، فى زيارة للقوات فى السعودية ، يحذر من أن العراق قد يحوز قريبا أسلحة نووية » ، وول ستريت جورنال ، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ١٠ (أ) .

للعراق عدة شهور ليبعثر فيها ، ويخفى عناصر برامجه لإنتاج الأسلحة الخاصة ؟

ومن الواضح أن الإنجاز المؤكد لهذه الأهداف كان يتطلب غزو العراق . ومع ذلك كان التأييد قليلا فى الولايات المتحدة وفى الأمم المتحدة لعملية عسكرية بهذا الحجم . فبالنسبة لأعضاء التحالف الغربيين ، كان تحرير الكويت ينتظر أن يكون عملية صعبة من الناحية العسكرية بما فيه الكفاية ، فى حين لم يكن العرب المشاركون فى التحالف راغبين فى التورط فى غزو دولة عربية أخرى . والواقع أنهم لم يسمحوا لقواتهم بالمضى لما وراء حدود السعودية والكويت . ولم تقض عاصفة الصحراء على صدام حسين ، رغم القصف الدقيق الواسع النطاق للمخابىء المحتملة ولقوافل السيارات . وكما نكتشف مع كل رحلة تفتيش جديدة تقوم بها الأمم المتحدة للعراق ، فإن مخططى عاصفة الصحراء لم يعرفوا كثيرا من مواقع الأسلحة الخاصة لدى العراق ، ناهيك عن قصفها .

ورغم أن مهمة حماية الأكراد والشيعة فى العراق لم تثر قبل الحرب ، فإنها جاءت لحد ما نتيجة لمحاولات إزاحة صدام عن موقعه . و كان هناك على الدوام خوف من أن يعجل سقوط صدام حسين بوقوع حرب أهلية ، وتجزئة العراق ، بل حتى تدخل دول مجاورة مثل إيران وسوريا وتركيا . لذلك كان هناك على الدوام تعارض بين هذا الهدف الاستراتيجى للولايات المتحدة ، ومصلحتها فى بقاء العراق متماسكا من الناحية السياسية، وفى « توازن القوى » فى الخليج بعد عاصفة الصحراء .

وخلال الحرب نفسها ، دفعت الرغبة فى الإطاحة بصدام حسين بهذا التعارض ليصبح تناقضا سافرا . ففى ١٥ فبراير دعا الرئيس بوش « العسكريين العراقيين والشعب العراقى ليأخذوا الأمر بين أيديهم ويجبروا الديكتاتور صدام حسين على التنحى »(٩) . وعلى الرغم من أن ما كان الرئيس يفكر فيه هو انقلاب من انقلابات القصور ، فليس لأحد أن يلوم الأكراد والشيعة فى العراق عندما اعتقدوا أنهم المقصودون بالخطاب . وخلال الحرب نفسها دعت إذاعة « صوت العراق الحر » التى كانت تبث إرسالها من السعودية وتواترت الأنباء بأن وكالة المخابرات الأمريكية هى التى تمولها ، هذه الجماعات إلى الثورة

---

(٩) بالنسبة لهذه العبارة وسياقها السياسى ، انظر مايلروى ، « كيف ساعدنا صدام على البقاء » ، ص ١٦ .

وإسقاط صدام(١٠) . ومع ذلك فقد أوقف الرئيس بوش عاصفة الصحراء قبل أن تطوق قوات التحالف فرق الحرس الجمهورى صفوة الجيش العراقى ، تطويقا كاملا ، مما سمح لصدام باستعادة قوات أفادته فى نهاية الأمر فى قمع التمرد الداخلى(١١) .

ولا ريب أن الأكراد والشيعة فى العراق ربما كانوا سيثورون حتى بدون تحريض الولايات المتحدة ؛ فالحروب الكبيرة والهزائم الشائنة تبعث عادة موجات قوية فى أوصال ضحاياها ، خاصة فى أوصال ضحية تمزقها الصراعات الطائفية والدينية مثل العراق . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وقد دعتهم « للتمرد » ، لم تكن تستطيع أن تتنصل من قدر من المسئولية عن المذبحة التى ترتبت على ذلك ، كما لم يكن فى مقدور الإدارة أن تتجنب جرها ، بواسطة الحلفاء والرأى العام ، إلى سياسة حماية المنشقين العراقيين . وكان هذا فى الجنوب سهلا نسبيا ، بل وأمرا يصعب تجنبه ، حيث لم يكن على المنشقين الشيعة إلّا أن يهربوا لمسافة قصيرة ليصلوا للأراضى التى تحتلها قوات التحالف . وعلى النقيض من ذلك ، اقتضت حماية أكراد شمالى العراق إرسال قوات برية وجوية كبيرة عبر تركيا .

---

(١٠) انظر ايلين سيولينو ، « إذاعة مرتبطة بوكالة المخابرات الأمريكية تحث العراقيين على الإطاحة بصدام حسين » ، نيويورك تايمز ، ١٦ أبريل ١٩٩١ ، ص ٩ (أ) ، ومايكل وايلس ، « كردى يتحدث عن إذاعات موجهة للعراق مرتبطة بوكالة المخابرات المركزية » ، نيويورك تايمز ، ١٦ أبريل ١٩٩١ ، ص ١ (أ) ، ٥ (أ) .

(١١) على الرغم من أن الأمريكيين فى البدء اعتبروا عاصفة الصحراء نصرا كاملا ، فإنه بمجىء شهر أبريل انتهت الأغلبية منهم إلى أن الرئيس كان ينبغى له الاستمرار فى الحرب حتى تتم إزاحة صدام . ومع ذلك ، كانت الأغلبية ترغب فى تجنب التورط فى السياسات الداخلية للعراق ، كما لو أن حملة القصف واسعة النطاق فى عاصفة الصحراء ، ناهيك عن الإطاحة بالزعيم العراقى ، لم يكونا يشكلان تورطا عميقا فى شؤونه . وإذا نحينا جانبا عدم الاتساق الداخلى فى الآراء ، فليس من الواضح كيف كان الاستمرار فى الحرب سيطيح بصدام . فقد تم الإبقاء على نحو ست وعشرين فرقة عراقية ، أربع منها من الحرس الجمهورى ، بعيدا عن مسرح الكويت طوال الأزمة ، وقد ثبتت جدواها فى قمع التمرد فى بغداد وشمالى العراق ، وربما كان يمكن إعادة نشرها فى اتجاه الجنوب لو اقتضى الأمر ذلك . وفى نهاية الأمر ، فحتى الإيقاف المبكر للحرب كان نعمة ونقمة بالنسبة لصدام ؛ فعلى الرغم من أن عودة فرق الحرس الجمهورى أفادت فى قمع التمرد فى البصرة ، فقد انضمت بعض الوحدات العائدة للمتمردين . انظر نورا بستانى ، « تقارير عن مقاتلة الحرس الجمهورى للمتمردين فى العراق » ، واشنطن بوست ، ٦ مارس ١٩٩١ ، ص ١ .

وإذ تحركت الولايات المتحدة وشركاؤها لحماية هذه المجموعات ، فقد واجهوا مشكلة ماذا سيكون مصير هذه المجموعات عند انسحاب قوات التحالف . وفى الجنوب جرى إبطاء عملية سحب القوات الأمريكية حتى تم ترحيل اللاجئين الشيعة من العراق - البعض منهم لإيران ، ومعظمهم لمعسكر تم بناؤه حديثا فى رحفة فى السعودية . وفى الشمال ، جرت مواجهة التحدى باقتطاع « ملجأ آمن » للأكراد داخل العراق ، وإن كان بعيدا عن متناول القوات العراقية . وفى هذا تكمن أسباب وجود قوات التحالف التى لا تزال منتشرة فى تركيا لتطبيق هذه القواعد .

القوة لأى غاية وإلى متى ؟

إجمالا ، يشبه الوضع الراهن فيما يتعلق بالعراق الوضع الذى كان قائما قبل الأزمة بصورة تدعو للقلق . ففى الوقت الحالى مثلما كان الحال حينذاك ، يسعى التحالف أو أطراف من أعضائه إلى إجبار صدام على عمل أشياء لا يريدها ، مستخدمين فى ذلك كأداة ضغط ، الحظر الاقتصادى والتهديد باستخدام القوة . وفى الوقت الحالى مثلما كان الحال حينذاك ، يواجه صدام حسين تحديا يتمثل فى عدم القيام بشىء أكثر من المطلوب لمنع التحالف من التقدم ، لكنه لا يصل إلى حد التخلى عن الأمر الجوهرى - العناصر الأساسية لبرنامجه النووى مثلا .

ويبدو حتى الآن أن لأعضاء التحالف اليد الطولى ، ولكن بشق الأنفس . وتقوم فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة ، ببطء وإن كان بثبات ، بالكشف عن المزيد والمزيد من برامج الأسلحة الخاصة لدى العراق والإعداد لتدميرها . ومع ذلك ، فنظرا لأن صدام أعطى معلومات عن هذه البرامج بصورة حذرة وفى ظل التهديد ، فمن الصعب الاعتقاد بأنه ليست هناك تكنولوجيات هامة لإنتاج الأسلحة الخاصة لا تزال مخبوءة فى العراق . وفى حين بقيت القوات العراقية بشكل عام بعيدة عن الملجأ الآمن للأكراد ، فإن التقارير تشير إلى أنه ربما كانت هناك فرق صغيرة من الشرطة الخاصة تستعد للتسلل إلى المنطقة . وبالطبع فإن صدام حسين نفسه لا يزال فى السلطة ، مما يشير ، فى وقت كتابة هذه السطور ، بصورة حية إلى فشل ذلك العنصر الخاص من سياسة الولايات المتحدة .

ومن المحتمل تماما أن تُستخدم القوة لفرض الانضباط على العراق أو دفعه للعمل خلال الأسابيع أو الشهور القادمة . وتقل بصورة مطردة جاذبية العقوبات الاقتصادية كشكل من أشكال الضغط ، وذلك لسبب قوى هو أنها تضر أناسا لا ذنب لهم ، والأسوأ من هذا أنها توفر لصدام حسين كل الحوافز لأن يفعل المثل . وقد وافق مجلس الأمن بالفعل على السماح بأن يبيع العراق لمرة واحدة نفطا تبلغ قيمته نحو ١,٦ بليون دولار ، واستخدام الحصيلة فى شراء الطعام والإمدادات الطبية اللازمة للطوارىء ، وذلك من أجل جماهير العراق التى تتضور جوعا ، وكذلك لدفع نفقات الأمم المتحدة ، ولدفع جزء من التعويضات للكويت(١٢) . وقد بدأ يضعف بين أعضاء التحالف التأييد الذى يحظى به استمرار فرض العقوبات الاقتصادية(١٣) . ويجعل هذا من استعمال القوة الأسلوب المفضل للضغط . وربما تكون القوة أقل تطرفا وأكثر إنسانية من استمرار العقوبات الاقتصادية الكاملة ، وذلك حسب كيفية استخدامها .

ولا ريب فى أن استخدام القوة يلقى معارضة فى الوقت الحالى من جانب كثرة من أعضاء التحالف ، بما فيهم تركيا ، ممن ربما تكون مشاركتهم حاسمة فى هذا المسعى . ومع ذلك ، فالكثير مما فعله صدام حسين خلال العام الماضى لا ينبىء بأنه ذكى بالقدر الكافى ليسير على الصراط السياسى المشدود أمامه . وعلى النقيض من ذلك ، فإنه من الصعب تخيل وجود زعيم وطنى أكثر مهارة منه فى استثارة الرأى العام العالمى ضده . ويتوقع المرء أن يتصرف صدام عاجلا أو آجلا بطريقة تدعم إجماع الرأى بين أعضاء التحالف على أن القوة لها ما يبررها .

وفى تهديدهم باستخدام القوة ركز المسؤولون الأمريكيون حتى الآن على الهجوم الجوى ، ولم يجر ذكر القوات البرية . ومع ذلك ، فربما تكون القوات البرية أكثر ملاءمة ، حسب جدية الإدارة وشركائها فى القيام بمسؤولياتهم للقيام بلعبة الختام . وإذا كان القصد من التهديد باستخدام القوة هو مجرد الاستمرار فى الضغط على العراق حتى يسقط صدام ،

---

(١٢) جون م . غوشكو ، « الأمم المتحدة تحدد مبيعات معينة من النفط العراقى » ، واشنطن بوست ، ١٦ أغسطس ١٩٩١ ، ص ١ .

(١٣) بصفة خاصة ، أعرب الرئيس المصرى مبارك فى ٢١ أغسطس عن عدم رضاه عن استمرار العقوبات على العراق . انظر « مبارك يدعو لرفع العقوبات عن العراق » ، نيويورك تايمز ، ٢٢ أغسطس ١٩٩١ ، ص ٣ (أ) .

فعندئذ لن تكن هناك أهمية كبيرة لنوع القوة التى يُهدَّد بها . ولكن إذا كان المقصود من القوة هو إنجاز مهام حقيقية ، فسيتضح أن الهجوم الجوى غير ملائم . وقد وجه معظم التهديدات بهدف دفع صدام للكشف عن مزيد من المعلومات عن برامجه لإنتاج الأسلحة الخاصة . وبقدر ما يقدم صدام هذه المعلومات ، تزداد دائرة الأهداف الكبيرة و « القابلة للقصف » التى زارتها فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة والتى كان يمكن أن تقع ضمن هذه المجموعة الخاصة . ولو قاوم صدام حسين فى مرحلة ما قيام الأمم المتحدة بتفتيش موقع مشتبه فى إنتاجه للأسلحة الخاصة ، فمن المرجح أن تكون بهذا الموقع تكنولوجيات تتعلق بالمكونات الأصغر حجما ، التى ربما تكون مدفونة تحت الأرض ومن ثم منيعة على الهجوم الجوى . وقد يكون القصف الجوى خطيرا فى بعض الأحوال ، مثلا عند قصف موقع مخبوء لإنتاج ميكروبات مرض الجمرة ، أو مرفق لتخزين أنواع معينة من الأسلحة الكيميائية . وفى هذه الأحوال ، سيبدو من الأكثر ملاءمة إدخال قوة برية لتضرب حصارا حول المنطقة المشبوهة ، وإتاحة الفرصة بعدئذ لدخول مفتشى الأمم المتحدة .

وليست مواقع الأسلحة الخاصة هى الأهداف المحتملة الوحيدة لقوات التحالف العسكرية أو لقوات الولايات المتحدة . وقد كان استخدام القوة الجوية الأمريكية ضد طائرات الهليكوبتر العراقية التى تقمع الأكراد ، قضية خلافية فى أبريل ؛ وقد تؤدى محاولات العراق مستقبلا لقمع الأكراد إلى إثارة القضية مرة ثانية . ولكن ما الذى سيحدث لو استخدم صدام حسين (أو خليفته) استراتيجية أكثر دهاء بإرسال « فرق الضرب » إلى الملجأ الآمن للأكراد ؟ هل ستكون القوة الجوية فعالة ضد هذه الأنشطة ؟ وهل سيؤدى التهديد بقصف مرافق القيادة والسيطرة العراقية إلى وقف هذا النشاط ؟ إن من المحتمل بغير شك أن تضطر القوات البرية إلى القيام بدور الشرطة وتوفير الأمن الذى كان يشكل جزءا من مهمتها فى الشهور التى تلت انتهاء عاصفة الصحراء مباشرة .

ومن ثم ، فالوضع الأمثل هو أن تبقى قوات برية وجوية تابعة للتحالف منتشرة فى شرقى تركيا . وربما كانت الوحدة الصغيرة نسبيا متعددة الأطراف من القوات البرية المنتشرة حاليا غير كافية للتصدى لكامل نطاق السيناريوهات المحتملة ، خاصة تلك المتعلقة بحماية الأكراد ، لكن الحجم فى هذه الحالة ليس له أهمية تماثل أهمية الوجود ، حيث أن القوات البرية المنشورة حاليا هى بمعنى ما رمز للالتزام ، بالإضافة إلى كونها قوة حقيقية

يمكن استخدامها . ونظرا لأن القوة الجوية وحدها لا تكفى لإبلاغ الرسالة الصحيحة للزعماء العراقيين ، فإن نشر القوة البرية ينبغى أن يظل قائما . وبقدر ما يعنى الرمز ضمنا الاستعداد لجلب قوات برية أكبر إلى المنطقة ، فإن القوة الموجودة يمكن استخدامها لحماية قاعدة أكبر للإمدادات والخدمات .

ومما له أهمية مماثلة ، أنه ينبغى النظر إلى نشر القوات باعتباره عملية طويلة الأجل . والوضع المثالى ، هو أن ينتهى التزام التحالف ، أو على الأقل التزام الولايات المتحدة ، تجاه الأكراد إذا ما توافرت ضمانات معقولة لأمن الأكراد داخل العراق . وهذا أمر لا يمكن تصوره ما بقى صدام حسين يحكم العراق . ومع ذلك فليس من المتوقع أن يتخذ بديل يحل محل صدام - إذا ما حدث ذلك - موقفا أكثر ودا تجاه الأكراد . وفى حين ينبغى ألّا يعتبر التزام الولايات المتحدة التزاما دائما ، فليست هناك - فى الوقت الراهن - نقطة نهاية لهذا الالتزام يمكن تحديدها بسهولة .

مشكلة صدام المحيرة

الغريب أن إدارة بوش قطعت على نفسها عهدا بعدم استخدام القوات الأمريكية للإطاحة بصدام حسين ، حتى وهى تلزم نفسها بهذا الهدف بقوة أكبر(١٤) . وبدلا من ذلك ، سيجرى تشديد العقوبات الاقتصادية حتى تتم الإطاحة بصدام ، بواسطة شعبه على ما يبدو . ولما كانت الإدارة نفسها قد شككت فى جدوى هذه العقوبات فى الشهور السابقة لعاصفة الصحراء ، ولما كان العراقيون قد فشلوا فى الإطاحة بصدام فى أعقاب الحرب مباشرة ، فإن هذه الاستراتيجية تبدو ضعيفة وتعوزها الحماسة .

والواقع أن هدف الإطاحة بصدام أصبح موضع شك وتساؤل حاليا مثلما كان قبل الحرب . ويصعب أن يتخيل المرء وجود زعيم عالمى أكثر جدارة بالإطاحة به ، وهو مع ذلك أكثر مهارة وقدرة على البقاء . والصعوبة العملية فى الإطاحة بالرجل واضحة فى هذه المرحلة ، لكن لا بد أنها كانت واضحة منذ البداية . ونظرا لهذه الصعوبات ، فإن أقل

(١٤) دون أوبردورفر ، « الولايات المتحدة تستبعد الخيار العسكرى للإطاحة بصدام » ، واشنطن بوست ، ٣ أغسطس ١٩٩١ ، ص ١٦ .

ما كان يتعين على الولايات المتحدة أن تفعله هو أن تبقى على محاولة الإطاحة بصدام مستترة وغير معلنة . فقد ساعد الرئيس بوش بالحظ من قدر صدام علانية وبالدعوة صراحة لإسقاطه فى نهاية المطاف ، على إطفاء بريق نصر كان سيصبح لولا ذلك مشرقا . وليست هناك دلائل على المدة التى سيظل فيها الارتباك سائدا ، أو يتزايد ، مع تفكك التأييد الدولى للعقوبات الاقتصادية .

وقد يبدو هذا القول وكأنه دعوة لاستخدام القوة لاختطاف صدام (إذ يظل قتله عملا غير مشروع) . غير أن تجربة الولايات المتحدة فى بنما تبين أن المحاولة يمكن أن تفشل بسهولة ، وأنها تتضمن خطر إثارة الارتباك واحتمال وقوع خسائر أمريكية . ومع ذلك ، فإن استعمال القوة أكثر معقولية من الاعتماد على العقوبات .

لكن المجازفة بالفشل فى اقتناص صدام أقل أهمية من المجازفة بعدم اختبار احتمالات النجاح . وحتى النتيجة التى يرغب فيها السيد بوش ، ألا وهى استبدال صدام بقائد عسكرى أو شخص ما من حزب البعث العراقى ، لها أيضا مخاطرها . ومع التسليم بأنه لا يمكن فى مثل هذه الظروف أن يسوء النهج الذى تتبعه بغداد فى معاملة العالم المحيط بها بدرجة أكبر مما هو عليه ، ناهيك عن معاملة مواطنيها ، ومع التسليم بأن إلزام صدام بأن يدفع عمليا ثمن خطاياه وجعله أمثولة وعبرة ، قد يشكل رادعا قويا للسلوك العدوانى تجاه جيران العراق (لكنه ربما لا يكون كذلك بالنسبة لهذا السلوك تجاه مصادر القلق المحلية كالأكراد والشيعة) ، فإن سقوطه قد يكون بداية لإنهاء وجود جهاز فرض الانضباط التابع للولايات المتحدة والتحالف ، والذى أقيم فى أعقاب عاصفة الصحراء ، مما قد يهيىء للنظام الذى يخلف صدام حرية فى إلحاق الأذى تزيد عما يتوافر له الآن .

ولكن ليس هناك سبيل لضمان هذه النتيجة المحددة ، أو أية نتيجة أخرى . ويظل قائما الخطر الحقيقى المتمثل فى أن يؤدى سقوط صدام لنشوب حرب أهلية . لقد تمرد كل من الأكراد والشيعة بصورة قوية فى شهر مارس . ويرفض البعض أن يعتبروا أحداث العنف التى وقعت حربا أهلية لأن زعماء الأكراد والشيعة لم يتبنوا أهدافا انفصالية(١٥) . لكن هذا يضفى مصداقية مغالى فيها على بيانات قادة يتلهفون على كسب التأييد العالمى

(١٥) انظر مايلروى ، « كيف ساعدنا صدام على البقاء » ، ص ١٧ .

لقضيتهم ، ويفترض ضمنا أن هؤلاء القادة يستطيعون السيطرة بصورة حازمة على الحركات التى يقودنها بعد نجاحهم . وقد يكون خطر الحرب الأهلية قد تضاءل الآن ، بعد أن ضعفت الموجات التى أحدثتها عاصفة الصحراء ، وبعد أن أعاد الجيش العراقى تنظيم نفسه بصورة واضحة بعد أن كان قد فقد الاتجاه فى شهر فبراير . وقد يكون قياس درجة الخطر أمرا مستحيلا ولكن تجاهله ينطوى على خطر جسيم .

ومن المؤكد أن تجزئة العراق لا تتفق مع مصالح الأمة . والحجة القائلة بأن الولايات المتحدة يمكن أن تقبل « لبننة » العراق لأنها « تعلمت أن تتعايش بسهولة كافية مع لبننة لبنان » ، تعنى ضمنا بصورة خاطئة أن لبنان واستقراره هما فى مثل أهمية العراق واستقراره بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة (١٦) . ولا تكمن المشكلة أساسا فى أن ظهور دولة شيعية فى منطقة جنوب العراق قد يزعزع استقرار المنطقة الشرقية من السعودية التى يكثر فيها الشيعة ، فقد عالج السعوديون هذه المشكلة بكفاءة فى السنوات الأولى للثورة الإيرانية ، وربما يستطيعون أن يفعلوا ذلك ثانية ، لكن المشكلة تتعلق بميزان القوى فى الخليج . ذلك أن عراقا ممزقا سيكون عراقا ضعيفا ، أو يصبح دولتين ، أو ثلاث دول ضعيفة وصغيرة نسبيا ، مما سيجعل إيران القوة المهيمنة فى الخليج . وعند ذلك ستزداد الحاجة لنشر قوات الولايات المتحدة العسكرية فى الخليج ، مع كل ما يثيره ذلك من جدل ، هناك وفى الولايات المتحدة على حد سواء .

كما أن الخوف من خطر وقوع تدخل خارجى فى الحرب الأهلية فى العراق لا يخلو من وجاهة . ومن الأمور ذات الدلالة أن القوات التركية بدأت فى شهر يوليو فى اختراق حدود العراق لملاحقة رجال العصابات الانفصاليين الأكراد . كما ورد أن إيران تدخلت فى العراق ، بصورة ضئيلة ، أثناء تمرد الشيعة الذى أعقب عاصفة الصحراء (١٧) . تُرى

---

(١٦) مايلروى ، « كيف ساعدنا صدام على البقاء » ، ص ١٧ . ويؤكد محررو نيوريبيلك أنه « إذا ما تمت تجزئة العراق خلال عملية (الإطاحة بصدام) ، فإن استقرار المنطقة لن يتعرض للمعاناة بغير موجب » . « لنبقى هناك » ، ص ٦ .

(١٧) انظر يوسف م . ابراهيم ، « طهران ، تبدد أى غموض ، وتكثف مسعاها للإطاحة بصدام » ، نيويورك تايمز ، ٢٥ مارس ١٩٩١ ، ص ٨ (أ) ، والذى يؤكد أنه طبقا لأقوال مسئولين عرب فى البحرين والكويت ، فإن إيران « دربت وسلحت ٣٠٠٠٠ منشق عراقى تم اختيارهم من أسرى الحرب السابقين الذين احتجزتهم إيران ، ومن الأسر الشيعية العراقية التى أجليت من البلاد منذ عشر سنوات » . وقد =

هل كانت إيران ستتدخل بصورة أكثر عدوانا لو لم تكن قوات كبيرة للتحالف موجودة فى المناطق المجاورة فى ذلك الوقت ؟ لا أحد يعرف . غير أن أقل ما يمكن قوله هو أنه كان من الأقرب إلى المنطق ، السعى للإطاحة بصدام فى مارس وأبريل عندما كانت قوات ضخمة للتحالف لا تزال فى الخليج ، تكفى لردع أى تدخل خارجى على نطاق واسع أو التعامل معه .

ومن المنطقى أيضا أن قيام دولة شيعية فيما يشكل الآن جنوبى العراق ، كان سيؤدى إلى زيادة قوة إيران فى الخليج . وربما لم يكن الرئيس الإيرانى هاشمى رافسانجانى يريد أن يتورط فى حرب أهلية فى العراق . ولكن السياسيين الأكثر راديكالية فى إيران كانوا قادرين على أن يجعلوا من الصعب عليه تجنب تقديم العون لتمرد شيعى فى العراق بطريقة ما . وفى الوقت نفسه ، فإن شيعة العراق من العرب ربما لم يكونوا يريدون دمج دولتهم بإيران ، وهى دولة شيعية لكنها فارسية فى الأساس . ومع ذلك ، فمن المشكوك فيه أن هذه الدولة العراقية الوليدة كانت ستستطيع تجنب السعى للحصول على معاونة إيران كثقل موازن لما يتبقى من العراق أيا كان . وكان التطور الأسوأ سيتمثل فى قيام كيان إيرانى موحد على الطرف الشمالى الحاسم للخليج . ولكن حتى التطور الأفضل كان سيوفر حماية لمشيخات شبه الجزيرة العربية أقل مما يوفره توازن تقريبى بين إيران والعراق المتماسك سياسيا .

وكان الأمريكيون فى تلهفهم على الإطاحة بصدام أقل اهتماما بمخاطر الحرب الأهلية والتجزئة من اهتمامهم باحتمال تحقيق ميلاد جديد للعراق باعتباره بلدا ديمقراطيا . لكن الفكرة التى توافرت لمعظمهم عن كيفية حدوث هذا الميلاد كانت فكرة غامضة . وبقدر ما استحوذت عليهم وشجعتهم سهولة النصر الذى حققه الحلفاء ، أساءوا بصورة خطيرة فهم استخدامات القوة العسكرية . فقد كان من الحكمة أن عاصفة الصحراء لم تطلب من

أنكر الرئيس الإيرانى هاشمى رافسانجانى هذه التقارير بصورة قاطعة . انظر جوديث ميلر ، « الرئيس الإيرانى ينكر تقديم مساعدة عسكرية للمتمردين العراقيين » ، نيويورك تايمز ، ٢٨ مارس ١٩٩١ ، ص ١٨ (أ) . ونظرا للعلاقات الأسرية والثقافية بين الشيعة الذين يعيشون على جانبى الحدود الإيرانية العراقية فى هذه المنطقة ، فإنه يصعب الاعتقاد بأنه لم يصل إلى المنشقين العراقيين بعض الأسلحة ، والمعونات المالية من إيران .

القوات التقليدية أن تفعل شيئا غير ما تستطيع أن تفعله على خير وجه ، ألا وهو الاستيلاء على الأراضى والاحتفاظ بها . أما الزحف على بغداد فكان سيتطلب من القوات التقليدية أن تفعل شيئا أثبتت المرة تلو الأخرى أنها ليست صالحة للقيام به ، ألا وهو المساعدة فى إعادة تشكيل نظام سياسى . وكان الزحف على بغداد يخاطر بتحويل عاصفة الصحراء إلى فيتنام ، وهو الأمر الذى كان الرئيس بوش يريد اجتنابه ، وهو محق فى ذلك .

وفى الوقت نفسه ، فإن من أعربوا عن رأيهم فى الكيفية التى ينبغى بها إعادة تشكيل السياسة العراقية ، كانوا يرمون إلى إحداث نوع من الهندسة الاجتماعية على نطاق واسع . ولا شك أن العراق كان سيصبح محمية للأمم المتحدة ، لكن إلى متى ؟ ومع ذلك ، فإن فكرة أن الأمم المتحدة كان يتعين عليها انتظار حدوث « عملية تثقيف سياسى صادق » ، كانت تعنى ضمنا وجودا قويا للأمم المتحدة فى العراق "لبضع سنوات قادمة[18] . ولئن كان فى الوسع بطبيعة الحال إجراء انتخابات ، فقد كان من الصعب أن تعكس هذه الانتخابات وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية فى العراق . فقد قضى صدام بصورة منتظمة على الأحزاب السياسية البديلة الجادة فيما عدا حزب البعث . وحتى حزب البعث نفسه أصبح أقل تمثيلا للأمة العربية ، أو للدولة العراقية بصورة متزايدة ، وغدا انعكاسا لأسرة صدام والمنطقة التى تنحدر منها .

بالطبع إن صدام قد يسقط ، لكن هذا أيضا أمرا غير مؤكد - ومع ذلك فإن إمكان سقوطه ، سبب آخر للإبقاء على قوات التحالف قرب العراق لفترة من الزمن . والكويت التى كانت متلهفة على الإبقاء على وجود عسكرى للولايات المتحدة ، قد تكون موقعا مناسبا لهذه القوات أفضل من شرقى تركيا . غير أن مهمة هذه القوات فى هذه الحالة الخاصة لن تكون التدخل للتعجيل بسقوط صدام ، بل ردع تدخل الآخرين فى حالة وقوع هذا الحدث .

---

(١٨) انظر لورى مايلروى ، مستقبل العراق (واشنطن العاصمة : معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، ورقة سياسة رقم ٢٤ ، ١٩٩١) ، ص ٦٢ .

الخاتمـــة

يبدو من الواضح على نحو معقول أن الولايات المتحدة وشركاءها فى التحالف كانوا يهدفون بعاصفة الصحراء إلى خلق الظروف اللازمة للاستقرار فى الخليج دون حاجة لنشر قوات أجنبية كبيرة فى شبه الجزيرة العربية . وكان الهدفان الأساسيان هما : تحرير الكويت ، وتقليص القوة العسكرية العراقية ، ومن ثم إقامة توازن تقريبى بين العراق وإيران . ومن الناحية التاريخية ، فإن هذا التوازن جعل هاتين الدولتين العظميين فى الخليج مشغولتين الواحدة منهما بالأخرى ، وصرفهما عن التدخل بصورة عدوانية فى شؤون مشيخات النفط الصغيرة المجاورة لهما ، والتى لا تستطيع الدفاع عن نفسها تقريبا ، مما أتاح الفرصة لحكام المشيخات لأن ينشغلوا أساسا بالأمن الداخلى ، الذى كانت قواتهم الخاصة تستطيع أن تضطلع به . ولم تكن الأخطار الخارجية متوقعة ، ومن ثم أمكن الإبقاء على القوات الأجنبية بصورة آمنة « بعيدة عن الأفق » . وهكذا ، فإن عاصفة الصحراء خلقت الظروف اللازمة للرحيل السريع لقوات التحالف .

بل يمكن أن يقال إن عاصفة الصحراء كانت أنجح من اللازم من هذا المنظور . ويبدو أن صنّاع السياسة الأمريكية كانوا يأملون فى أن يضعوا فى أعقاب عاصفة الصحراء ترتيبات لأمن الخليج لها طابع رسمى ومحكم بدرجة أكبر من ترتيبات الأمن السرية ، بل وغير المكتوبة أحيانا ، التى كانت الولايات المتحدة تقدمها من قبل لمشيخات الخليج . ومع ذلك ، فلماذا ينبغى للسعوديين أن يسعوا وراء مثل هذه الترتيبات فى حين أن عدم وجودها لم يحل دون انتشار قوات الولايات المتحدة والحلفاء بصورة حاشدة للدفاع عن السعودية عندما طلب الملك ذلك ؟ كما لم تكن عاصفة الصحراء أول مثال للالتزام الدولى بأمن الخليج ؛ ففى عام ١٩٨٧ قامت القوات البحرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وعدة دول أوروبية بحماية الناقلات الكويتية التى غيرت أعلامها بأعلام دول أخرى ، فى استعراض للقوة ساعد على إنهاء الحرب الإيرانية العراقية . وخلال عقد من الزمان تأرجح فيه التوازن الإيرانى العراقى بصورة حادة فى اتجاه ثم فى الآخر ، عملت الولايات المتحدة بصورة يعوّل عليها باعتبارها القوة الموازنة ، وعملت فى فترة أحدث باعتبارها منظما للقوى الموازنة فى الخليج - وكل ذلك فى ظل غياب ترتيبات أمنية محددة .

ويساعد هذا فى فهم السبب فى أن السعوديين بصفة خاصة كانوا راغبين فى أن ترحل قوات التحالف سريعا من بلادهم ، والسبب فى أنهم كانوا متحفظين فى إقامة روابط أمنية محددة مع الشركاء العرب فى التحالف مثل مصر وسوريا . وفى المدى الطويل ، سيكون من المنطقى اتباع خطى السعودية . ونظرا للحجم الهائل للولايات المتحدة وعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل ، تتوافر كل المبررات لتوقع أن تصبح ترتيبات الأمن الأكثر وضوحا مع مشيخات الخليج اشارة مرور للانشقاق فى تلك البلدان حتى فى ظل عملية للسلام بين العرب وإسرائيل . ومن المحتمل أن تصبح هذه الترتيبات موضع خلاف فى الولايات المتحدة أيضا ، حيث تسعى لتقليل وجودها فيما وراء البحار فى الأماكن الأخرى من العالم .

غير أنه سينقضى بعض الوقت قبل أن تصل الولايات المتحدة إلى استخلاص هذه النتيجة الرشيدة . وقد فرض شن عاصفة الصحراء على الولايات المتحدة التزامات أمنية تقتضى منها وجودا مستمرا فى منطقة الخليج . وأحد هذه الالتزامات ، وهو الالتزام تجاه الأكراد فى شمالى العراق ، ليس له نقطة نهاية يسهل تحديدها . ورغم أنه التزام لا يتطلب قوة كبيرة للولايات المتحدة أو للتحالف ، فإنه يقتضى وجود قوة برية صغيرة ولكن قادرة على الصمود ، وكذلك قوة جوية فى المنطقة فى المستقبل المرئى .

ربما لم تكن الإدارة تريد مثل هذه الالتزامات أو لم تكن خططت لها ، ومع ذلك فمن الواضح أنها تستحق اللوم جزئيا على هذه الورطة . فنظرا لأن الحروب نادرا ما تمضى حسب الخطة الموضوعة ، فإنه من الضرورى التصدى لها وفى الذهن مجموعة واضحة من الأهداف ، والتجاوب مع الأحداث عند وقوعها بصورة أفضل وأكثر اتساقا . وفى هذه الحالة ، لا تستطيع الإدارة أن تهرب من التعارض الكامن فى خطابها بين الرغبة فى قيام عراق موحد ومتماسك سياسيا مع انتهاء المعركة من جانب ، والرغبة فى عزل صدام حسين من جانب آخر . وعندما دعت الولايات المتحدة للتمرد بين المجموعات الطائفية والعرقية فى العراق ، فإنها التزمت بالتصدى للتداعيات . وقد تظل تتصدى لها لفترة طويلة قادمة .

أزمة الخليج
وآفاق السلام العربى الإسرائيلى

□ وليام ب . كوانت

كيف يستطيع المرء أن يقيّم بإنصاف العواقب السياسية والدبلوماسية لحرب الخليج الأخيرة سواء بالنسبة للمنطقة بأسرها ، أو بالنسبة لعملية السلام العربى الإسرائيلى بصورة خاصة ؟

الأثر الإقليمى

فلا يسع أحدا ، من ناحية ، أن يتجاهل التكلفة البشرية للأزمة . فقد قُتل بسبب الحرب ونتائجها أو أصيب بجراح مئات من الآلاف ، وتحول الملايين إلى لاجئين مشردين . ولن نعرف أبدا التكلفة البشرية الحقيقية للحرب . فمأساة إنسانية بهذه الجسامة لابد أن تكون لها انعكاساتها فى سنوات مقبلة ، تماما كما حدث فى حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧و ١٩٧٣ . ولكننا مازلنا جدّ قريبين من الأحداث بدرجة يتعذر معها التكهن بأى قدر من اليقين بالكيفية التى يكون عليها رد الفعل من جانب شعوب الشرق الأوسط . فعلى عاتق من يضعون مسؤولية تعاستهم ؟

□ وليام ب . كوانت : رئيس قسم الدراسات الخارجية بمؤسسة بروكينجز . ومستشار الأمن القومى الأمريكى المساعد الأسبق .

أما تقييم التكاليف الاقتصادية للحرب فهو أسهل قليلا من تقييم الأثر السياسى . وتكلفة الحرب ونتائجها تصل فى الحد الأدنى إلى حوالى ٢٠٠ بليون دولار . تصور ما كان يستطاع عمله للتنمية فى الشرق الأوسط بمثل هذا المبلغ . وعوضا عن هذا ساءت الأوضاع الاقتصادية لمعظم الأنظمة فى الشرق الأوسط عما كان يمكن أن تكون عليه لولا ذلك . وفيما يتعلق بالشعب العراقى بوجه خاص وهو الذى عانى فعلا من حرب دامت ثمانى سنين مع إيران ، فإن النكسة كانت شديدة الوطء .

وليس يُخامرنى شك فى أن صدام حسين يستحق اللوم عن هذه الكارثة . وحقيقة أنه ما برح باقيا فى الحكم ، تعتبر غمامة سوداء تحلق لا على العراق وحده ، بل على المنطقة أيضا . ولست أقصد أن أسرف فى إسباغ الطابع الشخصى على أزمة الخليج . صحيح أن هناك قوى تاريخية وسياسية واقتصادية عميقة الجذور تعمل عملها ، ولكن صدام حسين هو الذى اتخذ القرار الغاشم بغزو دولة عربية وضمها - وهو عمل لا سابق له فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط - وهو الذى رفض الانسحاب فى اللحظة الأخيرة عندما كان تفادى الحرب ما زال ممكنا . وأين يحدث فى أى مكان آخر من العالم أن يستطيع شخص له مثل هذا النوع من السجل أن يبقى فى الحكم ؟

وسيقول المتفائلون إن المسألة هى مجرد مسألة وقت قبل أن يتم استبدال صدام . ولكن بمن يُستبدل ؟ ومتى ؟ لا يملك أحد أجوبة عن ذلك . وفى هذه الأثناء يظل العراق خاضعا لعقوبات دولية صارمة ، وفى كل يوم نقرأ تقارير عن عدد الأبرياء من العراقيين الذين سيموتون نتيجة لذلك . ومع ذلك ، هل يستطيع أحد فعلا أن يؤيد رفع العقوبات مادام صدام فى الحكم ؟

كما أن من العسير الإحساس بتفاؤل شديد تلقاء الأوضاع السياسية فى الكويت . ولعلنا نرى مع الوقت شيئا من التحسن ، وإن كان المؤكد أن قيادة أسرة الصباح لم تستثمر وقتها فى الطائف فى وضع الخطط لإعادة بناء البلاد سياسيا واقتصاديا على حد سواء . نعم ، إن الكويت حرة ؛ وإن المملكة العربية السعودية آمنة من التهديد الخارجي . ولكن هل تعلمت القيادة فى أى من البلدين ، أو فى أى مكان آخر فى الخليج شيئا من الأزمة ؟ وكيف سيكون رد فعلها بإزاء الأزمة المقبلة عندما يهددها ديكتاتور عراقى أو إيرانى فى المستقبل ؟

إلى من تتجه ؟ وأين هى الأمارات على ترتيبات الأمن الجديدة التى قد تكون ترتيبات فعالة فى ردع التهديدات فى المستقبل ؟ ويبدو كما لو كان كل نظام يهرع إلى شراء أسلحة جديدة بأسرع ما يمكن ، عوضا عن أن يصب اهتمامه على ترتيبات أمن جديدة يمكنها أن تحقق الاستقرار فى المنطقة . ولكن ، إذا كانت أزمة الخليج قد تمخضت عن شىء ، فالمؤكد أن الذى تمخضت عنه هو أن تحقيق الأمن عن طريق المشتريات العشوائية للسلاح هو عبث لا جدوى منه .

والذى لا ريب فيه أن الاقتصار على النظر إلى الجانب السلبى من الحساب الختامى ليس من العدل . فالعدوان ، بعد كل شىء ، قد تمت معاقبته ، واضطر العراق إلى الانسحاب من الكويت ، وسيكون عليه أن يدمر معظم ما لديه من أسلحة الدمار الشامل . وكلما وقفنا على المزيد من برامج صدام الخاصة بالأسلحة الكيميائية والنووية والبيولوجية ، ازددنا إحساسا بالارتياح لأنه لم يتمكن من تحقيق مطامحه الجنونية . فمن هم الذين كان يراد استخدام هذه الأسلحة ضدهم ؟ ربما ضد إسرائيل ، ولكن إسرائيل كانت تستطيع أن تنتقم بنفس جنس العمل . ربما ضد إيران ، ولكن التهديد الإيرانى لا يكاد يكون له وجود . والأرجح أن هذه الأسلحة كانت تُراد لابتزاز دول الخليج حتى ترتضى بالعراق زعيما إقليميا وتدفع لأخيها الكبير حصة طيبة من إيرادات النفط .

ولابد الآن من انقضاء سنوات طويلة قبل أن يقوى العراق على تهديد جيرانه من جديد ، وهو تطور لا يصح للمرء أبدا أن يقلل من أهميته . على أن هذا يعنى أن إيران ستصبح من الآن فصاعدا القوة المهيمنة فى منطقة الخليج ، والنتائج الضمنية الكاملة لهذا الواقع الجديد لم تتضح بعد . ولو أسعف الحظ ، فقد نرى للسياسة الإيرانية وجها أدعى إلى الاعتدال ، ولكن ليس لأحد فى أن يشك بأن لإيران ، شأنها شأن العراق تماما ، مطامح فى أن تصبح القوة المهيمنة فى منطقة الخليج . والفرق ، على ما يبدو ، هو فى الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية . وستكون إيران أَمْيَل إلى استخدام نفوذها السياسى عوضا عن استخدام القوة العسكرية المجردة .

وفى الناحية الإيجابية من الحساب الختامى أيضا أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور محورى فى توفير إطار الشرعية عندما تم استخدام القوة باعتبارها الملاذ الأخير . وقد

تسنى هذا طبعا فقط لأن الحرب الباردة انتهت ، وأصبحت الدولتان العظميان على استعداد للتعاون الآن . وطبيعى أن الإجراء من جانب الأمم المتحدة لم يزد كثيرا عن كونه غطاء للمبادرات الأمريكية . ومع ذلك ، فلابد فى عالم يصارع فى سبيل الاهتداء إلى وسائل سلمية لحل المنازعات من اعتبار تزايد مكانة الأمم المتحدة تطورا شديد الإيجابية . فإذا استطاعت الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكبر فى النهوض بالأمن الإقليمى ، وفى معالجة المشكلات الاقتصادية للمنطقة ، وحتى فى المساعدة على حل النزاع العربى الإسرائيلى ، تهيأ لنا جميعا عندئذ سبب لأن نكون جد راضين . ولكن الأمم المتحدة ما برحت حتى الآن وإلى حد كبير أداة فى أيدى الدول الكبرى .

ثم إننى أرى فى مبادرة الحد من الأسلحة التى تقدم بها الرئيس بوش بعضا من المزايا ، وإن تكن متواضعة . وغنى عن البيان أن سباق التسلح فى الشرق الأوسط لا يوشك على الانتهاء نتيجة لخطبة واحدة من جانب الرئيس . ولكن التذرع بقدر من ضبط النفس من جانب موردى السلاح من شأنه أن يمثل إسهاما نحو نزع السلاح فى الشرق الأوسط . ولئن رأينا أمارات قليلة على الحد من الأسلحة فى ميدان الأسلحة التقليدية ، فإننى أتوقع بذل جهود جادة فى سبيل الحد من نشر القذائف فى المنطقة ، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل . وهذا لن يجعل الحروب مستحيلة ولكنه سيجعلها أقل فتكا .

وأهم من ذلك طبعا تحقيق تقدم صوب حل المنازعات الإقليمية التى تشعل نيران السباق على التسلح . ولنا هنا أن نأمل فى رؤية حدوث تقدم فى الحد من التوترات فى الساحة العربية الإسرائيلية ، وفى الحيلولة دون حدوث جولة جديدة من المنازعات فى الخليج . فإن أمكن التخفيف من حدة هذين الصراعين أو حلّهما ، أمكن عندئذ تنفيس شىء من البخار من مرجل سباق التسلح ، وأمكن تخصيص مزيد من الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية .

ومما له أهمية مماثلة لأهمية الحد من سباق التسلح ، أن يتحقق تقدم حقيقى صوب إقامة نظم ديمقراطية فى المنطقة . ولِمَ الربط بين سباق التسلح والأخذ بالديمقراطية ؟ إن الأمر بكل بساطة هو أن النظم الديمقراطية لا تعتمد فى المحل الأول على السلاح للبقاء فى السلطة ، لأن شرعيتها مستمدة من مظاهر التعبير عن التأييد الشعبى من خلال الانتخابات . والنظم الديمقراطية لا تسعى عادة إلى مغامرات خارجية لتحقق التفاف الرأى

العام من حولها ، فهذه خدعة شائعة بدرجة أكبر لدى الديكتاتوريين والغوغائيين . ومعظم الناس فى الدول الديمقراطية يريدون من حكوماتهم إنفاق مزيد من المال على الاحتياجات البشرية الأساسية ـ المدارس والرعاية الصحية والطرق والمياه النقية ،..الخ . وعوام الناس يعرفون أن المال الذى ينفق على السلاح هو ، على الأرجح ، مال مُضيّع اللهم إلا إن واجهت بلادهم تهديدا حقيقيا .

فهل جاء الوقت الذى تدرك فيه النظم القائمة فى الشرق الأوسط ما فطن إليه عوام الناس ـ وهو أن البلايين التى أنفقت على الأسلحة فى السنين الأخيرة لم تحقق إلا القليل بالنسبة للأمن القومى ، أو لم تحقق له شيئا . من أنفق على الأسلحة أكثر من صدام حسين ، وماذا استطاع جيشه المؤلف من مليون جندى أن يعمل عندما ووجه بجيش وسلاح جوى عصريين متطورين تكنولوجيا ؟ هل حققت صواريخ سكاد العراقية المشهورة ، وأسلحته ومدافعه المتفوقة أى غرض عسكرى نافع ؟

ومن أنفق أكثر من المملكة العربية السعودية على أغراض الدفاع فى عقد الثمانينات ؟ ومع ذلك ، هل كان السعوديون قادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد التهديد العراقى دون الالتجاء إلى الخارج ؟ بالطبع لا . وهل استطاع الإسرائيليون العتاة فرض إرادتهم على لبنان الضئيل بعد غزو عام ١٩٨٢ ؟ بالكاد . وهل استطاع الشاه ، بكل مخزوناته الضخمة من الأسلحة أن ينقذ نظامه عندما نجحت الثورة فى عام ١٩٧٨ ؟ أبدا .

نعم ، إن الأسلحة مازالت تهم ، ولا يتوقع أحد بصورة جدية أن يُنزع السلاح نزعا كاملا فى أى منطقة من العالم ، وبصورة خاصة فى الشرق الأوسط . ولكن التجربة الأخيرة فى حروب الشرق الأوسط يمكن أن تنهض حجة قوية جدا على أن الإنفاق على الأسلحة لا يؤدى بالضرورة إلى تعزيز الأمن . وتُحْسن الأنظمة صُنعا إنْ هى تدبرت هذا الدرس جيدا .

تقييم حرب الخليج

لابد أن يكون قد وضح من هذا العرض العام أن لدىّ مشاعر مختلفة إزاء نتيجة أزمة الخليج . وإنى أعد نفسى أمميا متحرر السليقة . ومعنى هذا أننى أوثر أن أرى المنازعات

الدولية وقد سُوّيت بالوسائل السلمية ؛ وأعتقد بأن على الولايات المتحدة ، بوصفها دولة كبرى فى العالم ، مسؤولية خاصة إزاء إرساء مبادىء سلوك المجتمع الدولى ؛ وأن القوة لا تصنع الحق . ولكننى أيضا أعدّ نفسى واقعيا ، وأعرف أن استخدام القوة يكون فى بعض الأحيان ضروريا ، وإن كنت أشك فى أن القوة ستستخدم بصورة عامة استخداما حكيما . وأعرف أن المصالح القومية يُعتدّ بها أكثر مما يُعتدّ بالقانون الدولى . وأعرف أن رجال السياسة كثيرا ما يكونون ضيقى الأفق وشكاكين ، وأنهم يحرصون على بقائهم أكثر من حرصهم على رفاهية شعبهم . ومع ذلك أعتقد بأن فكرة قيام « نظام عالمى جديد » تنطوى على ما هو أكثر من مجرد البلاغة اللفظية ـ ذلك أن انتهاء الحرب الباردة يوفر فعلا فرصا صادقة لقيام عالم أقل خطرا وأوفر رخاء ، وليس ثمة مبرر يحول دون أن يكون الشرق الأوسط منطقة من المناطق التى تستفيد من هذه التطورات .

وكرجل أممى وكرجل واقعى ارتضيت استخدام القوة فى أزمة الخليج باعتبارها البديل الأقل سوءا . ولكننى كنت أرجو أن يتحقق ما هو أكثر من مجرد العودة إلى الوضع الراهن السابق . فقد رجوت أن تتسارع الاتجاهات صوب الإصلاح السياسى فى العالم العربى بفضل البرهان الساطع على مخاطر الديكتاتورية المنفلتة . ورجوت أن تُبذل جهود حقيقية لإجراء ترتيبات سياسية وأمنية تجعل المنطقة أقل استهدافا للحرب . ورجوت أن يفطن القادة الحكماء إلى أن صدام حسين قد أفلح فعلا فى استثارة مشاعر شعبية قوية بحديثه عن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وعن رياء الغرب الذى يتسامح مع الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية فى حين يعارض غزو العراق للكويت .

وأعتقد أن الساسة سيجدون فى أعقاب أزمة الخليج فرصة ينتهزونها للتصدى لبعض من المشكلات الكامنة فى المنطقة ـ مثل الافتقار إلى احترام حقوق الإنسان ووجود أساس هش لشرعية أغلب النظم ، والحاجة إلى تنمية اقتصادية جادة ، وأهمية الحد من الإنفاق على الأسلحة ، والحاجة إلى إعطاء الفلسطينيين أملا بالنسبة لمستقبلهم . ورجوت أن يشن الساسة العرب حملة سلام موجهة إلى الرأى العام الإسرائيلى ، عارفين بأن انتخابات العام المقبل ستكون على أهمية هائلة بالنسبة لمستقبل السلام العربى الإسرائيلى . ورجوت أن يكون المثقفون العرب فى صدارة حملة ترمى إلى تحليل أسباب كارثة الخليج .

وقد درست طبعا من تاريخ الشرق الأوسط ما يكفى لإدراك أن كثرة من هذه الآمال لا يمكن تحقيقها فى المستقبل القريب . فالتغيير فى أى مجتمع يتم ببطء . ومع ذلك لا يسعنى أن أتخلص من الاعتقاد بأن أحدا لم يتعلم الشىء الكثير من القيمة الباقية التى تستخلص من أزمة الخليج . فلن يلبث الأمر أن يعود لما كان عليه الحال المعتاد بالنسة للكثيرين فى المنطقة ، ولن يمضى وقت طويل حتى يصعب علينا تصديق أن زلزال الخليج قد وقع على الإطلاق .

ويميل أصدقائى المحافظون - مع استثناءات قليلة - إلى أن يكونوا أقل شعورا بالإحباط إزاء نتيجة حرب الخليج . فلقد كانوا أكثر تلهفا على رؤية القوة وقد استخدمت لحل الأزمة ، وكانوا أكثر استعدادا لارتضاء نتائج محدودة من العملية . ومن هنا كانت العودة إلى ما يشبه الوضع الراهن السابق أقل إحباطا بالنسبة لهم . وعلى أى حال ، فالغالبية منهم لا تحفل كثيرا بالشرق الأوسط . فمادامت إسرائيل آمنة ، ومادام صدام قد جُرِّد من السلاح ، فقد أصبح فى وسعهم التحول باهتمامهم إلى وجهة أخرى .

والذى أخشاه ، خلافا لهم ، هو أنه إن لم نتعلم من هذه الأزمة الأخيرة كيف نخلق أوضاعا لوجود شرق أوسط أكثر أمنا وسلاما واستقرارا ، فسنرتد بأبصارنا ذات يوم إلى حرب الخليج متسائلين : فِيمَ كان كل هذا ، وما عساه يكون المبرر لكل القتل وزعزعة الحياة وإفقار الشعوب . وإلى أن يتسنى لى الاهتداء إلى أجوبة عن هذه الأسئلة ، فسأظل أستشعر عدم الرضا عن نتائج الأزمة . وإن الكثير يتوقف على ما إذا كان فى الوسع تحقيق تقدم فى الشهور والسنين المقبلة فى معالجة مشكلات المنطقة الكامنة . فإن أمكن استجماع الإرادة للقيام بذلك ، فلعلنا عندئذ نرتد بأبصارنا إلى أزمة الخليج بتقييم أدعى إلى الإيجابية .

الدور الأمريكى فى عملية السلام

فيما يتعلق بى ، فإن الكثير يتوقف اليوم على ما إذا كان من الممكن إحراز تقدم فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وهو ما يتوقف الآن بدرجة كبيرة على الرئيس بوش ، المهندس الرئيسى لاستراتيجية الخليج ، والمستفيد الرئيسى من حيث ازدياد الزعامة والنفوذ . فهل يرتفع إلى مستوى الفرصة ؟

رأيي الشخصي أن لديه الإمكانية للاضطلاع بذلك ، ربما أكثر من أى رئيس سابق ، ولكن من المستحيل التكهن بأنه بناء عليه سيقدم على ذلك . ولكن الأسباب التي تدعو إلى بذل مجهود أمريكي جاد هي أسباب آمرة بدرجة كافية تطوّع لي أن أتذرّع بالتفاؤل الحذر .

إن الولايات المتحدة تجد نفسها تقوم بدور غير مجز هو محاولة تشجيع إجراء محادثات سلام عربية إسرائيلية .فقد عانت كل حكومة منذ حكومة ليندون جونسون مشاق وهي تحاول حفز الإسرائيليين والعرب المترددبن على الجلوس إلى مائدة السلام . ولكن الرأى العام الأمريكي عموما يدرك ، على ما يبدو ، أن الجهد يستحق القيام به على الرغم من كونه مورثا للإحباط . ومؤكد أن المنجزات الممتازة لاتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية قد حظيت بمستويات عالية من التأييد من الجمهور والكونجرس . وفي كل عام تطلب الحكومة ويوافق الكونجرس على نحو ٥ بلايين دولار من قبيل المساعدة لإسرائيل ومصر باعتبار ذلك جزءا من جهدنا المبذول للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط .

وبرغم هذا السجل من تأييد الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة للدور الأمريكي في عملية صنع السلام العربي الإسرائيلي ، فإننا نسمع اليوم أصواتا تتساءل : لِمَ يتعين قيام الولايات المتحدة بإنفاق هذا القدر من الوقت والجهد ـ والمال ـ على هذه القضية بالذات . ويقال إنه لا يسعنا بعد كل شيء أن نُكره طرفي الصراع على أن يصنعا سلاما . وتمضي الحكمة التقليدية فتقول : ليس في وسعنا أن نقوم بدور مجد في الوساطة إلا إذا كان الطرفان ميالين إلى إجراء تسوية . ولعل هذا أنسب وقت لترك الدبلوماسية النشيطة ، وترك كل طرف يعيد تقييم وضعه ، والسماح للموقف بأن « ينضج » ـ على ما تذهب إليه إحدى النظريات .

وإني لأدرك الشعور بالإحباط الذي يقترن بالجهود الأمريكية للوساطة في إجراء تسوية عربية إسرائيلية ، ولكنني أعتقد أيضا اعتقادا جازما بأن من الخطأ التخلي عن جهودنا . فالولايات المتحدة لا تشارك في هذه العملية فقط انطلاقا من بواعث تتعلق بانشغالها بالسلام بحكم الأثرة وحب الغير . فنحن إنما نحاول بعد كل شيء خدمة المصالح الوطنية الأمريكية ، وهي مصالح تتحقق خدمتها بصورة جيدة إذا ما تسنى إحراز تقدم في عملبة السلام .

دعونا نذكّر أنفسنا هنيهة بالمصالح الأمريكية الدائمة فى الشرق الأوسط ، وماذا تكون فعلا فى عصر ما بعد الحرب الباردة . ولئن لم نعد مهمومين إلى هذا الحد باحتواء انتشار النفوذ السوفيتى ، كما كان الشأن فى الماضى ، فمازالت لدينا مجموعتان من المصالح السياسية والاقتصادية المحددة التى تشدنا إلى هذا الجزء من العالم ، وهى ببساطة : النفط وإسرائيل .

فالولايات المتحدة بوصفها أكبر مستورد للنفط فى العالم ، وباعتبارها القوة العظمى الباقية لا يسعها أن تقف موقف عدم المبالاة إزاء الشروط التى يستطيع العالم بمقتضاها أن يحصل على النفط الوارد من الخليج الفارسى . ولئن كان فى مقدورنا ألا نحفل كثيرا بهل يكلف نفط الخليج ١٥ دولارا أو ٢٥ دولارا ، فلدينا نحن وحلفاؤنا مصلحة فى نفط يمكن التكهن بصورة نسبية بالمعروض منه ، ويكون التقلب فى أسعاره فى أدنى حدوده . فطرفا النقيض - أى الأسعار الشديدة الانخفاض ، أو الشديدة الارتفاع - من شأنهما إحداث اضطراب فى الاقتصاد العالمى . ومن هنا يكون أمن الخليج شغلا شاغلا لنا ، وهذا أمر مفهوم . وبصورة عامة فإن خدمة هذا الهدف تتم على خير وجه متى كنا نتعامل مع نظام سياسى معتدل مستقر فى الشرق الأوسط . فإيران الثورية ، أو العراق العدوانى ، أو المملكة العربية السعودية الضعيفة أوغير المستقرة ، من شأن هذا كله أن يعرِّض مصالحنا للخطر كما قد رأينا .

والالتزام الامريكى لإسرائيل ، وإن لم تكن جذورة ممتدة إلى مصالح اقتصادية أو استراتيجية ملموسة ، فهو على الأقل مصلحة آمرة كمصالحنا فى الخليج ، لاعتبارات سياسية محلية فى الأساس . فالولايات المتحدة تجد نفسها مربوطة بوجود الدولة اليهودية ورفاهيتها ، ولو فى جزء من أرض الانتداب البريطانى السابق على فلسطين . ولم يحدث أبدا أن كان هذا الالتزام موضع تساؤل من أى رئيس ، وبكل تأكيد ، من أى كونجرس . وربما خضنا فى جدل مع الحكومات الإسرائيلية - وكثيرا ما فعلنا ذلك - ولكن لم يحدث أن أدار رئيس ظهره لإسرائيل إذا ما تعرض أمنها الحيوى لخطر . فإن احتاج المرء إلى برهان ، فحسب المرء أن ينظر إلى سجلنا القريب فى صراع الخليج . فقرارنا بالدخول فى حرب مع العراق كان الحافز عليه جزئيا هو قلقنا على أمن الخليج ، ولكن من المؤكد أنه كان يتصل أيضا بخشيتنا من أن يغدو العراق خطرا محتملا على إسرائيل .

وقد سمعنا خلال عهد ريجان الشيء الكثير عن إسرائيل باعتبارها « رصيدا استراتيجيا » .وأيا كانت الوجاهة فى هذه المقولة - وكنت من جملة المتشككين فيها - فلم يعد يُعتدُّ بها كثيرا. ومع ذلك ، مازالت الأسباب الأخرى للمساندة الأمريكية لإسرائيل أسبابا قوية .

فإذا قبلنا بأن للولايات المتحدة مجموعتين دائمتين من المصالح فى الشرق الأوسط - وهما النفط وإسرائيل - أعوزنا أن نتساءل عما إذا كانت الواحدة منهما تعزز الأخرى . والجواب هنا هو بوضوح : لا . فقد استطعنا على أحسن تقدير أن نسعى لتحقيق المجموعتين من المصالح دون كثير من التضارب ، ولكن التوتر كان حادا فى بعض المناسبات : تذكروا الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣ وصدمة أسعار النفط التى نشأت عن القرار العربى بوقف إنتاج النفط . وتذكروا المناقشات الواسعة حول بيع طائرات الإنذار المبكر (أواكس) إلى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٨١ (وحول معظم مبيعات السلاح إلى الخليج فى السنين الأخيرة) .

ويبدو واضحا لمعظم المراقبين أن من شأن إحراز تقدم صوب السلام العربى الإسرائيلى أن يساعد على حماية المجموعتين كلتيهما من المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط . فيتم تعزيز القوى المعتدلة فى المنطقة ، ويتدعّم السلام القائم بين مصر وإسرائيل ، وتتعزز الزعامة الأمريكية . ولا ريب أن الشرق الأوسط سيظل منطقة مضطربة ، وسيبقى جانب من المصالح الأمريكية مهددا من وقت إلى آخر ، إلا أننا سنكون على وجه الإجمال فى حال أفضل مما هو الآن .

أستخلص من هذا التحليل نتيجة بديهية ألا وهى أن السلام العربى الإسرائيلى هو هدف جدير بالسعى لتحقيقه ، وهو يستحق إنفاق الوقت والجهد والمال . وطبيعى أنه لن يكون الترياق الشافى لمشكلات المنطقة ، ولكن ينبغى فى السياسة الدولية أن يقنع المرء بما هو دون الكمال . ومن هنا فالسؤال الوجيه الذى يساق هو هل يتأتى لجهودنا النجاح فى ضوء الحقائق السياسية الإقليمية . فإن كان هذا هو الحال ، فما هى الخطوات الملموسة التى من شأنها أن تجعل عملية السلام تمضى فى طريقها ؟

أما التساؤل عما إذا كان أطراف النزاع مهتمين بالسلام فهو لا يفيد كثيرا . والجواب

الذى يكاد يكون مؤكدا هو « نعم ، بشروطهم الخاصة » . ولكن ليس فى المنطقة زعيم متلهف على السلام ويكون مستعدا لتقديم تضحيات هائلة . وليس لأحد ثقة كبيرة فى نوايا الجانب الآخر . وصفوة القول : إن الزعماء وجماهيرهم غير واثقين من أنهم سيكونون أحسن أو أسوأ حالا مع وجود اتفاقية سلام .

يضاف إلى هذا أن من الصعوبة بمكان الخروج على العادات القديمة . ودرس الماضى فى هذه الحالة واضح : فالتقدم صوب السلام لا يتحقق إلا عندما تنغمس الولايات المتحدة على أعلى مستوى فى العملية ، وتقدم حوافز كبيرة لإحراز تقدم . وهى حقيقة قد نستهجنها ، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئا . فالعرب والإسرائيليون على حد سواء يذكرون أن نيكسون وكيسنجر بعد حرب عام ١٩٧٣ قد قاما بجهد شامل استخدمت فيه كل الإمكانات فى سبيل التوصل إلى اتفاقيات جزئية . ومن عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٧٩ وقف جيمى كارتر كثيرا من وقته على القضايا العربية الإسرائيلية . وفى كل من الحالين اضطلعت الولايات المتحدة بأدوار متعددة ـ كعامل حفّاز ووسيط وفتوّة وصديق ـ فى محاولتها إقناع أطراف الصراع بالتراضى على حل وسط لأجل السلام . والرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر هما الوارثان لهذه العملية وستقوم الأطراف باختبارهما لمعرفة مدى صلابتنا فى الضغط ومدى ضخامة ما يكون عليه العائد .

ولست أرغب فى التهوين من صعوبة التقدم صوب الأمام فى عملية السلام . فالقضايا الإجرائية ليست مستعصية على التذليل ، ولكنها مجرد بدائل للمشكلات الحقيقية . والصراع بين إسرائيل وجاراتها يمس قضايا موضوعية رئيسية : فمن الذى سيسيطر على مرتفعات الجولان والضفة الغربية وغزة ؟ وماذا سيكون عليه وضع القدس ؟ وما هى ترتيبات الأمن التى ستوضع ؟ وما مدى المصداقية الحقيقية للالتزام بالسلام ؟ وما هى الضمانات ـ إن وجدت ـ التى يستطاع تقديمها من جانب قوى خارجية ؟ فإن بدأت محادثات السلام ـ ومتى بدأت ـ كانت تلك القضايا هى موضع الأخذ والرد ، وليس قضية دور الأمم المتحدة أو تواتر عقد دورة كاملة لمؤتمر السلام . وهنا نصادف مصاعب حقيقية .

وأى محاولة تجرى اليوم لإعداد اتفاقية سلام عربية إسرائيلية شاملة هى محاولة مكتوب عليها الرفض من الطرفين . ومع ذلك ، فإن الحاجة تدعو إلى وضع بعض المبادىء

العريضة . والقضايا القائمة بين سوريا وإسرائيل هى قضايا واضحة بدرجة معقولة . فمرتفعات الجولان ستبقى بصورة أو بأخرى منطقة عازلة بين البلدين . أما الصيغة السياسية المحددة وترتيبات الأمن والخطوات المرحلية فستكون جميعها موضوعات للتفاوض . ولا يمكن أن يُنتظر من سوريا التفاوض ، اللهم إلا إذا كان مستقبل الجولان مدرجا على جدول الأعمال ؛ ولا يمكن أن ينتظر من إسرائيل التفاوض إذا ما طولبت سلفا بالالتزام بالانسحاب الكامل وغير المشروط . وبعدئذ هناك طبعا القضايا السياسية : طبيعة اتفاقية السلام ؛ والاعتراف ؛ والعلاقات الدبلوماسية ؛ ودور سوريا - إن وُجد - فى تسوية المشكلة الفلسطينية . تلك قضايا مستعصية ، ولكنها لا تنطوى على قيم أيديولوجية جوهرية مثل ما ينطوى عليه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى .

وحكومة شامير قاطعة فى رفضها الاعتراف بأن الانسحاب ولو من جزء من الضفة الغربية يعوضه السلام مع الفلسطينيين . ولكن الرأى العام الإسرائيلى هو دون ذلك قطعا وبتا بكثير . فالحاجة تدعو إذن إلى مفهوم لاتفاقية مؤقتة تقطع شوطا بعيدا صوب إنهاء نظام الاحتلال ، فى حين تدع لإسرائيل السيطرة على شؤون الأمن الحيوية ، كما تدعو إلى مفهوم لاتحاد كونفيدرالى سياسى ثلاثى الأبعاد من إسرائيل وفلسطين والأردن ، وهذا يمكن أن ينشأ عن الترتيبات الانتقالية . وستدعو الحاجة إلى تفكير سياسى خلاّق يناسب الاحتياجات المتزامنة للكيانات السياسية المتمايزة ، والاعتماد الاقتصادى المتبادل ، واحتفاظ إسرائيل بوضع مهيمن من ناحية الأمن .

ولئن كانت هذه القضايا تورث الرهبة ، فعلاجها ليس بمنأى عن مهارة الدبلوماسيين . ولكن إذا أريد للمفاوضين أن يضطلعوا بعملهم وللمحادثات أن تبدأ ، فلابد من تهيئة جو يساعد على الوصول إلى حل وسط . وثمة قضية تحتاج إلى عناية خاصة ، ألا وهى برنامج إسرائيل المستمر لبناء المستوطنات ونزع ملكية الأراضى فى الضفة الغربية . والرئيس بوش على صواب فى تعريفه لهذه المسألة بأنها مشكلة حقيقية . ومع التدفق الحاشد للمهاجرين الجدد ، فمن المرجح أن تصبح أكبر من مجرد عقبة أمام المفاوضات .

وإذا رأى عوام الإسرائيليين جيرانهم العرب وهم مستعدون للجلوس والتفاوض ، وإذا رأوا أن مستقبلهم سيتحسن فى ظل ظروف السلام ، فربما طرأ تحول فى اتجاه قيام حكومة

تكون أصبح تعبيرا عن الرأى العام الإسرائيلى . (وقد اتضح فى استقصاء للرأى العام جرى مؤخرا أن ٣٦٪ من يهود إسرائيل يؤيدون شكلا من أشكال ضم الأراضى ؛ و٣٥٪ يؤيدون قدرا من الانسحاب من الأراضى ؛ و٢٩٪ يحبذون الوضع الراهن أو شكلا من أشكال الاستقلال الذاتى) .

وقد سمعنا أخيرا حديثا عن وجود « نافذة فرصة » لمفاوضات سلام عربية إسرائيلية فى أعقاب نزاع الخليج . وليست لهذه العبارة ـ ككل الكليشيهات ـ إلا قيمة محدودة فى تبيان واقع هو أعقد من ذلك بكثير . ولكن هناك صحة فى الملاحظة القائلة إننا نواجه لحظة من تلك اللحظات التى قد يكون إحراز تقدم فى المفاوضات العربية الإسرائيلية فيها أمرا ممكنا . فهناك دوائر كبيرة فى كل من إسرائيل ، وكثير من البلدان العربية على استعداد لإجراء تنازلات فى سبيل السلام . وهناك كثيرون قد سئموا هذا النزاع المدمر الذى لا نهاية له . ولكن هذا لا يعنى أن صُبح السلام يوشك أن ينبلج . وربما وُجد نموذج طيب يُقاس عليه فى مفاوضات الحد من الأسلحة . فمع أن الاستعداد للحد من سباق التسلح رسخ فى عقد الستينات ، فإن الأمر احتاج إلى سنوات طويلة للوصول إلى اتفاقيات ، ومازالت العملية مستمرة حتى اليوم . وبالمثل ، ففى الساحة العربية الإسرائيلية ينبغى لنا أن نفكر فى أن العملية ستكون طويلة ، مع وقفات طويلة فى أثناء الطريق حتى تعتاد الأطراف على الحقائق الجديدة . ولكن الشروع فى العملية ووضع الهدف النهائى نصب العينين أمران ضروريان .

وهذا يصل بنا إلى الدور الأمريكى . فليس فى مقدورنا إكراه الأطراف على صنع السلام ، ولكننا نستطيع المساعدة فى إعداد هيكل لحوافزهم ، وتوضيح الخيارات أمامهم . ويبدو أن الرئيس بوش يملك السليقة السليمة فى الاعتقاد بأن هذا الوقت هو وقت تظهر فيه الزعامة الأمريكية . كما يبدو أن وزير الخارجية بيكر يملك ما هو مطلوب من الصبر ومن المهارات فى التفاوض . وهما يحتاجان اليوم إلى إظهار العزيمة والرؤية .

وعلى الحكومة عند تقرير معالجة الصراع العربى الإسرائيلى أن تدرك بأن هذا لن يكون المقابل الدبلوماسى « لعملية عاصفة الصحراء » . فلا يسعنا أن نتوقع الفوز فى غضون أشهر . وواقع الأمر أن عملية صنع السلام قد تطول ، وقد تكون باعثة على الإحباط بدرجة هائلة . وحتى الذين حققوا نجاحا ـ نيكسون وكيسنجر وكارتر وفانس ـ لم يجدوا أن

العملية من النوع الذى يرفع الروح المعنوية . ولا كان هناك مكسب سياسى يتحقق على الجبهة المحلية ، بل العكس هو الصحيح . ولكن قلة هى التى تنازع اليوم فى أن المصالح الأمريكية قد استفادت فائدة طيبة من تحقيق السلام المصرى الإسرائيلى ، وسيتحقق نفس الشىء إذا ما آتت جهود الحكومة الحالية ثمارها .

حرب الخليج وأثرها في دبلوماسية الولايات المتحدة

□ ريتشارد ميرفي

أكد النجاح العسكرى الأمريكى فى أزمة الخليج مكانة الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الخارجية البارزة النشيطة فى المنطقة . ولاشك أنه أيضا ذكّر واشنطن بحاجتها إلى مساندة أمم أخرى ، وهى تعبىء نفسها لجهد جديد فى دبلوماسية الشرق الأوسط .

فالنصر قد رفع من هيبة الولايات المتحدة وخلق فرصّة لصنع السلام فى المنطقة ، وإن لم تغير الحرب من المشكلات أو من اللاعبين أو من معظم قواعد اللعبة .

أما بالنسبة للمشكلات ، فالمشكلة الدائمة هى مستوى المخزون الإقليمى من الأسلحة والشهية المتزايدة دوما للأسلحة الجديدة . فغالبية الحكومات تسعى للحصول على كميات ضخمة من الأسلحة ، وهى على استعداد لإنفاق مبالغ مغالى فيها من موازناتها على الدفاع . وكان رد فعلها إزاء المقترحات المبدئية لإجراء مفاوضات للحد من الأسلحة يتسم بقدر من عدم الثقة ، يضاهى ما أبداه المفاوضون الأمريكيون والسوفيت منذ عشرين عاما مضت .

وقد يحاج المرء بأن جوانب هامة من الوضع الإقليمى قد تدهورت فعلا بسبب

□ **ريتشارد ميرفى** : مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق للشرق الأدنى وجنوب آسيا .

الحرب ، إذ زادت العداوة وعدم الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين . وتم تخريب بلدين عربيين . والمنطقة تفتقر إلى رؤوس الأموال المحلية ، والإرادة السياسية اللازمة لإعادة التعمير الاقتصادى على نطاق واسع ، وذلك ما تكشفه المناقشات غير الحاسمة حول إنشاء بنك لتنمية الشرق الأوسط يمول تمويلا سخيا . ثم إن العواقب البيئية لإحراق آبار النفط هى عواقب سيبقى الإحساس بها لسنوات مقبلة .

ومن الناحية السياسية مازالت المنطقة بمنأى إلى حد كبير عن التأثر بالموجة العالمية للأخذ بالديمقراطية . ويؤكد بعض المراقبين بأن هذا فى حد ذاته يمثل عقبة هامة أمام تحقيق سلام عربى إسرائيلى عام . فباستثناء الكويت وعُمان ، فليس فى المنطقة دليل قوى على أن الحرب قد استحثت على اتخاذ إجراء ذى بال حول قضية المشاركة الشعبية المتزايدة فى اتخاذ القرارات الحكومية .

ومع هذا فثمة أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر ، ذلك أن الحرب ، وقد برهنت على قيمة التعاون السوفيتى الأمريكى ، وقد أعادت تشكيل بعض التحالفات الإقليمية ، يمكن أن تمثل نقطة التحول فى الطريق المفضى إلى سلام شامل .

العلاقات الأمريكية السوفيتية فى الشرق الأوسط

لا نزاع فى أن الحرب قد ولّدت قدرا لا سابق عهد به من التعاون الأمريكى السوفيتى فى الأمم المتحدة . فالحوار بين واشنطن وموسكو حول الأزمات الإقليمية الذى بدأ خلال فترة الرياسة الثانية لريجان قد تواصل على نحو هادىء فى أول سنة من حكم بوش . وعلى حين غرة اكتسب هذا الحوار قدرا أكبر بكثير من حيث أهمية جوهره بالنسبة للشرق الأوسط أثناء قيام السوفيت والأمريكيين بإعداد ردهم المشترك على الغزو العراقى .

ويدعم الانقلاب الفاشل على جورباتشوف تغييرات ثورية فى النظرة الاقتصادية والسياسية لموسكو ، ويبشر هذا بصورة عامة بتزايد التعاون الأمريكى السوفيتى فى جميع الميادين بما فى ذلك تعاونهما فى السياسة الخارجية .

وربما يرى البعض أنه يترتب على الأولوية التى يعطيها السوفيت للمشكلات المحلية

تأخير استعدادهم لمساندة المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط ، ولكن هذا يبدو أمرا غير محتمل . وينبغي لواشنطن أن تجد الفريق السوفيتي الجديد المهتم بمثل اهتمام سلفه بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام . وستكون مشاركة موسكو هامة في العمل على إقناع الأطراف المترددة في الشرق الأوسط بأن في وسعها أن تترقب بصورة واقعية التوصل من خلال المفاوضات ، إن لم يكن إلى سلام كامل دائم ، فلا أقل من التوصل إلى ترتيبات إقليمية أكثر استقرارا مما كانت عليه ترتيبات السنوات الأربعين الماضية .

ولن يؤدي انتفاء المنافسة بين الشرق والغرب في الشرق الأوسط في حد ذاته إلى حل المشكلات المتأصلة في تلك المنطقة ، ولكنه يبعد عنصرا طالما عقّد حلها .

غلطة العراق

في أوائل عام ١٩٩٠ تنبأ صدام حسين بأن الخطر الوحيد على العرب إنما يتمثل فيما وصفه بأنه بروز الولايات المتحدة بوصفها الدولة العظمى الوحيدة ، وساق الحجة القائلة بأن الوحدة العربية ضرورية للحيلولة دون قيام أمريكا بإملاء المصير العربي . واستخدم هذا التحليل تبريرا لاندفاعه إلى زعامة العالم العربي ، وتبريرا حتى لضمه للكويت . وهو لم يخطيء بصورة سيئة في إجراء حساباته بشأن احتمالات نجاحه فحسب ، ولكنه فشل أيضا في إدراك ما يمكن للمنطقة كلها أن تجنيه من منافع التعاون السوفيتي الأمريكي .

لقد هُزم العراق هزيمة حاسمة في ميدان القتال ، وجُرّد من قدرته الهجومية . أما التحالف المنتصر ، فواضح أنه غير راض عن كون صدام وكبار أعوانه باقين في الحكم . والأشخاص الذين يلزمون لبقائه هو نفسه على قيد الحياة ينعمون بطيب العيش في حمى من التأثير المباشر للعقوبات الدولية التي تحط بكل كلكلها المتزايد على الشعب العراقي .

وهناك دلائل على أن غالبية العراقيين تود أن ترى صدام وقد بعُد عن السلطة ، وإن كان البعض قد ساند نظامه ولو مساندة سلبية بعد الحرب خشية أن تؤدي التمردات الشيعية والكردية إلى قدح زناد الفوضى الواسعة النطاق ، بل تؤدي حتى إلى تصفية الدولة . ويمثل هذا معضلة حادة أمام واضعي السياسة الذين يبحثون عن أسلوب غير عسكري لإسقاط

النظام . ومن السخرية أن بعض الزعماء الإقليميين ربما فضّلوا فى واقع الأمر وجود صدام المهزوم على قيام أى خليفة محتمل له فى بغداد .

وقد حاول العراق إعادة بناء علاقاته مع القاهرة والجامعة العربية ، ولكنه بقى دولة منبوذة مُعْرَضًا عنها فى المنطقة وفى حالة نزاع مع الأمم المتحدة . والآفاق العامة المتعلقة بإنعاش العراق اقتصاديا وسياسيا هى آفاق شديدة القتامة طالما بقى صدام حسين رئيسا . وحكومة الولايات المتحدة هى وسواها من حكومات الأمم الأخرى لن ترحب ـ كسياسة مقررة ـ بأى علاقات طبيعية مع العراق تحت زعامته .

إن قيام بغداد بقمع التمردات الشيعية والكردية قمعا وحشيا فى شهر مارس الماضى ، وما أميط عنه اللثام من محاولات متكررة من جانب العراق لإخفاء برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، قد جعلا المجتمع الدولى يعيد التفكير فى الأحكام التقليدية الواردة فى القانون الدولى التى تعارض التدخل فى الشؤون الداخلية لأمة ـ دولة ذات سيادة . ومن شأن هذا أن تكون له آثار عالمية واسعة ، وإن كان رجال القانون الدوليون مازالوا حتى الآن يحاذرون اقتراح مبادرات جديدة فى هذا المجال غير المطروق .

ومنذ الحرب وجّه بعض المعلقين الأمريكيين والعرب انتقادات إلى واشنطن لأنها لم ترسم سياسة لما بعد الحرب .. وهى سياسة ، استنادا إلى نجاحها فى زمن الحرب ، كانت كفيلة بالتعجيل بقيام شرق أوسط أوفر ديمقراطية . وواقع الأمر أنه برغم مالدى الولايات المتحدة من رغبة صادقة فى دعم حقوق الإنسان ، وبرغم اعتزازها « بالأسلوب الأمريكى » فهى لا تطمع فى إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقا لصورتها . صحيح أن الأمريكيين يوافقون على النظرية القائلة بأن الديكتاتوريات هى أميل من الديمقراطيات إلى اقتراف أعمال العدوان ضد جيرانها ، ولكن واشنطن تنزع فى دبلوماسيتها إلى التجاوب مع التغييرات التى تُقاد محليا عوضا عن أن تذهب بعيدا فى سبق الحوادث . وقد برهنت على هذا فى رد فعلها الأول إزاء الاضطرابات التى وقعت فى شهر أغسطس فى الاتحاد السوفيتى ، كما أن الأسلوب الذى اتُبع فى اتخاذ القرار الأمريكى لإنهاء حرب الخليج كان مثالا آخر فى الشرق الأوسط .

لقد أمر الرئيس بوش بوقف إطلاق النار بعد ١٠٠ ساعة من الحرب البرية عوضا

عن أن يصدر أوامره إلى الجنرال شوارزكوف لمواصلة الحملة إلى بغداد وتدمير المدافعين عنها والإطاحة بالنظام . ولعل الرئيس تأثر بآراء شركائه فى التحالف فى توقيته لوقف إطلاق النار ، ولكن لاريب فى أن قراره قد تراءت فيه فرضيته الأساسية ، وهى أن الولايات المتحدة غير مستعدة ، ولا هى راغبة ، فى تحمل أى مسؤولية مباشرة عن إعادة تشكيل نظام عربى مهما يكن طابعه المقيت من حيث انتهاكاته لحقوق الإنسان الخاصة بشعبه نفسه أو من حيث مسلكه الدولى . وأعتقد أن هذا كان اعترافا يتسم بالروية والتبصر من جانب الرئيس بحدود النفوذ الأمريكى فى مجتمعات الشرق الأوسط وإدراكه لها . وأعترف بأن الزمن وحده هو الذى سيبرهن عما إذا كان هذا هو فى عمومه القرار الصائب بشأن العراق فى عام ١٩٩١.

ولعل تذرع الرئيس بوش بضبط النفس قد ساهم بدون قصد فى رسوخ وضع صدام حسين ، ولكنه لم يتعمد حدوث ذلك . فبقاء صدام جاء محرجا للرئيس الأمريكى بصورة خاصة . فزعيم العالم الحر لا يصف زعيما أجنبيا بأنه أودلف هتلر ، ويحدد هويته للأمريكيين باعتباره الشر المطلق ، ثم يتقبل راضيا احتفاظه بالسلطة .

عملية السلام

توشك الهيبة الجديدة لأمريكا فى المنطقة أن تتعرض لامتحان عصيب فى الجهود التى تبذلها واشنطن للنهوض بعملية السلام العربى الإسرائيلى . والإدارة الأمريكية - على ما يبدو - تواقة إلى المشاركة فى هذا المسعى على الرغم من نصيحة البعض فى مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة . فخصوم بوش السياسيين يجادلون بأن من شأن هذا الجهد الكبير أن يزيد الرئيس انصرافا عن توفير الزعامة التى تدعو إليها الحاجة الملحة بالنسبة للبرامج المحلية. وهم يلاحظون أن كلا من الاتفاقيات العربية الإسرائيلية الخمس التى جرى التفاوض عليها فى عقد السبعينات ، قد اقتضت التزاما شخصيا مستديما من جانب رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية . وسيكون الالتزام على مستوى مماثل عنصرا حاسما فى نجاح المفاوضات الراهنة . وقد عزا الرئيس السورى حافظ الأسد قبوله لدعوة وزير الخارجية بيكر للمشاركة فى المفاوضات إلى إدراكه لجدية الجهود الأخيرة التى تقودها الولايات المتحدة ، وهى جدية قال « بأننا لم نشعر بها أبدا من قبل » .

وقد شجعت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية واشنطن على المضى قدما بعملية السلام . وهذه البلدان الثلاثة تحس بالحاجة إلى إظهار أنها تستطيع فى رفقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن تنجح فى تحقيق سلام مقبول . وبينها مصلحة خاصة مشتركة فى إثبات أن بغداد كانت تستخف بالعقول استخفافا تاما بتأكيدها بأن زعامتها ، بل وغزوها للكويت كانا لازمين لتحرير فلسطين . (وإذا كانت هذه الدعوى الأخيرة التى رددتها الدعاية العراقية قد لقيت هوى لدى بعض الدوائر ، فقد جاءت مُذكّرة لجميع المعنيين بمدى مازال هناك من سهولة فى التلاعب بالقضية الفلسطينية) .

المؤتمر الاقليمى

تتمثل خطة واشنطن وموسكو ، فى القيام بدور الرئيس فى مسيرة مؤتمر السلام وما يعقبه من مباحثات ثنائية ، تشترك فيها سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيون . ولم تطلب موسكو التأجيل ، وأمكن حل بعض المنازعات الإجرائية ، ولا سيما فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين ، وأعلن الفلسطينيون أنهم مستعدون للحضور ضمن وفد فلسطينى أردنى مشترك ، واشترك فى المؤتمر بصفة مراقب كل من مجلس التعاون الخليجى والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة .

وتضمنت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بيانات ألقاها الرئيسان المشتركان والأطراف التى سيكون لها ضلع فى المفاوضات الثنائية اللاحقة . ولم تتضمن البيانات التى ألقاها الإسرائيليون والأردنيون والفلسطينيون واللبنانيون على مفاجآت ، وكرروا المواقف المعروفة جيدا ، وهى مواقف متطرفة لحكومة كل منهم ، وتحولت هذه الخطب إلى مانشتات فى الصحف لمدة يوم ، لكنها لم تتضمن أى تفاصيل عن استعداد محتمل للتوفيق مع مصالح خصومهم ، وتحدث كل منهم بقصد تسجيل موقف ، وقد أثقلت كاهله الأعباء الثقيلة للبيانات الخطابية التى تراكمت على مدى العقود الأربعة الماضية .

وتقرر أنه بعد أن ينفض المؤتمر العام نفسه ، يعود المشاركون إلى التجمع فى ثلاث لجان لإجراء محادثات ثنائية تعالج القضايا بين إسرائيل ودول خط المواجهة الثلاث والفلسطينيين .

ولم يكن من المستطاع تحديد أدوار الرئيسين المشتركين تحديدا مفصلا قبل المحادثات الثنائية . وكان من المنطقى أن تتوقع كل من واشنطن وموسكو بأن يكون لها ضلع بوصفهما وسيطين . وكانت النزعة الأمريكية تميل إلى أن يكون التدخل بأقل ما يمكن ، وإن كان المسؤولون الأمريكيون يدركون أن هذه المحاولة الأخيرة لصنع السلام ما كانت لتبدأ لولا مبادرة قوية من أمريكا .

وواشنطن لا ترى نفسها قادرة على أن « تخلّص » طرفا أو آخر . غير أن التوكيدات الأمريكية والرسائل الجانبية بشأن نقاط محددة تستطيع تسهيل صعوبة القرارات السياسية والتنازلات التى قد يحتاج كل طرف إلى اتخاذها . ومن ذلك مثلا أنه كان لا مفر خلال المفاوضات المصرية الإسرائيلية من تقديم عدة حوافز أمريكية لتحريك كل طرف صوب معاهدة السلام . ذلك أن الولايات المتحدة وافقت على أن تتحمل نفقات نقل القواعد الجوية الإسرائيلية من سيناء إلى النقب ، ووعدت بمبالغ كبيرة من المساعدات المالية لمصر وإسرائيل ، وجمعت شمل قوة دولية من المراقبين فى سيناء مازالت فى مكانها إلى هذا اليوم . ولولا هذه التعهدات الأمريكية لما وقّع المفاوضون المصريون والإسرائيليون معاهدة للصلح على الإطلاق .

قوة كيس الفلوس

مَنْ تُراه يكون مستعدا لدفع تكاليف تسوية جديدة فى الشرق الأوسط ؟

وإذا تطلعنا إلى المستقبل ، فإن « مكافآت » الولايات المتحدة قد تشتمل على مزيد من المعونة المالية لإسرائيل التى تتخذ فى هذه المرة شكل ضمانات قروض لاستيعاب اليهود السوفيت ، وضمانات أمن لجميع المشاركين يتم وضعها بالاشتراك مع السوفيت . أما قدرة واشنطن على تقديم مبالغ كبيرة جديدة فسيحدّ منها الرأى العام الأمريكى الذى يزداد قلقا إزاء عجز الموازنة الأمريكية . وأما إلى أى مدى ستقوم واشنطن بالربط بين مساعيها لجمع أموال دولية فى سبيل تحقيق تسوية فى الشرق الأوسط ، وبين استعداد المشاركين لتوخى المرونة فى المفاوضات ، فهو أمر يتعين انتظار ما يسفر عنه . ولكن الواهبين الآخرين المحتملين فى أوروبا واليابان الذين يقدمون أموالا للمنطقة لن يخجلوا من المطالبة بمثل

عمليات الربط هذه . والأرجح أن يكون أعضاء الاتحاد الأوروبى واليابان على ا
لتقديم ضمانات مالية ، ومصروفات استثمارية كبيرة تدعو إليها الحاجة لتسهيل تذ
اتفاقيات تتمخض عنها المفاوضات الثنائية والإقليمية . كما أن الدول العربية تستد
تنظر - بحق أو بباطل - إلى مشاركة الاتحاد الأوروبى على اعتبار أنها تضيؤ
المفاوضات توازنا ، على الرغم من أنه لا يوجد حاليا مَنْ يطعن فى قدرة أمريكا ء
تكون « قوة وسيطة أمينة » .

ولئن كان اشتراك الاتحاد الأوروبى فى المؤتمر بصفة مراقب فحسب ، فهذا لا
ضمنا أنه سيبقى سلبيا عندما تكشف عملية (المفاوضات) عن أوراقها . وإزاء الـ
التاريخية بين أوروبا والشرق الأوسط ومنزلة أوروبا بوصفها أكبر شريك تجارى للمـ
فللمرء أن يتوقع فعالية كبيرة لأوروبا . وثمة مثالان قريبان هما حديث أوروبا عن
بين قبول العضوية الإسرائيلية فى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الإفتا) وع
مضاعفة المعونة المالية المقدمة إلى الأقاليم .

وإن إعلان مدريد لعام ١٩٨٩ إنما يتراءى فيه آخر موقف محدد اتخذه ا
الأوروبى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، إذ جاء فيه أن المفاوضات ينبغى أن
إلى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن ، وإلى أن الأرض مقابل الـ
وأن على البلدان العربية أن تقيم علاقات مع إسرائيل ، وعلى إسرائيل أن تعترفـ
الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . والمفترض أنه لا يزال يعكس توافق الآراء الأور

وبلدان الاتحاد الأوروبى بحكم علاقاتها التاريخية بالشرق الأوسط ، وبحكم
أكبر شريك تجارى للمنطقة ، ينبغى أن تضطلع فى عملية السلام بدور جوهرى . و
الاتحاد الأوروبى كمراقب لا ينفى الحاجة إلى مشاركته مشاركة فعالة فى أى اتذ
والاتحاد الأوروبى راغب رغبة متزايدة فى التوسّل بالقوة الاقتصادية لتكون أداة سيا
وسيواصل الاتحاد الأوروبى استغلال التجارة والمساعدة المالية والوصول إلى الأ
لإحداث تغييرات سياسية فى الشرق الأوسط.

وإن دأب موسكو على الموافقة على قرارات الأمم المتحدة خلال الأزمة مع ا
لم يؤدِّ إلى تصور أفضل لمزيد من التعاون بين الشرق والغرب فى المنطقة وحسب

لقد أظفرها بمؤزارة مالية من مجلس التعاون الخليجى . فقد وقّعت الرياض مع الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩٠ قرضا قيمته ١,٥ بليون دولار مكافأة لموسكو عن موقفها تجاه العراق ، وذلك بُعيد إنهاء القطيعة فى الروابط الدبلوماسية السوفيتية السعودية التى دامت ٥٢ عاما . كما قدمت الكويت قروضا . ثم إن امتناع موسكو عن أى مساهمة عسكرية مع التحالف لم يكلفها شيئا فى المنطقة (وقد ثبت أن هذا مقبول لدى الجمهور الأمريكى الذى أعرب - على النقيض من ذلك - عن ضيقه الشديد بألمانيا واليابان لترددهما فى تقديم أى التزامات بإرسال قوات) .

ومع أن التساؤل مازال قائما حول الاتحاد السوفيتى ، وهل يستطيع برغم أن دوره ينكمش بصورة كبيرة فى الشرق الأوسط وأزمته الاقتصادية وانشغاله بالاضطرابات المحلية أن يضطلع بدور فائق النشاط فى المفاوضات المقبلة ، فقد صرح السوفيت جهارا وعلى أعلى المستويات بأن « الخيار العسكرى » لم يعد واقعيا . وقبل عامين كانت موسكو قد وعدت سوريا بأنها ستساعد دمشق على تلبية حاجتها إلى « الكفاية الدفاعية » ولكن دون تحقيق « تعادل استراتيجى » مع إسرائيل . ولا ريب فى أن الرئيس الأسد قد أدخل هذا الموقف فى اعتباره خلال الأسابيع الستة التى تداول فيها حول الدعوة الأمريكية لحضور مؤتمر السلام والمشاركة فى مفاوضات ثنائية مباشرة .

التصورات الأمريكية المتغيرة

لم يكن التغيير الشامل فى المواقف الأمريكية إزاء مشاركة السوفيت فى الشرق الأوسط بأقل إثارة للدهشة من مسلك السوفيت بإزاء العراق خلال السنة الماضية . فعندما بدأت المحادثات الإقليمية الأمريكية السوفيتية بشأن الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٥ ، كان أفضل وصف يطلق على الموقف الأمريكى تجاه مقاصد السوفيت من عملية السلام هو التحفظ والتشكك . وحتى وقت متأخر مثل العام ١٩٨٧ عندما تحركت حكومة ريجان لرفع العلم الأمريكى على ناقلات البترول الكويتية وتوفير حراسة أمريكية بحرية لها ، حاجت بأن هذا الإجراء لازم لاحتواء توسع النفوذ السياسى السوفيتى فى الخليج ، وللحيلولة دون اضطلاع السوفيت بأى دور فى الأمن الإقليمى . ولعل المؤرخين يتجادلون حول حرارة العناق بين واشنطن وموسكو خلال أزمة الخليج فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وما إذا كانت قد

تجاوزت ما كان ضروريا حتما فى ذلك الوقت لقطع الطريق على الفيتو السوفيتى أثناء اقتراعات مجلس الأمن . وأيا كان الأمر ، فإن هذه اللهفة الأمريكية الجديدة على التعاون مع موسكو إنما توضح إلى أى مدى قد تغيرت التصورات الأمريكية إزاء السوفيت بوصفهم خطرا إقليميا ، وذلك فى السنين الأربع الأخيرة فقط .

إن كل طرف فى الشرق الأوسط يتحدث حديثا بليغا عن رغبته فى التوصل إلى تسوية مشرفة ودائمة للمنازعات التى جعلت منطقتهم فى حالة اضطراب على مدى عقود . ولكن اللاعبين الرئيسيين لديهم دوافع إضافية للمجىء إلى مائدة السلام . فلن تلبث إسرائيل أن تطلب ضمانات قروض قيمتها ١٠ بلايين دولار لاستيعاب المهاجرين السوفيت ، ولا يسعها أن ينظر إليها باعتبارها عقبة فى سبيل السلام إذا كانت تتوقع مساعدة أمريكية لها مثل هذا العبء الهائل . وخلافا للطلبات التى كانت تقدم من قبل للحصول على مساعدة إنسانية أمريكية ، فإن الموافقة على هذا البرنامج لا ينبغى أن تؤخذ باعتبارها تحصيل حاصل . ففى مجلس النواب صرح ليون بانيتا رئيس لجنة الموازنة بأن هناك فرصة أفضل من المعتاد للربط بين ضمانات القروض المقبلة ، وبين المشاركة فى عملية السلام ، وربما ربطها أيضا بتوقف إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة . وقد أوضح وزير الخارجية بيكر موقف الحكومة وهو أنها ضد جميع المستوطنات الإضافية .

وإذ تدرك سوريا من جانبها الفرص الجديدة ، وانهيار الهيبة والقوة السوفيتية ، فإنها ترغب فى تبدّد صورتها باعتبارها الدولة التى تفسد الوصول لحلول اقليمية . واعلان استعدادها لحضور مؤتمر السلام ، والتزامها بتقديم قوات للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، ومساهمتها فى الجهود الأخيرة التى قادتها الأمم المتحدة لتحرير الرهائن فى بيروت قد ساعدها فى دعم علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجى والغرب ، وكان من نتيجة ذلك أن المساعدة الاقتصادية المقدمة لسوريا من الاتحاد الأوروبى واليابان ودول مجلس التعاون الخليجى منذ الحرب قد بلغت فعلا ما يقرب من ٣ بلايين دولار .

أما الأردن ، فهو فى أزمة اقتصادية ، وهو فى عزلة بسبب موقفه من حرب الخليج . ومشاركة الملك حسين مشاركة فعالة فى مؤتمر السلام الدولى من شأنها أن تساعد على سلاح العطب فى علاقاته مع الغرب ومع الدول العربية الأخرى . ولعل الأردن قد يستطيع الخروج من الاتفاق مع إسرائيل بأكبر مكسب .

موقف منظمة التحرير الفلسطينية

إذا كان الملك حسين قد التزم بعملية السلام ، فإن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية بصورة خاصة ترددوا طويلا فى أن يقوموا بذلك . ولعلهم كانوا مازالوا غير مدركين لمدى الإساءة لصورة الفلسطينيين فى أعين الإسرائيليين والعرب والتحالف الغربى ، التى أحدثتها المقابلات التليفزيونية مع الفلسطينيين وهم يهللون لهجمات صواريخ سكاد على تل أبيب ، والصورة التذكارية لعناق صدام حسين والرئيس عرفات . وزاد تأييد منظمة التحرير الفلسطينية العلنى لمحاولة الانقلاب فى موسكو فى أغسطس من انخفاض قدر زعامة المنظمة بأسرها فى أعين الغربيين .

وإذ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات فى خاتمة المطاف على شروط عقد مؤتمر السلام والشروع فى محادثات ثنائية ، فقد أقدما على ذلك بعد كثير من التردد . ومن المفهوم أن الزعامة فى تونس كانت تنفر من أن يتراجع دورها إلى الهامش ، وإن كانت الولايات المتحدة ـ على ما يبدو ـ قد سعت سعيا غير مباشر إلىٰ الحصول على موافقة المنظمة على المؤتمر لتضفى الشرعية إلى العملية الشاملة . وقد وجد زعيم المنظمة أنه إذا رفض المؤتمر ، أصيبت منزلته خارج العالم العربى بضرر كبير ، ولا يبقى من يرحب به فى المنطقة إلاّ ليبيا والسودان والعراق .

القرار ٢٤٢ والانسحاب

من المسائل الأساسية المندرجة فى المحادثات الثنائية حسم مستقبل الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ ، ووجود إسرائيل فى جنوب لبنان . ويقال إن الفلسطينيين كانوا يصرّون على أن تكون الأسانيد القانونية للمحادثات ، ألا وهى القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذان اتخذهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، معبرا عنها تعبيرا صريحا فى مذكرة تفاهم أمريكية فلسطينية . وكانت حجّتهم تقوم على أن هذه المذكرة ينبغى أن توضح أن المطلوب من إسرائيل هو الجلاء عن **جميع** الأراضى المحتلة ، وأن إسرائيل عليها أن تؤكد أنها ترتضى سريان القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ كأساس لهذه المحادثات ، وهو قرار يدعو إلى تطبيق مبدأين هما : « انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضى التى احتلت

فى الصراع الأخير » و« ... الاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها ... » . إلاّ أن إسرائيل تشير إلى أنها قد وفت فعلا بالتزامها بالجلاء ، وذلك بإعادة كل سيناء إلى مصر ، كما اتفق على ذلك فى معاهدة السلام بينهما . ويرفض المشاركون العرب هذا الموقف وهو - على فكرة - لا يمثل موقف ثانى أكبر حزب سياسى فى إسرائيل وهو حزب العمل ، أو موقف الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة قد تمسكت تمسكا حثيثا بأن نص الانسحاب الوارد فى القرار ٢٤٢ إنما ينطبق على جميع الجبهات . أما ماذا عساه يحدث عند ذاك ، فأمره ليس واضحا تماما .

ومنذ عام ١٩٧٩ والموقف الأمريكى يتحصل فى أن المحادثات حول الضفة الغربية وغزة ينبغى أن يهدف فى المقام الأول إلى التوصل إلى اتفاقية مرحلية بشأن نظام للاستقلال الذاتى . أما المحادثات المتعلقة بالوضع النهائى لهذه الأراضى فينبغى ألا تبدأ إلا بعد عدة سنوات من امتحان الكيفية التى يطبق بها نظام الاستقلال الذاتى عمليا . وأما الأردن والبلدان العربية الأخرى فلم ترتح إلى أن تكون العملية على مرحلتين ، وذلك أساسا لعدم ثقتها فى استعداد إسرائيل للمفاوضة الجادة بشأن قضايا الوضع النهائى ، هذا إذا ما رضيت بنظام الاستقلال الذاتى .

وأيا كان الأمر ، فإن فكرة اتباع نهج ذى مرحلتين لا تنطبق على المفاوضات السورية الإسرائيلية . فالممثلون السوريون يطلبون الدخول مباشرة فى محادثات حول استئناف السيطرة السورية على مرتفعات الجولان ، ويعلنون أنهم غير مستعدين للتفاوض حول السيادة على هذه المرتفعات .

وعلى مدى عقد من الزمان ، والزعماء الإسرائيليون يقولون إنه متى صارت الدول العربية مستعدة للتفاوض على السلام ، فسيكون كل بند متنازع عليه موضوعا على المائدة للتفاوض . ولكن السوريين عموما كانوا واقعين بدرجة أكبر تحت تأثير ما اعتبروه الموقف الحقيقى لإسرائيل بشأن الجولان ، وهو الموقف الذى عبرت عنه بكل فجاجة فى مناسبات شتى ، ألا وهو أن مرتفعات الجولان ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية . وهذا الاعتقاد السورى هو الذى طالما جعل دمشق نزّاعة إلى الاستنتاج بأن إسرائيل مازالت دولة

توسعية ، ولا جدوى تذكر من التفاوض ، ولاجدوى أبدا منه إذا كان الجانب العربى أضعف عسكريا . ويدخل النظام السورى فى هذه المحادثات ليجادل بأنه لن يرضى بما هو دون استعادة سيادته على كل المرتفعات . أما الزعماء الإسرائيليون فهم إذ يستعيدون ذكرى قصف منطقة الجليل من الجولان فى عقد الخمسينات ، وذكرى الخسائر التى مُنوا بها فى عملية الاستيلاء على المرتفعات فى عام ١٩٦٧ ، فسيكونون مغلولى اليدين وهم يصوغون مقترحاتهم المقدمة إلى سوريا بسبب هذه الذكريات .

قضايا إقليمية

من المقرر أن تعالج المحادثات الإقليمية التى وافقت دول التعاون الخليجى على المشاركة فيها ، قضايا متعددة مثل موارد المياه والحد من الأسلحة . ومع صعوبة التفاوض حول هذه الموضوعات فسيكون من المستصوب الشروع فى المحادثات الإقليمية بُعيد الجلسات الكاملة . وفى وسع المرء أن يفترض أن محادثات السلام الثنائية لن تلبث أن تتعرض سريعا لمصاعب أو حتى لإجهاض . فإن حدث هذا ، أمكن للمحادثات الإقليمية أن تمثل شبكة الأمان التى تحافظ على استمرار شىء من الحوار ، وبالتالى استمرار قوة الدفْع الشاملة للسلام .

إن الإقدام على إجراء مفاوضات مباشرة من شأنه أن يختبر جدية العرب والإسرائيليين على حد سواء والتزامهم بالسلام . فلسوف ينتهجون طريقا طويلا وعرا ، وليس بين الطرفين من يرغب فى أن يُتهم بأنه يتّبع سياسات طائشة أو أنه يعترض طريق المبادرة الأمريكية .

لقد ركزت حكومة بوش تركيزا كثيفا ، وبفعالية حتى الآن ، على حل القضايا التى هددت باعتراض سبيل عقد المؤتمر الإقليمى . ومع اطراد سير المحادثات الفعلية ، فالأرجح أن تتصدر جدول الأعمال الأمريكى مقترحات تتعلق بالخطوات المرحلية وبتدابير بناء الثقة . والحكومة الأمريكية تعوّل على أن تُفضى عملية الاجتماعات والمبادلات المباشرة إلى البدء فى إعادة تشكيل المواقف المتشددة التى سيبدأ بها كل طرف . ويعيب بعض المراقبين على هذا التوقع باعتباره مجرد أمنية يرجى تحقيقها ، ولكن نفس الرأى

برز أيضا إزاء النهج الأمريكى تجاه المفاوضات المصرية الإسرائيلية فى أواخر عقد السبعينات الذى أثبت جدواه . وطبيعى أن الاتصال المجرد أو المفاوضات المباشرة ليست كافية . ولابد أيضا من وجود وساطة أمريكية مستديمة . وليس بين الذين شاركوا فى المحادثات المصرية الإسرائيلية من ينازع فى مقولة إن أمريكا تؤدى دورها كصانع سلام فى أحسن صورة وذلك فى إطار التوسط فى مفاوضات مستمرة .

أما الخلافات الموضوعية فى المحادثات الثنائية فسيكون حلها صعبا بدرجة غير عادية . وستكون هناك طرق مسدودة تتواتر كثيرا . وسيدعو الأمر إلى استغلال نفوذ جميع الأطراف المعنية - وليس مجرد نفوذ الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - لتحريك المفاوضات على الطريق . أما النجاح ، أى إجراء تسوية سلام ، فسيتوقف فى آخر المطاف على لاعبى خط المواجهة أنفسهم . والذى لن يلبث العالم أن يشهد قريبا هو أعقد مفاوضات فى هذا القرن وأطولها مسيرة . ويالها من شبه معجزة أن باتت الأطراف قريبة إلى هذا الحد من التأهب لبدء العمل .

رأى من اسرائيل

عصر جديد
لايطيق المتخلفين ولايغفر للجهلة

☐ **شمعون بيرس**

لم يتغير الشرق الأوسط ـ بل تغير العالم ـ والسؤال الأساسى الذى يواجه المنطقة هو : أين مكان الشرق الأوسط فى هذا العالم ؟

هل مع رياح العظمة وأشباح الماضى أم مع رياح التغيير والأمل فى العصر الجديد ؟ بم تغير العالم ؟

أولا فى المجال الاقتصادى . فإنتاج الخبز العصرى لايعتمد على جودة عملية الإنتاج أكثر من اعتماده على جودة التربة .

نحن نحتاج اليوم إلى جهد أقل وإلى تربة أقل وإلى ماء أقل لنستخرج منتوجات أكثر وأكثر . فالولايات المتحدة التى تستخدم ١,٥٪ من قواها العاملة فى الزراعة تنتج ٢٥٪ من كمية الغذاء فى العالم ، فى حين لا يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يصل إلى الاكتفاء الذاتى رغم أنه يستخدم ٣٣٪ من قواه العاملة فى الزراعة . وقد اشترى الاتحاد السوفيتى البقر

☐ **شمعون بيرس** : زعيم حزب العمل الإسرائيلى وعضو الكنيست حاليا ، ورئيس الوزراء السابق .

☐ ورد هذا المقال من الكاتب باللغة العربية (الناشر)

من إسرائيل . لماذا ؟ لأن البقرة فى إسرائيل تعطى من الحليب ثلاثة أضعاف الكمية التى تعطيها البقرة فى روسيا ، رغم أن البقر هو البقر ، وله نفس الصفات . الفرق هو فى الطريقة ، فهى التى تمكن من زيادة الإنتاج ليصل إلى ثلاثة أضعاف .

وبكلمات أخرى ، إذا كان نجاح الزراعة فى الماضى مشروطا بتوافر الأرض والماء والشمس والفلاح ، فإنه اليوم مرتبط إلى حد كبير بالتقدم العلمى ، وليست هذه نهاية المطاف . ذلك أن العلم سيقف أخيرا فى مواجهة أكبر مستودعين للتزويد بالأغذية فى المستقبل : البحار المالحة والصحارى القاحلة . فالمياه والصحارى تغطى القسم الأكبر من سطح الكرة الأرضية ، ومع تزايد عدد السكان (الذى وصل إلى ثلاثة أضعاف فى القرن العشرين) ، فإن الجهود ستتجه نحو هذين العاملين المتعنتين لربطهما بإنتاج الأغذية ، مباشرة من البحر أو بواسطة تحلية مياه البحر ، ولإزهار الصحراء وفلاحة الأرض الوعرة التى مازالت مستعصية على الإنسان .

وما يصح على الزراعة ينطبق أيضا على الصناعة . يتناقص باستمرار عدد العاملين والجهد والمواد المنتجه ، وبالمقابل يزداد الإنتاج ، وتتحسن الجودة وتزداد فوائده العملية .

عندما يقوم الإنسان الآلى بإنتاج السيارات ، فإنه ينتج الإنسان الآلى أيضا الذى يصممه الحاسوب ، والحاسوب نفسه يتقلص حجمه تدريجيا . وهذا يعنى نقصانا فى المواد المستعملة فى بنائه كلما تطورت تقنية البناء ، كذلك تتسع مجالات استخدامه .

حتى المواد الخام لم يعد مصدرها الأرض فقط . فالمواد الاصطناعية تحتل مكان المواد العضوية على نطاق واسع . وقد تلمع ماسة اصطناعية مثل لمعان الماسة الطبيعية . ويبدو أن استخراج المواد الخام أصبح متاحا من المجالات المختلفة ، من الهواء ، ومن الشمس ومن البحر ، وربما سيصبح بالإمكان استخراج المواد الخام فى المستقبل من الفضاء الخارجى أيضا .

كذلك فإن الخدمات لم تعد متعلقة بمقدميها فقط . فهناك أجهزة جديدة متعددة تستبدل أو تحسن أداء الأرجل والأيدى والآذان والعيون . فالهاتف ، والفاكس وآلة التسجيل والحاوية والتلفاز ترافق الإنسان أينما توجه ، وليس عليه أن يبحث عنها . ولن يكون بعيدا

ذلك اليوم الذى تقوم فيه المدرسة على الحاويات ، ويصبح بإمكان المريض أن يُطْلع المستشفى مباشرة على ما يجرى بداخله عن طريق المرقاب الشخصى الصغير المتصل بجسمه .

وقد مرت الاستراتيجية أيضا بتغيير جذرى حتى قبل أن تلتقى الجيوش فى ساحة المعركة . فلإحراز النصر تجر مجابهة بين تقنيات الأطراف المتحاربة ، وقد تنتصر التقنية الأكثر تطورا حتى دون خوض قتال برى أو بحرى أو جوى . هذا ما حدث فعلا فى حرب الخليج . فالجيش الأمريكى وجيوش الحلفاء لم تتضرر تقريبا ، فى حين تعرض العراق والجيش العراقى لضربات شديدة دون أن يعرفوا مطلقا أين هى الجبهة ، وما هى قواعد الحرب فيها .

ولا يحتاج الصاروخ إلى طيار ، ولا يتأثر بالجبال أو الأنهار أو التحصينات ، بل يطير فوقها . والرؤوس النووية ليست مجرد أمر كمى ؟ فقدرات الدمار الكامنة فيها تسخر من كل الحسابات الرياضية ؟ والقنابل « الحكيمة » حتى عندما يمتلكها من تنقصه الحكمة ، تجعل من حكمة القتال أمرا يتناقض مع العقل والحكمة .

وعلينا أن نذكر أننا لا نعالج أمور المستقبل ، بل نبحث فى الوضع القائم اليوم . إذ قبل أن نستوعب ما جرى ظهر عصر جديد . ظهر ، لكن ليس فى نطاق الأمس الذى اختبرناه ، بل فى نطاق الغد المجهول ـ وأعطى لكل منا جواز سفر جديدا ـ جوازا عالميا .

فمنذ اليوم يستطيع كل إنسان أن ينتمى لكيانين ـ الكيان القومى القائم على الأرض ، وهو وطننا ، الذى يشمل الذاكرة واللغة التى نتكلمها والهوية السياسية التى نمتلكها والتراكمات المادية والروحية التى ورثناها عن آبائنا وأجدادنا . إنها الهوية القائمة على الذكريات والتى تنبع من الماضى .

ولكن ، ودون أن نشعر ، بنى فوق الطابق القومى طابق ثان هو طابق العالمية . هذا الطابق قائم على العلم والتقنية وتوافر المعلومات ، وكل هذه الأمور لا ترتبط بالحدود السياسية أو القومية ، فالعلم والتقنية لا يحترمان الحدود ، إذ من الواضح أن الطبيعة لا تعرف الحدود . وكل صغير له ما هو أصغر منه وكل كبير له ما هو أكبر منه . والحد

قائم فى مقدرتنا على التغلغل إلى عالم لا نهائى فى الصغير والكبير . هذا الطابق يتجه بكليته إلى المستقبل . ونحن نعرف الآن أن ما يجب أن نعرفه وما سنعرفه أكثر بكثير مما عرفناه ومما نعرفه اليوم . ونحن نعرف أيضا أن رؤوسنا مليئة بالحقائق غير الصحيحة ، وأننا نتذكر أشياء من الأفضل لنا أن ننساها .

هذا الطابق ليس مبنيا على ما هو كائن الآن ، بل على القدرات الكامنة ، وعلى هذه القدرات الكامنة يعتمد إلى حد كبير وجودنا فى المستقبل .

حقا ، مازلنا نتعلم فى كتب التدريس التى لا تواكب فى بعض أجزائها مستجدات العصر . فعندما ندرس بلد ما ، تزودنا الكتب بالأبعاد الجغرافية وأحوال الطقس وعدد السكان ، والكنوز الطبيعية وتاريخ ذلك البلد . وبالاعتماد على كل ذلك نستنتج ما إذا كان ذلك البلد كبيرا أو صغيرا ، غنيا أو فقيرا . إلاّ أن ما يجب درسه فى أيامنا هذه هو مستوى ثقافة البلد وطاقاته العلمية وقدراته التقنية ومدى تميزه فى مواجهة تحديات المستقبل . أى أننا يجب أن ندرس القدرات الكامنة للبلد وليس تاريخه فقط .

تتفوق روسيا تفوقا بارزا على اليابان مثلا من الناحية الكمية ، إلاّ أن اليابان هى الأقوى بين هاتين الدولتين ، وهى الأكبر أيضا . ذلك أن الحجم الاقتصادى لا يقل بأهميته عن الحجم المادى .

حقا لا يوجد اقتصاد علمى كما يقول الماركسيون ، إلاّ أن الاقتصاد العصرى يستمد قوته من التطور العلمى . والسؤال الحقيقى الذى تواجهه كل دولة فى أيامنا لا يدور حول سبل توسيع رقعتها الجغرافية ، بل حول سبل رفع مستواها العلمى . ولكى يتطور العلم يجب أن يتوافر شرطان أساسيان : الحرية السياسية التى تمكّن من البحث غير المراقب ، والتفكير المنطقى وليس التعسفى . يجب أن لا تمنع الديكتاتورية السياسية أو الدينية حرية البحث . فالعلم يتطور فى النظام الذى يسمح لرجال العلم بالشك فى كل ما هو كائن ، فى البحث عن الجديد ، فى جمع معلومات وفى إلغاء معلومات ، فى الابتعاد عن الآراء المسبقة وفى الخروج على أنظمة صارمة .

الديكتاتورية تكره الجديد وغير المعروف والحرية والمختلف . الديكتاتورية هى

طريقة كبت ، وكل كبت إنما هو كبت للجديد أو للمجدد . ولقد تهاوت كل الديكتاتوريات في القرن العشرين : هتلر ، ستالين ، موسوليني وشاوشيسكو . لقد أرادوا فرض رقابة بالقوة على أناس فاقوهم فكريا .

يقتضى تطوير العلم فتح أبواب الديمقراطية لكل مستويات الحكم . ذلك إن الحكم الديمقراطي المفتوح قدر الامكان ، واللامركزى يمكّن من نشر العلم فى كل البلاد . والعلم يطوره الأفراد وليس السلطات . السلطات قد تساعد وقد تعرقل ، ولكن ليس فى قدرتها أن تنتج أفكارا أو اختراعات جديدة . لهذا فالديمقراطية اللامركزية هى أفضل إطار يمكن للعلم أن ينمو فيه .

بعد تبين أن الثروة والقوة لا ترتبطان بشكل خاص ، بالجانب الكمى للحياة ، بل بالجانب الفكرى ، فلنا أن نسأل عن دور الاستراتيجية العسكرية فى الدفاع عن جميع المصالح القائمة على الثقافة والعلم ، وكل ما فى مقدور الجيش أن يصل إليه (مثل السيطرة والأرض والبحار والأسواق) ليس مهما جدا وليس جليا لا لبس فيه ، أضف إلى ذلك أن تكاليف الانتقال من القوس والنشاب إلى الصاروخ والرؤوس الصاروخية المتنوعة أكثر بكثير من الانتقال من الفرس إلى الجرار . فالجهد العسكرى يفوق دائما الجهد المدنى ، وهو لذلك أكثر تكلفة منه . وقد وصلنا إلى وضع قد تؤدى المحافظة على جيش عصرى معه إلى خطر على اقتصاد الدولة لا يقل عن خطر هجوم جيش أجنبى عليها ، لذا فإن اقامة علاقات حسنة بين الشعوب أنجع اقتصاديا من بناء جيوش باهظة التكاليف من أجل المحافظة عليها .

وعليه ، فإن العصر الجديد يتميز بثلاث سمات إيجابية هى : الاقتصاد القائم على العلم ، ديمقراطية الحكم ، وإنشاء العلاقات الخارجية بمعزل عن التأثير العسكرى . ولكن العصر الجديد جاء أيضا بمخاطر جديدة أكبرها ازدياد عدد السكان بشكل لم نعهده من قبل ، والإخلال بالتوازن البيئى الذى يهدد صحة العالم ، وانتشار السلاح النووى .

يتعلق ازدياد عدد السكان إلى حد كبير بتطور الطب الذى جاء به العصر الجديد . فقد قلت الوفيات بين الأطفال وازداد متوسط عمر الانسان واكتشفت الأدوية وأنواع التطعيم ضد كثير من الأمراض الفتاكة (وإن لم يكن ضد كل هذه الأمراض) . وبشكل عام فقد

زاد عدد سكان العالم فى هذا القرن إلى ثلاثة أضعاف ، وهناك بعض الدول ، من ضمنها معظم دول الشرق الأوسط ، التى زاد عدد سكانها إلى تسعة بل وحتى إلى عشرة أضعاف .

فى مقابل ذلك فقد تسببت اللا مبالاة بتوازن الطبيعة بما فى ذلك التوازن بين الغلاف الجوى للأرض والمجال الحيوى والطبقات العليا ، فى إيجاد تهديد متزايد على مصادر المياه وعلى نقاء الهواء واستقرار أحوال الطقس . فعدد السكان فى عالمنا فى تزايد مستمر ، أما مصادر المياه والهواء النقى فهى فى انحسار دائم .

المعركة الكبيرة التى ستضطرنا فى المستقبل إلى تجنيد الجنود وحشد الطاقات لن تكون بين دولة وأخرى ، بل بين الإنسان وبيئته . هذا الإنسان الذى دمّر بيئته وقضى عليها تقريبا ، سيضطر إلى مواجهتها من جديد ، وإلى استرضائها بوسائل جديدة وباستثمارات هائلة .

وإذا لم تكن هذه المفارقة بين الانفجار السكانى وبين الإضرار بالبيئة كافية ، فإن مايهدد استقرار العالم وأمن الإنسان اليوم هو انتشار السلاح الذرى والهيدروجينى . لم يمتلك الانسان قط إمكانية خلق عالم ما ، إلاّ أن العصر الذرى منحه إمكانية القضاء عليه . لا تنسيق بين القدرة على الوصول إلى السلاح الذرى ومستوى مسؤولية التحكم به .

تريد شعوب لا مسؤولة ويريد حكام مستبدون متعطشون للدماء الحصول على السلاح الذرى ، وقد يتمكنون من ذلك . وما لم يكن فى متناول هتلر قد يكون متاحا لصدام حسين ، وإنه لفظيع أن نفكر أن شخصا مثله يتحكم بسلاح ذرى . وليست المخاطر الجديدة ولا الآفاق الجديدة مقصورة على بلد دون بلد ، بل تشمل العالم وما فيه ، وتصل إلى كل فرد وكل دولة وكل منطقة - تصل إلى كل العالم . علم البيئة لا يعرف الحدود ، والصواريخ ذات الرؤوس النووية لا تحترم الحدود . وبكلمات أخرى فالتطورات العالمية تلعب اليوم دورا فى حياة الفرد والدولة أكثر أهمية وخطورة من دور الاطار القومى أو السياسى .

● ●

على دول الشرق الأوسط أن تسأل نفسها ستة أسئلة مصيرية ـ نابعة من العصر الجديد :

١ ـ أى نوع من الاقتصاد تريد هذه الدول ـ اقتصاد عصرى يعتمد على العلم والتقنية ، وعلى تعاون مشترك إقليمى ، أو اقتصاد قديم يعتمد على الأرض والنفط والقومية ؟

٢ ـ أى نوع من أنواع الحكم تفضل هذه الدول ـ النوع السلطوى ، الملكى ، العسكرى ، النوع الذى يجمد الماضى ، أم الديمقراطية ـ الرئاسية أو البرلمانية ـ التى تمكّن ، فى جو من الحرية ، من تطوير الاقتصاد والمجتمع والعلم والتعاون المشترك الاقليمى والعالمى ؟

٣ ـ كيف تريد هذه الدول توزيع ثرواتها بين ما خصص للحرب وللجيش وبين ما خصص للتطوير وللثقافة وللمجتمع ؟

٤ ـ هل تريد هذه الدول إغفال الاضرار بالبيئة وتلويث الهواء والاسراف فى استهلاك المياه وهدم الشواطىء وانحسار الأراضى الخصبة ، أم أنها على استعداد لتعاون إقليمى مشترك من أجل تأمين الهواء النقى والبحار الصالحة للملاحة والأرض الصالحة للفلاحة والمياه الصالحة للشرب للأجيال القادمة ؟

٥ ـ كيف تريد هذه الدول معالجة الانفجار السكانى ؟ هل عن طريق تنظيم الأسرة وتنظيم إنتاج الغذاء وتزويد العائلات الجديدة به ، أم عن طريق ترك الفقر وشأنه وإعطاء الفرصة للأصوليين ولأولئك الذين يعدون بغذاء مجانى فى السماء السابعة ، لهدم كل بقعة أمل وواقعية ؟

٦ ـ هل سيسمح لانتشار الصواريخ والرؤوس النووية بتحديد مستقبل هذه الدول ، أم أن هذه الدول هى التى ستضع سياسة المستقبل عن طريق تقليص سباق التسلح ، ونزع السلاح الموجود ، وعن طريق إيجاد مناطق خالية من السلاح اللا تقليدى ؟ هل تريد هذه الدول أن تظل جزءا من العالم القديم ، أم أنها تريد الابحار مع الرياح التى تهب من العصر الجديد ؟

أعرف أن الكثيرين سيقولون إن الاجابة عن هذه الأسئلة لن تُعطى قبل إيجاد الجواب

الشافى لمشكلة الصراعات الكبيرة فى المنطقة ، وعلى رأسها الصراع العربى - الإسرائيلى .

حقا ، أعتقد أن حل الصراع العربى - الإسرائيلى وحل القضية الفلسطبنية بشكل خاص ، يجب أن يكون على رأس سلم الأفضليات . مع ذلك ، يجب التأكيد اليوم أن السلام فى الشرق الأوسط ليس عملية جراحية ، إنه ليس بتر أعضاء ، أو زرع أعضاء من جسم فى جسم آخر . فالسلام أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة ، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضى ومستعد لأخذ مكانه فى العصر الجديد ، العصر الذى لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة .

وقبل أن أتطرق إلى هذا البناء الجديد لابد من بعض الملاحظات حول الصراع العربى الإسرائيلى وضرورة حله :

الصراع الأساسى ، بل لب الصراع بين إسرائيل والعالم العربى هو القضية الفلسطينية . ويدور هذا الصراع جغرافيا حول منطقتين : يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وهاتان ليستا مساحات واسعة بشكل خاص ، فيهودا والسامرة منطقة تصل مساحتها إلى خمسة آلاف كيلو متر مربع من أرض إسرائيل الغربية التى يبلغ مجموع مساحتها أربعة وعشرين ألف كيلو متر مربع ، ولايوجد النفط فى هاتين المنطقتين ، ولا المصادر الطبيعية الأخرى ، ولا الأرض الصالحة للزراعة .

فى كلتا المنطقتين نقص شديد بالمياه وبمصادر العمل . أضف إلى ذلك أن هناك فرقا بينهما . فقطاع غزة منطقة ضيقة شبه خالية من المستوطنات الإسرائيلية ، أما فى يهودا والسامرة فهناك ثلاثة مواضيع جدية من وجهة النظر الإسرائيلية هى : أورشليم - القدس الموحدة ، قضية العمق الاستراتيجى لإسرائيل التى تعانى من قلة العرض جغرافيا ، والمستوطنات الإسرائيلية التى أصبحت حقيقة قائمة .

لا أعتقد أن بالإمكان حل هذا الصراع دون تنازل إقليمى من الجانبين ، أعنى أن على إسرائيل أن تتنازل عن بعض المناطق ، وعلى الفلسطينيين أن يتنازلوا عن بعض مطالبهم الإقليمية .

عمليا هنالك اتفاق غير مكتوب على ترك موضوع أورشليم ـ القدس حتى نهاية المفاوضات ، أو على اعتباره موضوعا يتفق الطرفان على أنهما غير موافقين على أية حدود بشأنه ، وعلى ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها . كما يمكن تقسيم الموضوع لشقين : سياسى ودينى . سياسيا تكون أورشليم ـ القدس عاصمة إسرائيل ، ودينيا تكون مفتوحة لكل الأديان الموجودة فيها .

أما قضية العمق الاستراتيجى فيمكن حلها عن طريق نزع سلاح المناطق التى ستعاد ، وجعل نهر الأردن خطا لا تقطعه الجيوش الخارجية .

أعتقد أيضا أنه لاحاجة بنا للدخول فى مواجهة بشأن المستوطنات . فكما يمكن للعرب أن يعيشوا تحت الإدارة الإسرائيلية يمكن لليهود أيضا أن يعيشوا تحت إدارة غير يهودية .

على كل حال فإذا كان النصر لابديل له فى الحرب . ففى السلام لابديل للحل الوسط . النصر يحرزه جانب واحد ، أما الحل الوسط فلا يتم إلا بموافقة الطرفين .

وفى الظروف القائمة يبدو لى أن الحل الأمثل هو فى إنشاء اتحاد فيدرالى أردنى ـ فلسطينى يضم المملكة الأردنية بجيشها وحكومتها ، وقطاع غزة ككانتون منزوع السلاح ، وكانتون يهودا والسامرة ـ الضلع الثالث .

توجد فروق بين سكان غزة ، يهودا والسامرة من جانب ، والأردن من جانب آخر ، إلا أنها ليست أعمق من تلك الموجودة فى العالم المسيحى بين الكاثوليك والبروتستنت ، وفى العالم الإسلامى بين الشيعة والسنّة . عمليا هناك علاقات عائلية ، وليس فقط سياسية ، بين كثيرين من سكان يهودا والسامرة وسكان الأردن ، لذا فالفصل بين السكان يبدو مصطنعا تماما . ولقد كتب ديفيد فورماكين فيس كتابه «A Peace to End ALL Peace» :

« لقد جاءت الدول الأوروبية فى ذلك الحين بنظام دولة مصطنع إلى الشرق الأوسط ، فجعلته منطقة من الدول التى لم تصل أى منها إلى أن تصبح أمة حتى اليوم » .

وحتى لو حصل الفلسطينيون على كل مناطق يهودا والسامرة وغزة ، فمن المشكوك فيه أن يمكّنهم ذلك من إنشاء دولة مستقلة . ومن المشكوك فيه أن تستطيع إسرائيل الاعتماد

على وعد بنزع سلاح دولة كهذه ، يسيطر عليها الفقر والشعور بالمرارة إلى مدى بعيد . إن إنشاء كيانين مستقلين ، الأردن والفلسطينيين ، من شأنه أن يصبح مستقبلا مصدرا جديدا للصراعات التى لا تنتهى . إذ من المفضل أن يعطى حل واحد للمشكلة الواحدة . أما إذا قدم حلان لنفس المشكلة ، فسيشملان إمكانية التنافس اللامنتهى والشهية الخفية .

ما كنت أريد أن يخيم الصراع مع سوريا على محاولة إيجاد مخرج من الصراع الفلسطينى ، علما بأن حل المشكلة الفلسطينية سيسهل إيجاد مخرج من الصراع مع سوريا .

وللوصول إلى أغلبية إسرائيلية تدعم التنازل الإقليمى ، يجب إقناع الجمهور الإسرائيلى أن خطر الأعمال التخريبية سيزول وأن خطر الحرب سيختفى ، وأنه سيكون بالإمكان الاعتماد على تعايش تاريخى بين العالم العربى والعالم اليهودى .

لايُقوِّى جماعات الرفض فى إسرائيل أكثر من الزجاجات الحارقة التى تُلقى على الحافلات العامة وتصيب الأمهات والأولاد بلا تمييز . والقاعدة الأكبر لجماعات الرفض فى إسرائيل هى الأعمال التخريبية الفلسطينية . ولو استطاع الفلسطينيون إنشاء حركة سياسية بدل منظمات العنف لكانت المفاوضات قد بدأت منذ مدة بينهم وبين إسرائيل ، ولعل حل النزاع كان قد توافر منذ أمد بعيد .

فمن الجانب الإسرائيلى قد تكون الصورة واضحة ، لا يوجد شىء مثل « مناطق » ـ فلو كانت المناطق خالية لأمكن الحديث عن « مناطق » ، ولكن حين تكون المناطق مأهولة فيجب التحدث عن السكان وليس المناطق . وبما إننا ـ أخلاقيا وسياسيا ـ لانريد السيطرة على شعب آخر ، على الشعب الفلسطينى ، فإن على إسرائيل أن تنسحب من هذه السيطرة دون أن تعرّض أمنها للخطر . وكلمة « مناطق » يجب فحصها من جهتين ، من جهة السكان ومن جهة التهديد الأمنى . على إسرائيل أن تعيد مناطق يسكنها الفلسطينيون ، شريطة أن يفهم الفلسطينيون أنه يجب خلق ضمانات حقيقية تمنع من تحولهم إلى نقطة انطلاق للهجوم على إسرائيل .

أما غزة ، فإنها ليست مساحة بل مجموعة سكانية . لذا يجب تمكينها من العيش بإدارة ذاتية ، شريطة أن لايتكون فيها أو من داخلها تهديد للمستوطنات الإسرائيلية القريبة .

هل هذا ممكن ؟ الجواب إيجابى لوجود نموذج كهذا ، فالمسافة بين غزة وعسقلان أكبر من المسافة بين العقبة وإيلات . ورغم ذلك فقد خرج مخربون من غزة إلى إسرائيل ، بينما لم تطلق طلقة واحدة من العقبة باتجاه إيلات ، وبالعكس فلم تطلق رصاصة واحدة من إيلات باتجاه العقبة . هذا أيضا هو أحد الأسباب التى تجعل الكثيرين فى إسرائيل يثقون بالملك حسين أكثر من ثقتهم بياسر عرفات . وكلى أمل فى أن تتبنى الفيدرالية الأردنية ـ الفلسطينية نظاما ديمقراطيا حتى وإن كان ملك على رأس هذا النظام . لقد بدأ الأردن بخطوات لتحقيق ديمقراطية الحكم . وفيما عدا ربط الأردن بيهودا والسامرة وغزة ـ فلاشك أن النظام الديمقراطى هو أفضل ضمان للسلام .

ومع أننا اليوم لايجب أن نشترط إجراء المفاوضات بالانتخابات (لأننى أخشى أن تدفع المفاوضات حول طبيعة الانتخابات بداية المفاوضات على السلام إلى موعد بعيد جدا) ، إلا أن إعلان نوايا أردنى ـ فلسطينى حول إجراء انتخابات حرة سيكون مساهمة كبرى فى مستقبل السلام فى منطقتنا . لم يحدث أبدا أن بادرت دولة ديمقراطية بالهجوم على دولة ديمقراطية أخرى . ولكن مع بداية مفاوضات السلام بين الأردنيين والفلسطينيين وإسرائيل يجب الشروع فى تخطيط إعادة بناء المنطقة .

لقد أثبتت حرب الخليج بشكل قاطع أنه بدون بُعد منطقى فإن من المستحيل ضمان أمن دول المنطقة أو اقتصادها .. فالصواريخ لا تتوقف على الحدود ولا تحترم المسافات ، بل تختصر الجدول الزمنى ، لذا فإنها تضطرنا جميعا إلى أن نعى أن مدى الحلول لا يمكن أن يقصّر عن المخاطر . كذلك فمن المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال مايجرى فى الأماكن البعيدة . من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من بعد ألف كيلو متر ، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا .

فالمطلوب اليوم ليس حدودا قابلة للدفاع ، بل أبعادا قابلة للدفاع . وبكلمات أخرى ، علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة .

كذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد . فمن المفيد لكل دولة على انفراد وللمنطقة ككل أن تكوّن شبكة من العلاقات الوثيقة مع السوق الأوروبية المشتركة . ولكن أوروبا نفسها تمر

بتغيرات بعيدة المدى . فإذا عاش الاتحاد الأوروبى فى الماضى فى خوف من التهديد العسكرى للكتلة الشرقية ، فإنه اليوم يعيش فى قلق لمصير الكتلة الشرقية التى يهددها الخوف من الجوع . لقد قال لى ليخ فاونسا رئيس بولندا إنه لا يخاف من غزو الجنود الروس لبلاده بل يخاف من غزو الروس العاطلين عن العمل . وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة فى شرق أوروبا ، فإن مستوى الأجور فيها منخفض جدا ، وسيكون من الصعب على دول الشرق الأوسط ، ومنها إسرائيل ، أن تتنافس معها فى السوق الأوروبية المشتركة .

إن مستقبل دول الشرق الأوسط فى الشرق الأوسط نفسه . ورغم التحسينات الكثيرة فى مجال المواصلات والاتصال ، فمازال العامل الجغرافى مهما للاقتصاد . فمن الغريب أن نرى مثلا أن الشرق الأوسط يستورد مواد غذائية بما قيمته اثنان وثلاثون مليار دولار فى السنة ، ويدفع رسوم نقل عالية ، كما يستورد أسلحة بنفس هذا المبلغ تقريبا . ولو توصلنا إلى اتفاق سياسى لأمكن توفير قسم من مصاريف نقل الأغذية ، وقسم مما ينفق على شراء الأسلحة ، هذه الأسلحة التى تصبح قديمة مع مرور الوقت أو تستهلكها الحروب دون أن تضمن النصر إطلاقا . وبدلا من استيراد السلاح والأغذية يستطيع الشرق الأوسط أن يصنع السلام وأن ينتج الأغذية بقواه الذاتية .

ولكى تتمكن منطقتنا القديمة من مواجهة الامكانيات الكبرى الكامنة فى العصر الجديد عليها أن تبلور سياسة تستقطبها ثلاثة مجهودات :

١ ـ تحقيق الازدهار الزراعى للشرق الأوسط .

٢ ـ إدخال الحاسوب إلى الصناعات والخدمات .

٣ ـ توزيع الثروات بشكل أفضل .

بالنسبة لتحقيق الازدهار الزراعى للشرق الأوسط ، فمن الواضح اليوم أن المنطقة تعانى من نقص فى المياه أكثر مما تعانى من نقص فى الأرض . وإذا كنا لا نريد أن تندلع الحرب بسبب نقص المياه فعلينا المبادرة لإنتاج المياه . ومن الممكن إنتاج المياه بواسطة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه ، وحفر البرك أو البحيرات وإنزال الأمطار وتوزيع أنجع للمياه الموجودة ، وشراء المياه واستعمال طرق رى حديثة ومجدية . كل طريقة من هذه الطرق تفرض تنسيقا إقليميا . إذ يمكن أن تكون أرخص طريقة لتحلية مياه البحر مثلا ،

بواسطة الطاقة الذرية ، ولكن استخدام الطاقة الذرية لأغراض تحلية المياه ممكن فقط فى نطاق اتفاق إقليمى يسمح بتخصيص مناطق دولية تقام عليها المحطات وتكون خاضعة للمراقبة التامة . أو إذا تناولنا مثلا الفكرة التى طرحها الرئيس التركى أوزال لمدّ خط أنابيب مياه من بلاده (تركيا التى تتمتع بفائض مياه) حتى شبة جزيرة العرب ، فإن بالإمكان بيع المياه لجميع الدول التى يمر هذا الخط فى أراضيها . إلاّ أن هذا المشروع مشروط بانتشار السلام فى جميع الأماكن التى يخترقها هذا الخط . فالماء ، والسلام يجب أن ينسابا معا ، وإلاّ فلن تخرج منهما أية فائدة .

أليس من المنطق أنشاء مجلس يضم وزراء الزراعة فى كل دول المنطقة، لكى يشرع فى تخطيط حل لمشكلة المياه من أجل تزويد كل سكان المنطقة بالغذاء دون أن يكونوا متعلقين بالعملة الصعبة ، ودون أن يكونوا ضحية مآسى الطبيعة أو الانسان ...؟ إن مشروعا كهذا سيحظى بأفضل المساعدات الأوروبية والأمريكية واليابانية والسوفيتية ، وستكون هذه تجربة كبرى تجمع الشرق الأوسط حول المياه بدل تفريقه بقوة السلاح . وكذلك الأمر بالنسبة لاستعمال الحاسوب وللخدمات والصناعات فى المنطقة .

لنتخيل أننا وافقنا على حاسوب تعليمى لكل المدارس فى المنطقة . إن حاسوبا كهذا سيعمل بقوة البطارية ويمكن إنتاجه بسعر مقبول نسبيا ، وبدوره سينتج لغة جديدة بين كل أبناء الجيل الصاعد فى المنطقة . وهنا أيضا يمكن توقع مساعدات كبيرة من كل الدول الصناعية وكل المشاريع الاليكترونية ، وسيؤدى هذا إلى دفع المنطقة قدما نحو التحديث فى العالم الجديد .

كذلك يمكن إنشاء صندوق كبير لتطوير المنطقة . فإذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل لأغراض تطوير المنطقة ، فستتوافر فى هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنويا . ولن يكون لزيادة دولار واحد على سعر برميل النفط أى أثر على اقتصاد الدول المنتجة أو المستهلكة . إلاّ أن هذا سيكون برنامج مارشال ذاتى فى الشرق الأوسط لانقاذ مستقبله ، وستجد إسرائيل نفسها فى حالة كهذه ليس فى جانب متلقى المساعدة بل فى جانب مقدم المساعدة ، سواء فى الوسائل أوفى الخبرات .

إن مشروعا كهذا يفرض بذلك جهودا كبيرة داخل المنطقة وخارجها . واعتقد أن على مصر ـ فى داخل المنطقة ـ أن تأخذ زمام المبادرة الأساسية . فمصر هى أكبر الدول العربية ، وهى أول دولة تجاوزت حاجز الحرب وأثبتت منذ ذلك الحين رشدا سياسيا مثيرا للاحترام . وما انتخاب وزير خارجيتها عبدالمجيد أمينا عاما لجامعة الدول العربية ، وما رجوع جامعة الدول العربية إلى مقرها فى القاهرة إلاّ دليلا على أن العالم العربى بكامله مازال يرى فى مصر ـ مصر كما هى اليوم ـ دولة قائدة .

ولمصر علاقات حسنة مع إسرائيل والفلسطينيين وأوروبا وأمريكا . والمشاكل التى تواجهها مصر هى اقتصادية وسياسية يمكن حلها فى نطاق إقليمى شامل . وإننى لعلى قناعة أن مصر إذا أخذت زمام المبادرة فستنال الدعم الواسع من المنطقة ومن الخارج . ونتيجة لدور مصر هذا فإننى أقدر أن الأردن والفلسطينيين ، وفى مرحلة لاحقة سوريا ـ سيوافقون على المضى فى طريق مفاوضات السلام .

أما من خارج المنطقة فمن العدل أن تحافظ الولايات المتحدة على تدخلها ومبادرتها . لقد قادت الولايات المتحدة فى المنطقة مسيرات سلام ومسيرات مساعدات عسكرية . وقد أثبتت أساسا فى خلال قرنين من الزمن مرا على استقلالها أنها حين تكون فى حالة حرب فإنها لا تظهر رغبة فى احتلال الأرض . فقد انسحبت من اليابان كما انسحبت من العراق ، وكانت قد تدخلت فى اليابان وفى العراق بهدف صد العدوان ، وليس بهدف الحصول على مكاسب أخرى .

على الولايات المتحدة أن تكون قائدة للسلام . أما دول المنطقة التى تحاربت فيما بينها أو كانت فى حالة حرب ، فعليها أن تحافظ على السلام .

ومن المرغوب فيه أن يكون هناك تنسيق شامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رغم أن الاتحاد السوفيتى لايلعب دورا موازيا لدور الولايات المتحدة كما كان سابقا . إلاّ أنه من المهم أن يزود الاتحاد السوفيتى الشرق الأوسط بالسلام بدلا من تزويده لأحد أطراف النزاع بالسلاح . أما الدور الثانى فى قائمة الأوساط الدولية المؤثرة فى المنطقة فيجب إعطاؤه لأوروبا المتحدة . فالشرق الأوسط من الناحية التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية قريب من أوروبا ، وأوروبا قريبة منه .

وإذا ما قامت مشاريع ضخمة ، فإن السوق الأوروبية ، بما فيها الصناعات الأوروبية - وليس فقط الحكومات - يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا . كذلك بإمكان أوروبا القيام بدور المخطط الرئيسى فى بناء سوق مشتركة فى الشرق الأوسط . وفى الوضع السياسى الحالى ليس من الضرورى أن يوجد تناقض بين دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والاتحاد الأوروبى .

أعتقد أن أمامنا فرصة نادرة لخلق « عصر ذهبى » جديد فى الشرق الأوسط . كلنا بحاجة إليه ، وكل بديل سيكون بمثابة عقاب جماعى لجميع السكان .

ومن الممكن المباشرة الآن بوضع هياكل التخطيط والعمل على تنفيذ هذه الرحلة الطويلة . الطريق مفتوح ، إنما نحن بحاجة إلى من يسير بجرأة .

الطرح الفلسطيني للقضية

الدولة الفلسطينية
أداة صراع أم استقرار

□ سَرِى* نسيبة

إذا أردنا أن يقوم فعلا نظام عالمى جديد ، وإذا أريد للشرق الأوسط أن يكون جزءا منه ، فلابد إذن من أن يستند هذا النظام إلى حد أدنى من مستوى الرضا السياسى للشعوب فى المنطقة ، وفوق كل شىء أن يستند إلى حد أدنى من مستوى الرضا السياسى للشعب الفلسطينى . ومع انتفاء نشوء أى ظروف غير متوقعة ، فإن الرضا السياسى للفلسطينيين إنما يعنى قيام دولة فلسطينية . وإلى أن تتحقق دولة فلسطينية ، أو إلى أن يقنع الفلسطينيون على الأقل بأن هناك عملية سياسية جارية تفضى إلى إقامة مثل هذه الدولة ، فالاحتمال قليل فى أن يتوافر النزر اليسير من الاستقرار الاجتماعى والسياسى الذى يفضى إلى إقامة نظام عالمى جديد .

ولكن ، إذا كان هذا القدر من الجانب السلبى واضحا على الأقل ـ أو بعبارة أخرى ، إذا كان السبب واضحا فى عدم إمكان تحقيق نظام عالمى جديد فى المنطقة يستبعد الدولة الفلسطينية ، فلعل الذى ليس واضحا وضوحا مباشرا هو السبب ، أو الكيفية التى يتسنى بها للدولة الفلسطينية أن تساهم مساهمة فعلية من الناحية الإيجابية فى تحقيق هذا النظام

□ سَرِى نسيبه : عضو الوفد الفلسطينى فى مؤتمر مدريد للسلام ، مدير مركز القدس للدراسات الاستراتيجية ، وأستاذ الفلسفة فى جامعة بيرزيت بالضفة الغربية .

العالمى . وواقع الأمر أن حجة إسرائيل التقليدية التى تُساق ضد قيام دولة فلسطينية هى على وجه التحديد أن هذه الدولة ستكون عنصر تطرف قومى فى المنطقة يسعى للتحرير والوحدة ، ويقوّض استقرارها السياسى عوضا عن أن يعززه . وتصوير إسرائيل للدولة الفلسطينية باعتبارها « شيطانا مريدا » يقترن جزئيا بالحجة القائلة بأن هذه الدولة لا مفر من أن تجنح إلى مزيج صعب المراس من النزعتين العسكرية والراديكالية : (وتذهب الحجة) إلى أنها ستكون عسكرية النزعة لأن الفلسطينيين لن يكونوا راضين سياسيا ، وبالتالى سيواصلون الخيار العسكرى ، سواء بتطوير قوتهم العسكرية الذاتية أو بمحاولة إنشاء تحالفات عسكرية مع دول عربية أخرى ؛ وستكون راديكالية لأنه بالنظر إلى الحقائق الماثلة ، وكذلك إلى التطورات الاقتصادية والسياسية المحتملة فى مستقبل « مفتوح » ، فإن القوتين الوحيدتين القادرتين على استجماع أسباب القوة هما الأصوليون الدينيون والرافضون .

ولئن كان من المستحيل فى واقع الأمر إبداء أى تكهنات دقيقة عن طبيعة الدولة الفلسطينية فى المستقبل (سواء بتحبيذ حجة « الشيطان المريد » أو بمعارضتها) ، فإن من المستطاع مع ذلك تكوين « رأى مستنير » يتخلص من نوازع الهوى بقدر ما يتأتى للبشر . فإذا أريد تكوين مثل هذا الرأى ، يمكن التصدى لمجالين مختلفين من مجالات الاهتمام . يتمثل المجال الأول فى تقرير ما إذا كان لدى الفلسطينيين ميل « فطرى » أو « بنيوى » لأن يكونوا أو يصبحوا إما عسكريى النزعة أو راديكاليها . وحتى إذا أُفترض أن لدى الفلسطينيين نمطا سلوكيا عنصريا متميزا ـ وهو بأى معيار افتراض عنصرى ـ فمازال فى الوسع مقارنة أنماط سلوك الفلسطينيين فى فترتين ، قبل عام ١٩٦٧ وبعده ، وأن نتبين بموضوعية تامة أن الأنماط الاجتماعية للتحول إلى الراديكالية (وهى الأصولية واللجوء إلى العنف .. الخ) قد طبعت الفترة التالية لعام ١٩٦٧ بشكل عام وبصورة متزايدة . فإذا أضيف إلى هذا الربط المتعمد بين هذا التطور من جهة ، وبين وجود الاحتلال من جهة أخرى ، لكان من المنطقى توقع تقليص هذا التطور عوضا عن تعزيزه فيما لو أزيل الاحتلال . وفى أقل القليل فليس من المنطقى ـ تلقاء هذه الخلفية ـ القول بأن العكس هو الحرىّ بأن يحدث فيما لو أزيل الاحتلال وأصبح الفلسطينيون أحرارا فى دولتهم الخاصة .

ثانيا ، من الأهمية بمكان البحث بصورة أدعى إلى الجدية فى مسألة النزوع إلى

العسكرة : فهل الظروف السياسية المفضية إلى العسكرة تتزايد نتيجة لقيام دولة فلسطينية أو تتناقص ؟ هذه المسألة مستقلة عن القدرة الفعلية لهذه الدولة لأن تشكل خطرا عسكريا ، وهى مسألة تتصل بالاستعداد السياسى والنفسى للشعب الفلسطينى . ويمكن القول مرة أخرى فى أقل القليل بأنه ليس من الواضح أبدا لِمَ سيكون الفلسطينيون ، بعد أن يحققوا الاستقلال أخيرا فى جزء من فلسطين بعد أربعين سنة من الصراع والمعاناة المستمرين ، ميالين عند ذاك إلى انتهاج استراتيجية عسكرية وصراع مستمر ضد نفس الدولة التى كان مقضيا - ويااللسخرية - أن تكون سبب معاناتهم وشريكا فى إنجازهم السياسى النهائى (من خلال اتفاقية سلام صريحة يبرمها الطرفان) . إن العكس هو الصحيح ، لأن الأدعى إلى المنطق بصورة أكبر هو أن نتوقع من الفلسطينيين ، بعدما أحرزوا مطمحهم المعلن فى الحرية والاستقلال ، أن يجنحوا عندئذ إلى الاضطلاع بنشاط بناء عوضا عن النزعة العسكرية المغامرة . وهذا لايعنى القول بأنه لن تستمر جماعات معينة من الفلسطينيين فى نشاطها العسكرى . فاحتمال استمرار بقاء هذه الجماعات الهامشية يتفق مع الواقع تماما . ولكن من غير المرجح أن يهيىء الموقف القطرى للشعب الفلسطينى فى مجموعه ما تحتاج إليه هذه الجماعات من قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعى . بل إن الأمر غير المرجح بدرجة أكبر هو ألاّ يتسم الموقف الرسمى للحكومة الفلسطينية المقبلة بالعداء لمثل هذه الجماعات . وأيا كان الأمر ، فيكاد يكون من العسير على حكومة فلسطينية رشيدة تقوم مستقبلا أن تجد لها أى مصلحة فى أن تعرّض للخطر التطورِ النظامى لدولة جاهد الفلسطينيون كثيرا فى سبيل تحقيقها ، وذلك بقيامها بتأييد عناصر أو جماعات هامشية ليس من شأن تصرفاتها أن تحقق نتائج إيجابية ، بل المؤكد أنها تحرّض على عملية انتقام إسرائيلية تقوض تقويضا تاما الإنجاز الفلسطينى الفذّ ، أعنى الدولة نفسها .

ومن ناحية أخرى ، دعونا ننظر فى الجانب الإيجابى للحجة : إن حالة الحرب أو الاضطراب القائمة فى الشرق الأوسط ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالشؤون الإسرائيلية العربية ، هى نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلى المستمر للأراضى العربية . وهذه الحقيقة هى التى تفسر السبب فى أن يكون لإسرائيل اليوم - وقد أخلت سيناء - معاهدة سلام مع مصر . ومن المنطقى افتراض أن يؤدى الجلاء عن مرتفعات الجولان وجنوب لبنان والأراضى الفلسطينية إلى اتفاقيات مماثلة . والحجة الوحيدة التى تساق ضد هذا هى القول

بأن العالم العربى سيرفض الاعتراف بإسرائيل أيا كان ما تعمله إسرائيل . إلاّ أن هذه الحجة ، وإن ربما صدقت فى الماضى ولاسيما قبل عام ١٩٦٧ ، فواقع الأمر أن الحقائق السياسية تتغير ، وأن الثابت أن العالم العربى على استعداد اليوم للاعتراف بإسرائيل . ومما يتفق ومقتضيات العقل أن تتحمل إسرائيل المخاطرة اللازمة - وإن تكن محسوبة - لاختبار هذا الاستعداد العربى الجديد . ومما يتفق ومقتضيات العقل أن تتحمل إسرائيل هذه المخاطرة لأنها ستتحمل مخاطرة أيا كان ما تقرره : فلو قررت التشبث بمواقفها الحالية ، خاطرت بفقدان الفرصة الحقيقية الوحيدة المتاحة لها . ومادامت تحتفظ بالاستعداد العسكرى الذى يمكّنها من الدفاع عن نفسها فى حالة الانسحاب (اتفاقيات بشأن ترتيبات انتقالية ومناطق منزوعة من السلاح ، وتحديد الأسلحة ، وإمكانات الرصد والعرقلة بالأسلاك المفخخة بألغام .. الخ) فلن يُضار أمنها عندئذ نتيجة لهذا الانسحاب . وفيما يتعلق بالدولة الفلسطينية نفسها ، فمن المستبعد جدا أن تُسلّح نفسها بما يتجاوز القدرات الأساسية لضبط النفس . ومرة أخرى فإن من الممكن أن تكون العسكرة المحدودة فى الدولة الفلسطينية جزءا من معاهدة السلام ، فى حين أن العسكرة المفرطة لن تكون ممكنة لا عسكريا ولا اقتصاديا فى المقام الأول : وأيا كانت محاولة الدولة الفلسطينية لعسكرة نفسها ، فلن تكون قادرة من الناحية العملية على الدفاع عن نفسها أمام القوة العسكرية لإسرائيل ، ناهيك بأن تُطوّر من القدرة مايُهدد أمن إسرائيل . إن الخيار الوحيد الرشيد والذى يُهتدى إليه بالتجربة الذاتية ، المتاح أمام الدولة الفلسطينية ، هو أن ترصد مواردها المالية الضئيلة للتنمية الاقتصادية .

بل إن نظاما جديدا سينشأ فى إطار معاهدات السلام بين إسرائيل والعالم العربى ليحل محل حالة الحرب ، وستكون التنمية الاقتصادية هى السمة الرئيسية لهذا النظام الجديد ، وهو أمر تقرره الضرورات ، كما تقررة الفرص المطلوبة . أما فيما يتعلق بالضرورات ، فلعل الموضوع الذى يشغل حيزا عريضا من التفكير فى هذا المجال هو موضوع المياه . فالحقيقة المعروفة بصورة شائعة هى أنه ما لم يتحقق تعاون إقليمى فى هذا المجال ، فإن بلدانا كثيرة فى المنطقة ستواجة حالات خطيرة من نقص المياه . وقد تكون هناك مستويات متباينة للتعاون الاقليمى بشأن هذه المسألة ، ولكن كلما كانت حالة السلام فى المنطقة طبيعية ، أمكن تحقيق التكامل بين هذه الأشكال من التعاون . وعلى طرف نقيض ، ماعليك إلاّ أن تتأمل فى إمكان عقد اتفاقية للمياه إسرائيلية فلسطينية تمكّن غزة من أن تتزود بالمياه

(المجلوبة من طبرية) التى تنقلها وسائل النقل الوطنية الإسرائيلية فى مقابل استخدام إسرائيل لبعض من الحقوق النهرية الفلسطينية بطول نهر الأردن ؛ أو تأمّل اتفاقية تتيح للدولة الفلسطينية منتجات زراعية معينة بأسعار منخفضة بصورة خاصة ، وذلك فى مقابل اتفاقيات معينة حول حصص المشاطرة فى الخزانات الجوفية للمياه . والواقع أنه كلما اتسع نظام المياه ، كان ذلك فى صالح كل طرف من الأطراف . ويبدو أن إشراك تركيا والعراق ولبنان وسوريا والأردن ومصر (إلى جانب إسرائيل وفلسطين) هو ضرورة للوجود بصورة مطردة الزيادة . ومن ناحية أخرى ، فإن حالة السلام الجديدة ستوفر أيضا فرصا عديدة ناجحة للتعاون الاقتصادى ، ومن ذلك مثلا أن للتعاون فى السياحة مزايا جليّة .

إن مطلب الفلسطينيين الأساسى هو أن يكونوا أحرارا ومستقلين . ولكن هذا لايصحّ تأويله بما يعنى أنهم يستطيعون أو يريدون إنشاء دولة مُنغلقة ، أو دولة مكتفية اكتفاء ذاتيا اقتصاديا وفى البنية الأساسية . والواقع أن الإصرار على أن ينشىء الفلسطينيون دولة فى اتحاد كونفيدرالى هو عمل استفزازى ليست له ضرورة ، وهو ينتج عكس المراد . فالاتحاد الكونفيدرالى ينبغى أن يكون عملا من أعمال تقرير المصير ، وليس شرطا من شروط تقرير المصير . وأن يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة ذات السيادة هو مبدأ لا يصح أن يكون موضوع تساؤل . ومن الممكن فعلا التفاوض والمناقشة حول المدى الذى يمكن أن تصل إلية ممارسة السيادة أو الذى يكون من المصلحة الاقتصادية للدولة ممارستها فيه . والمطلوب هو سيادة براجماتية تهتم بالنتائج لا سيادة مطلقة . ناهيك عن أنه لا يوجد بلد أو دولة لها سيادة مطلقة . فسيكون على الدولة الفلسطينية بحكم الضرورة أن توافق على ترتيبات عسكرية مع إسرائيل تنتقص من سيادتها . وسيكون من مصلحتها الاقتصادية أن تعتمد على التعاون فى البنية الأساسية مع الأردن (مثل الشبكات القوية لتوليد الكهرباء فى الأردن) على نحو قد يبدو بدوره بأنه انتقاص من الاستقلال الاقتصادى المطلق . ولكن عالم اليوم ، وعالم الغد بدرجة أكبر ، هو على أى حال عالم النظم المتكاملة المفتوحة . وأفضل خيار أمام الدولة الفلسطينية لكى تبقى وتتطور هو أن يكون ذلك ضمن إطار أنظمة اقتصادية وثقافية متكاملة . إن عبارة « اتحاد كونفيدرالى » هى ، بمعنى من المعانى ، عبارة عفى عليها الدهر تماما . وهناك مستويات متباينة للتعاون بين الدول تصل حتى إلى نقطة التكامل والوحدة الكاملين . وينبغى لهذا التكامل من حيث مستواه أو كثافته أن يكون ثمرة

مصلحة وأيضا ضرورة . وستكون هذه المصالح والضرورات عاملا حاسما فى تحديد معالم الدولة الفلسطينية الناشئة . والذى سيتم إنشاؤه فى آخر المطاف فى نطاق النظام العالمى الجديد فى المنطقة ليس مجرد دولة فلسطينية ، بل منظومة اقتصادية جديدة تماما من مجموعة دول . وسيكون لهذه المنظومة دور توحيدى كلما اقتربت المنظومات المختلفة الواحدة من الأخرى ـ منظومة جنوب البحر المتوسط ، ومنظومة أوروبا الغربية ـ ومنظومة أمريكا الشمالية .. الخ . وغنى عن البيان أنه طالما كانت هذه المنظومات قائمة ولديها مصالح إقليمية مشتركة فستكون فرص اندلاع القتال بين أعضائها فرصا أقل وليس أكثر .

اعتبارات سياسية

متى قامت الدولة الفلسطينية كانت دولة لجميع الفلسطينيين ، وهو مبدأ نص عليه بوضوح إعلان الاستقلال الفلسطينى فى السادس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو يعنى أن يصبح لجميع الفلسطينيين الحق فى أن تكون هذه الدولة وطنا لهم وأن يكونوا مواطنين لها . ولئن لم يكن كل فلسطينى مقيم حاليا فى المنفى سينتهز هذه الفرصة بالضرورة لكى يعود إلى فلسطين ، فمن المحتمل جدا أن يعود كثيرون منهم ، بما فى ذلك الذين يعيشون الآن فى معسكرات اللاجئين فى الأردن وسوريا ولبنان . ويقدر بصورة عامة أن هناك ١,٦ مليون فلسطينى ربما رغبوا فى الانتقال إلى الدولة الجديدة . ومن ناحية أخرى ، ليس من المتصور أن يترك أى حل للصراع الفلسطينى معسكرات اللاجئين الحالية قائمة ، أو أن يُترك اللاجئون الذين يعيشون فيها فى وضعهم الحالى . فإذا كانت التسوية إقليمية وشاركت فيها الدول العربية ذات الصلة ، فإن الافتراض المنطقى الوحيد هو أن يتم منح الفلسطينيين المقيمين فى معسكرات اللاجئين فى تلك الدول العربية ، والذين لا يرغبون فى الانتقال إلى الدولة الفلسطينية حق المواطنة فى الدول التى يعيشون فيها حاليا . وإن إعادة تأهيل هؤلاء الفلسطينيين ، وعودة غيرهم إلى فلسطين ، ومحو معسكرات اللاجئين من الخريطة الجغرافية محوا تاما إنما يشكل عنصرا هاما فى إزالة سبب رئيسى من أسباب عدم الاستقرار والاضطراب داخل المجتمع الفلسطينى . ومن هنا فإن الأوضاع السياسية التى ستسود مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بعد إنشاء الدولة ستكون عاملا يساهم فى استقرار

المنطقة . إن الحياة الجديدة التى تتهيأ للاجىء الفلسطينى العادى سواء أقرر العودة أم استُوعب فى البلد الذى يقيم فيه حاليا بكل الحقوق - من شأنها أن تقلل من احتمالات ترشيحه للتجنيد من قِبَل المنظمات الراديكالية . فعندما ستسنح له أخيرا فرصة لأن يحيا حياة طبيعية ، فالأرجح أنه سيختار أن يحياها .

تُرى أى لون من ألوان الحياة توفره الدولة الفلسطينية لمواطنيها ؟ إن الفلسطينيين فى أقل القليل سيجربون الحرية والسيادة لأول مرة فى وطنهم . وهذه الحقيقة كفيلة فى حد ذاتها بنزع فتيل الجزء الأكبر من سخطهم وغضبهم . أضف إلى ذلك ، وطبقا لإعلان الاستقلال الفلسطينى ، أنه سيكون فى وسعهم أن يشيدوا لأنفسهم نظام حكم ديمقراطيا متعدد الأحزاب . ولئن لم تكن الديمقراطية ضمانا للنزعة السلمية ، فإن اقتران نظام الحكم المذكور ، من ناحية ، باقتصاد السوق الحرة والمفتوحة وبرامج تنمية اقتصادية كثيفة من ناحية أخرى ، من شأنهما أن يقللا من فرص نمو الجماعات المتطرفة فى المجتمع الفلسطينى . ويقال أحيانا إن الأصوليين الإسلاميين لن يلبثوا فى إطار النظام الديمقراطى أن يستولوا على الدولة ، وأن ذلك قمين بأن يُفضى إلى عدم الاستقرار . ولكن لا هذه المقولة ولا تلك صحيحة فى حد ذاتها ، كما يُوحَى بذلك أحيانا . ففى نظام الحكم الديمقراطى تتألف أحزاب هى على الأرجح امتدادات سياسية للفصائل المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى التزمت بانشاء الدولة وتطويرها . وحتى لو تألفت جماعات أخرى (أى معارضة) فسيكون عليها أن تقرر ما إذا كانت تريد المشاركة فى النظام أو أن تبقى خارجه . فإن قررت البقاء خارجه ، فمن غير المحتمل عندئذ أن يكون لها أى تأثير متجانس وملموس فى رسم السياسة ، وهذا يصدق عليها كما يصدق على معظم إن لم يكن كل جماعات القوى الخارجة على سلطة الأحزاب فى النظم الديمقراطية . أما إذا قررت ، من ناحية أخرى ، أن تبقى جزءا من النظام ، فستجد أن الحقائق الموضوعية تفرض عليها أساليب معينة فى السلوك .

وأبرز حقيقة موضوعية من الحقائق المشار إليها أعلاه هى الضغط الذى سيقع على ممثلى الأقاليم فى البرلمان لكى يتصدوا للاحتياجات الملموسة لدوائرهم الانتخابية ، وسيكون الضغط ضمن إطار برنامج كبير للتنمية الاقتصادية ينبرى لقضايا توفير فرص للعمالة ، والاستثمار ، والإسكان ، والتعمير ، والتعليم ، والرفاهية الاجتماعية ، والبرامج

الاجتماعية والصحية وما إلى ذلك . وسيكون الضغط راميا إلى حمل النواب السياسيين على أن يصبّوا اهتمامهم على هذه القضايا ، وعلى الحصول على أفضل النتائج لدوائرهم الانتخابية عوضا عن تشجيعهم على المعارك الخطابية الأيديولوجية . وسيكون مجلس النواب ، من الناحية المثلى ، مشكلا تشكيلا إقليميا بحيث يجعل النواب مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام دوائرهم الانتخابية ، بدلا من أن يستطيعوا « التخفى » وراء الأداء العام لأحزابهم . ومن شأن هذا النظام التمثيلى أن يكفل عدم اختفاء المسؤولين المنتخبين فى خضم عالم سياسى خاص بهم . وهذه الحقيقة هى التى ستجعل أى عامل فى ميدان السياسة ، بغض النظر عن لونه ، مُكرها على أن يصوغ أداءه صياغة موضوعية وليست صياغة أيديولوجية . ومتى غُلّت أيدى الرسميين المنتخبين على هذا النحو ، أصبح من أبعد الاحتمالات أن يتوافر للغوغائيين مجال كبير ، وهم الذين لن يستطيعوا تحويل عباراتهم وتصرفاتهم إلى مكاسب تتاح على الفور .

غير أن ظاهرة الأصوليين الدينيين ستظل باقية على الأرجح سواء فى المجتمع الفلسطينى أو فى غيره من المجتمعات . وبالنسبة لليهودية والإسلام ، فلئن جاز للظروف السياسية والاقتصادية أن تجعل أنواعا من المعتقدات من هذه الشاكلة مقتصرة على مجال مدارس الفكر الأكاديمية ، فإن الجهد الدينى هو وحده الذى يُستطاع من خلاله إحلال التسامح محل التعصب ، وتحقيق مصالحة وتجانس حقيقيين . وبعبارة أخرى ، فمتى تحقق حل سياسى للنزاع العربى الإسرائيلى ، قامت عندئذ حاجة حقيقية إلى التصدى للجانب الدينى من هذا النزاع . والمسلمون واليهود موكّلون بحكم دينهم فى أن يبذلوا جهدا صادقا للاهتداء إلى جذورهم الحقيقية التى « ترجع لإبراهيم » وإلى رسالة الله التى توحِّد . ولن يستطاع إضعاف مصداقية آراء الأصوليين بوصفها مدرسة للتفكير إلاّ إذا تحقق هذا . ولكن إضعاف مصداقية آرائهم على هذا النحو لن يتأتى إلاّ من طريق الدين الصحيح .

ومرة أخرى نقول إن استتباب الاستقرار السياسى فى المنطقة وحل النزاع السياسى فيها هو شرط لازم للنهوض بمثل هذه الجهود السامية . وبغير هذا الاستقرار لن يتأتى الإقدام على مثل هذه الجهود السامية ، وبمثل هذا الاستقرار فإن الفرصة على الأقل تفرض نفسها فى خاتمة المطاف .

الرأى العربى حول الوضع

نظرة إلى مابعد حرب الخليج
نحو مؤتمر حول الأمن والتعاون في الشرق الأوسط

□ الامير الحسن بن طلال

مقدمـــــة

دأب الأردن منذ مدة طويلة على الدعوة إلى تبنى إطار إقليمى شامل لحل مشكلات الشرق الأوسط والابتعاد عن الحلول الجزئية . ولم يكن الهدف من ذلك تحاشى مواضيع معينة ، أو التغاضى عن أمور تتطلب المعالجة الدقيقة والمتابعة الحثيثة ، أو حتى مناقضة المبادرات المطروحة ، بل كان هدف الأردن بلورة منظور شمولى يعزز التوصل إلى حل متكامل ومترابط لأزمات المنطقة دون إغفال خصوصيات كل أزمة على حدة .

لقد كان أحد أبرز الآثار الجانبية لحرب الخليج انطلاق دعوات لايجاد حلول جديدة مبتكرة للأزمات المزمنة فى المنطقة ، بحيث أصبحنا نسمع مصطلحات تُطرح للتداول بصورة متزايدة مثل « البنية الأمنية الإقليمية » و « النظام الإقليمى الجديد المرتبط بنظام عالمى جديد » . وفى هذا المجال فاننا نستذكر ظهور نداءات مماثلة لإقامة نظام عالمى جديد ونظم إقليمية مرادفة بعد كل من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . ولكن التاريخ الحديث يظهر بجلاء أن تلك التصورات لم تر النور ، مما يدعونا إلى التركيز على

□ الأمير الحسن بن طلال : ولى عهد الأردن ، ومؤسس الجمعية العلمية الملكية لتنمية البحث العلمى .

وجوب العمل الآن على تفادى الوقوع فى متاهات مشابهة تؤدى بنا إلى الفشل .

وتهدف هذه الدراسة إلى بلورة منهج تحليلى لفهم التحديات والمتغيرات التى تواجه المنطقة دون الخوض فى تفاصيل الحلول ، أو اقتراح خطط معينة للتعامل مع الأوضاع المستجدة . وبالمقابل فاننا نطرح مجسما وصفيا للوضع الإقليمى فى حالته الراهنة بهدف استعماله كاطار منهجى للتفكير ، مما قد يسهم فى فهم أبعاد التفاعل بين المعطيات الإقليمية (العوامل الديمغرافية والموارد والعوامل الأيديولوجية) ، وبين الأبعاد الأمنية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) . وهو التفاعل الذى ولّد مشكلات معقدة لم تسفر الجهود المبذولة لحلها عن نتائج مثمرة لأن تلك الجهود تركزت حتى الآن على الوسائل العسكرية لاحتواء التحديات ويبين المنهج التحليلى الذى تعرضه الدراسة منحى بديلا لحل المشكلات الإقليمية ، يرتكز على التوجه نحو معالجة متوازنة للمسائل الماثلة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية لمفهوم الأمن الإقليمى .

ضمن هذا الاطار ، فإننا نلاحظ إدراكا متزايدا على مستوى العالم لأهمية الجذور الاقتصادية والاجتماعية للنزاع فى الشرق الأوسط . فقد أصبح من المتعارف عليه أن الأوضاع العقيمة اليائسة التى تسود المنطقة قد نتجت عن السياسات الخاطئة التى تمارسها بعض الأنظمة المحلية ، وكذلك بسبب إهمال القوى العالمية الكبرى للمشاكل الرئيسية المزمنة . وهنالك أيضا إدراك بأن حالة التخبط الاقتصادى وتدهور الأحوال المعيشية فى المنطقة قد نتجت عن التخطيط القاصر والفساد بالاضافة إلى الاتجاهات الديمغرافية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء . وقد أدى هذا المزيج من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية إلى وضع متفجر وخطير للغاية . وبالتأكيد فإن سبيل الخلاص المقبول يكمن فى التخطيط السليم المترادف مع تكريس الديمقراطية وحرية الرأى والمشاركة وفرض الضوابط على متخذى القرارات ، وكل هذه الأسس تشكل البديل المأمول للاقتصاد السياسى فى المنطقة بما يضمن السلام والأمن والتقدم .

بناء عليه فإن هذه الورقة تتمحور حول توجه الأردن للدعوة لعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط فى ضوء نموذجين تم عرضهما فى الفترة الأخيرة استنادا إلى

نمط اتفاق هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى ، وهما المشروع الأوروبى لمؤتمر حول الأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، والمشروع الأمريكى السوفيتى لمؤتمر حول السلام والتعاون فى الشرق الأوسط . ويرتكز التوجه الأردنى المقترح على مثلث يشمل طرفه الأول الحد من الأسلحة ، وطرفه الثانى سياسات الطاقة ، وطرفه الثالث مسألة التنمية الإقليمية والمديونية ، وهذا الطرح أو المنهج التحليلى هو أداة يؤمل أن تسهم فى تطوير مفهوم شمولى عماده التكامل للتعامل مع تحديات ما بعد الحرب بصورة تتجاوز القطرية والحلول الجزئية .

المؤتمرات الإقليمية المقترحة

كما أشرنا آنفا فقد قُدمت مقترحات عديدة لتوسيع « نمط هلسنكى » للأمن والتعاون الإقليمى فى أوروبا بحيث يشمل الشرق الأوسط . وقد تم تطوير ثلاث مبادرات مستقلة ، ولكنها متوازية فى كل من أوروبا ، والولايات المتحدة ، ومنطقة الشرق الأوسط نفسها . وفيما يلى عرض لمقومات الصيغ المطروحة :

□ أولا : الصيغة الأوروبية ـ مؤتمر حول الأمن والتعاون لحوض البحر الأبيض المتوسط (CSCM)

انبثقت هذه المبادرة عن مسار هلسنكى لمؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا حيث بادرت بعض الدول الأوروبية والعربية بالدعوة لعقد مؤتمر للأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط . وهذه الدول هى : البرتغال وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، وخمس دول عربية هى : المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بالاضافة إلى مالطه . وقد عزز هذه الجهود « ميثاق باريس لأوروبا الجديدة » الذى تبنته أربع وثلاثون دولة عضو فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا الذى عُقدت دورته الأخيرة فى باريس خلال نوفمبر ١٩٩٠ . وينص الميثاق فى الجزء الخاص بحوض البحر الأبيض المتوسط على « إننا نعتبر أن التغيرات السياسية الجذرية التى حصلت فى أوروبا لها ارتباط إيجابى بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وعليه سوف نستمر فى جهودنا لتعزيز الأمن والتعاون فى حوض

البحر الأبيض المتوسط كعامل مهم للاستقرار فى أوروبا . إننا نرحب بتقرير اجتماع بالما دى مايوركا حول حوض البحر الأبيض المتوسط ، والذى نؤيد جميعا نتائجة »

وتأتى العملية المقترحة ، كما خرج بها مؤتمر الأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط فى ثلاثة سياقات :

١ ـ الأمن .

٢ ـ البعد الاقتصادى .

٣ ـ البعد الانسانى وتنمية حقوق الانسان والحوار الثقافى والتسامح الدينى .

والهدف هو عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط ليبدأ العمل به فى ١٩٩٣ ، على أن يتم إنشاء لجنة تحضيرية خاصة بذلك مع نهاية عام ١٩٩١ . وإحدى الأفكار لبدء العملية تتلخص فى استخدام اسلوب يُعرف بـ « بطاقة الدخول » بحيث يلتزم المشاركون المحتملون بحد أدنى من الأفكار المشتركة (مثل احترام الوحدة الإقليمية للدول ، ورفض استخدام القوة ، ووقف سباق التسلح) . ويؤكد منظور مؤتمر الأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط بأن هذا المفهوم لا يتعارض مع خطط أخرى مثل إنشاء منظمة أمن جديدة ، أو المفاوضات العربية الداخلية حول انشاء نظام تعاون فى الخليج ، أو مؤتمر للسلام لحل قضايا معينة على سبيل المثال لا الحصر . وعلى العكس من ذلك فإن هذا المفهوم يؤكد على اتباع نمط هلسنكى للاتفاق على أسس ومبادىء معالجة القضايا فى المنطقة ، وهو ما يمكن أن يكون مفيدا جدا لغايات نجاح المبادرات الدبلوماسية أو السياسية الموجهة نحو حل قضايا معينة . ويمكن استخدام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه القضايا (منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩١) فى توفير الأسس السياسية والقانونية لحل القضايا موضع البحث .

□ ثانيا : الصيغة الأمريكية السوفيتية :
مؤتمر حول السلام والتعاون فى الشرق الأوسط (CPCME)

دعا فريق عمل أمريكى سوفيتى مشترك فى أكتوبر عام ١٩٩٠ إلى تبنى استراتيجية شاملة جديدة للشرق الأوسط ، موصيا بأن تعقد الحكومتان الأمريكية والسوفيتية بصورة

ركة مؤتمراً للسلام والتعاون فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . وشاركت هذه المبادرة المجموعة الأمريكية المسماة « البحث عن أرضية مشتركة » (SEARCH FOR COMMON GROUN و « معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » (INSTITUTE OF THE WORLD ECONOMY AND INTERNATIONAL RELATIO التابع للأكاديمية وفيتية للعلوم .

وتهدف هذه الجهود إلى وضع إطار للتوجهات والأفكار والتصورات لعدد من سايا ، أو « الحزم » ، فى الشرق الأوسط مثل :

حد من التسلح (التقليدى وغير التقليدى) .

سلام العربى الإسرائيلى .

أزمة اللبنانية .

خليج .

تنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمى .

قوق الانسان والحريات الديمقراطية .

وتعتبر مجموعة « البحث عن أرضية مشتركة » أن مؤتمر السلام والتعاون فى رق الأوسط يمكن أن يكون خلاقا فى توفير ما يلى :

ىء ما للجميع

و بعيد عن الشكليات والمراسم .

زم مرونة للتداول والمعالجة .

مرونة فى الشكل واللغة .

باشرة عملية سياسية باتجاه الحل .

مساواة بين المشاركين .

ثالثا : الصيغة الأردنية الشرق أوسطية :
مؤتمر حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط (CSCME)

يعتمد التوجه الأردنى إزاء مفهوم الأمن الإقليمى على ثلاثة مرتكزات أساسية ، وهى : المسارات العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية . وتتأثر هذه المسارات بدورها ثة عوامل هى :

☐ **أولا** ـ السكان (الاتجاه الديمغرافى) .
☐ **ثانيا** ـ الموارد والبيئة .
☐ **ثالثا** ـ العامل الأيديولوجى .

ويمكن توضيح هذا المفهوم على شكل مصفوفة إقليمية تتمثل فيها الأبعاد الأمنية الثلاثة على المحور الأفقى ، ومجموعات العوامل الثلاثة المذكورة على المحور الرأسى كما يلى :

الأمن		
العسكرى	السياسى	الاقتصادى

■ **العوامل المؤثرة**
السكان (الاتجاه الديمغرافى)
الموارد / البيئة
العامل الايديولوجى .

ـ ويمكن تجسيد تفاصيل التأثيرات المتداخلة فى المصفوفة (أ) التالية :

المصفوفة (أ)
الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط / الصورة الحالية

			مؤشرات استراتيجية / جغرافية	الأبعـاد الأمنية		
				عسكرى	سياسى	اقتصادى
	السكان		الاتجاه الديمغرافى	حكم عرفى		
العوامل المؤثرة	مواد بيئة		النفط	درع الصحراء عاصفة الصحراء		
			المياه	حروب هيدرولوجية		
			المديونية	ديون عسكرية		
			الأرض	خلافات على الحدود		
	العامل الأيديولوجى		راديكالية (وطنية / ودينية / وعقائدية)	غياب الحريات الاعلام المقيد		
			إرهاب	قمع		
			أسلحة : تقليدية وغير تقليدية	سباق التسلح		

المصفوفة أ / ١
مؤتمر حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط / الصورة المقترحة

العوامل المؤثرة		مؤشرات استراتيجية جعرافيـــة	الأبعـــاد الأمنيـــة: عسكرى	سياسى	اقتصادى
العوامل المؤثرة	السكان	الاتجاه الديمعرافى		مؤتمر حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط	الانتفاضة والفلسطينيون فى مجلس التعاون الخليجى
	موارد	النفط		استراتيجية الطاقة	مقايسة «Indexation» الأسعار / صندوق للاستقرار المالى
	بيئة	المياه		محكمة العدل العليا / التحكيم الدولى	خطة إقليمية للمياه
		المديوبية		استقرار إقليمى وتصحيح هيكلى	صندوق إقليمى لاطفاء المديونية / تخفيض المديونية
		الأرض		محكمة العدل العليا / التحكيم الدولى	خطة إقليمية للبيئة
	العامل الايديولوجى	راديكالية (وطنية - عقائدية - ودينية)		حقوق الانسان	صندوق إقليمى للتنمية
		إرهاب		ديمقراطية	تنمية اقتصادية - لجتماعية
		أسلحة : تقليدية وغير تقليدية	الحد من التسلح	إجراءات بناء الثقة	تخفيض الانفاق على الدفاع

ويمكن توسيع هذه المصفوفات بدرجات متفاوتة (أنظر المصفوفة أ والمصفوفة أ / ١) من خلال تقسيم ثانوى للعوامل الإقليمية إلى مكوناتها ، بحيث تُقسم الموارد / البيئة إلى : النفط والماء والأرض مثلا ، بينما تُقسم الأيديولوجية إلى مكونات فرعية مثل الراديكالية والإرهاب والتسلح .

ويمكن معالجة المشكلات المنبثقة عن هذه العوامل الإقليمية من خلال الأدوات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية . وعليه فإن النزعات الموسعة ، المصنفة تحت (أراضى) تم التعامل معها فى المنطقة عن طريق الوسائل العسكرية . ويمكن التعامل معها فى المستقبل من خلال الوسائل الأخرى .

وبالنظر إلى المنطقة من خلال المصفوفة الأولى ، فإنه يمكن استقراء التأكيد على البعد العسكرى كوسيلة لمواجهة التحديات ، كما يتم تسوية المطالبة بالحقوق فى المياه والأراضى بالقوة العسكرية . وفى منطقة الخليج وحدها كان هناك ما لا يقل عن ٢٢ نزاعا حول الحدود منذ عام ١٩٠٠ . ومن الجدير بالذكر أنه تم الإعداد لعمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء لمواجهة تهديد خارجى سوفيتى للمنطقة ، ولكن تم تغيير ذلك لمواجهة متغيرات من داخل المنطقة . وقد تراكمت الديون الخارجية العسكرية بسهولة نتيجة تنافس مزودى الأسلحة ، حيث أن هذه المنطقة تعتبر من أهم أسواق العالم للتسلح . وبلغ الإنفاق على التسلح فى الخليج مئات المليارات من الدولارات فى العقدين الأخيرين دون فائدة تذكر . وباختصار ، فإنه يمكن وصف الوضع الحالى بأنه « اقتصاد سياسى لليأس » .

إن الأسلوب الذى تبناه الأردن يهدف إلى إيجاد بديل للمصفوفة التى تظهر الوضع الراهن الملىء بالعناصر العسكرية (إذا جاز التعبير) . إن محاور المصفوفة / أ السياسية والاقتصادية يمكن تنشيطها باتباع عدد من المقاييس التطبيقية (مصفوفة أ / ١) . وعليه يجب أن تحل الديمقراطية وحقوق الإنسان محل القمع والحكم العرفى . كما يمكن رفع الخلافات حول حقوق المياه والحدود إلى محكمة العدل العليا أو لجان تحكيم عالمية للنظر فيها . إن المقترح الأردنى الذى يتمثل بالدعوة لعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط هو بالضرورة أحد الطرق السلمية للنظر فى المشاكل الديمغرافية الداخلية . وعلى سبيل المثال فإن الخلفية الاقتصادية للانتفاضة وما يترتب على سلب ممتلكات الفلسطينيين

من ناحية ديمغرافية إقليمية هى عناصر مهملة فى الصراع العربى – الإسرائيلى ، ويجب تقييمها بالنسبة لأقطار المنطقة ، وهذه الأمثلة توضح الأدوات المطلوبة للاقتصاد السياسى والسلام والازدهار الإقليمى .

محاور الاستراتيجية المقترحة

كذلك فإن إحدى الوسائل الفعالة والملائمة للظروف الحالية لتوسيع « نمط هلسنكي » فى الشرق الأوسط يمكن أن تتم من خلال استراتيجية ذات ثلاثة محاور مبنية على وضع سياسة للطاقة والحد من التسلح وتخفيض الديون . إن هذه الاستراتيجيات تقتضى ضمنا ليس فقط إشراك دول المنطقة ، بل أيضا القوى الخارجية ، والتى هى أعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا (CSCE) (باستثناء بعض الدول مثل اليابان والبرازيل والصين) . إن هذه المجموعة من الأمم مشتركة بشكل متكامل فى المحاور الثلاثة السابقة حول الطاقة والتسلح والديون فى الشرق الأوسط ، وأعضاء هذه المجموعة هم المستهلكون الرئيسيون لبترول الشرق الأوسط والمزودون للأسلحة ، والممولون الرئيسيون للديون :

□ المحور الأول :

سياسة الطاقة : لقد غابت « الطاقة » من أولويات أهداف أوروبا عام ١٩٩٢ . ففى اجتماع المجلس الأوروبى فى يونيو ١٩٩٠ فى دبلن ، تم طرح اقتراح يقضى بإنشاء شبكة طاقة أوروبية من الأطلنطى حتى جبال الأورال مما يشكل قناة أخرى للتعاون الاقتصادى بين الاتحاد الأوروبى وأوروبا الشرقية ، ومن ضمنها الاتحاد السوفيتى . كما أن اندلاع أزمة الخليج أدى إلى التركيز بصورة أكبر على المقولة الداعية إلى استبدال احتياطى الاتحاد السوفيتى من الطاقة بنقل التكنولوجيا ورأس المال . وضمن إطار الشرق الأوسط ، فإن المطلوب بصورة ملحة الآن هو بلورة سياسة طاقة متوازنة من قبل المستوردين الرئيسيين للنفط ، ليس فقط فى أوروبا بل فى أمريكا الشمالية ، والشرق الأدنى أيضا . فالسياسات السابقة التى تعتمد على نفط رخيص هى سياسات قصيرة النظر ومحددة للمصالح بعيدة المدى فى الشرق الأوسط ، وفى الدول المستوردة للنفط . إن وضع سياسة شاملة تتضمن ترتيبات لتطوير مصادر بديلة للطاقة تعتبر أولوية للأمم المتقدمة صناعيا ، وكذلك بالنسبة

لمنتجى النفط ، هذا مع الإشارة إلى أن الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا (CSCE) والتى يبلغ عددها ٣٤ دولة تشمل جميع المستوردين الرئيسيين للنفط ما عدا اليابان . ويمكن فى هذه الحالة استخدام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى كمظلة لهيئة الطاقة العالمية (IEA) لتبنى استراتيجية طاقة عقلانية تعتمد على المبادىء التى نص عليها ميثاق باريس . وقد تضمن الجزء الخاص من هذا الميثاق ، والمتعلق بالتعاون الاقتصادى الإشارة إلى ذلك كما يلى : « نحن عازمون على دفع الإجراءات اللازمة للتعاون بين بلداننا فى مجالات الطاقة والنقل والسياحة بهدف دفع التطور الاقتصادى والاجتماعي . ونرحب ، بشكل خاص ، بالخطوات العملية لخلق الظروف المثلى للتطور الاقتصادى العقلانى لمصادر الطاقة ، آخذين بعَين الاعتبار الظروف البيئية » . ويجب أن لا يكون صعبا إشراك اليابان ودول أخرى (الصين مثلا) فى هذا الجهد . إن المواجهة بين المشترين والبائعين (OPEC & IEA) يجب التغلب عليها أو تجنبها بطريقة أكثر جدوى ، وبما يضمن الاستقرار .

□ **المحور الثانى :**

الحد من التسلح : إن اقتصاد التصنيع الدفاعى فى الدول المتقدمة يجعل من الصعب (نتيجة لارتفاع الثمن) على الأمم الصناعية تزويد قواتها العسكرية بأفضل المعدات إلاّ إذا وجد المصنعون مخرجا لتصدير منتجاتهم . ومن المفارقة أن تخفيف حدة التوتر فى أوروبا ، ونجاح المفاوضات لخفض القوات التقليدية فى أوروبا (CFE) ، واجراءات تحسين الثقة وبناء الأمن (CSBM) ، والتخفيض المتوازن للقوات (MBFRS) كان لها أثر سلبى على الدول النامية ، لأن هذه الاتفاقيات لا تتضمن احتياطات تمنع تحول سباق التسليح من أوروبا وشمال أمريكا إلى الدول النامية بما فيها الشرق الأوسط . وهكذا فقد تم نقل جزء كبير من مخزون السلاح الأوروبى إلى خارج أوروبا . وقد أدى وضع حد أعلى لمنظومات الأسلحة الرئيسية فى أوروبا إلى حفز المصنعين للبحث عن أسواق بديلة ، وبدون حل عاجل لهذه المسألة فإن سباق التسلح فى الشرق الأوسط سوف يستمر إلى فترة ما بعد حرب الخليج ، هذا مع الإشارة إلى أن المصدّرين الرئيسيين الاثنى عشر للأسلحة هم أعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا (CSCE) ما عدا إسرائيل والصين والبرازيل .

□ المحور الثالث :

خفض الديون : تعانى كل الدول غير المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط من مشكلة الديون الخارجية ، وترتبط هذه المشكلة إلى حد كبير بالإنفاق على التسليح . وخلافا لدول شرق أوروبا ، فإنه لم يبرز لغاية الآن أى مفهوم عملى لاستقرار اقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتمد الدول المدينة على الهبات والمساعدات الأجنبية مقرونة بالتكيف مع متطلبات صندوق النقد الدولى ، وبرامج التصحيح الهيكلى والتقشف . وقد ساعد هذا المنهج على زيادة حدة التوتر بين الدول الغنية والفقيرة فى المنطقة ، كما أتاح بيئة اجتماعية – اقتصادية خصبة للتطرف . إن الحجر الأساسى لاستراتيجية ديون جديدة تحت مظلة المؤتمر المقترح للأمن والتعاون فى المنطقة هو الحد من التسلح ، لأن التطبيق الناجح للحد من التسلح وتخفيضه سوف يحرر موارد مالية كبيرة ، كما أن الدول التى تتبع بثبات سياسة الحد من التسلح ستكون مؤهلة لتقليص حجم ديونها (التى تراكمت أساسا بسبب مشتريات الأسلحة) . وتظهر نظرة سريعة على الدول المدينة فى الشرق الأوسط أن غالبيتها ، إن لم يكن كلها ، قد لا تحتاج إلى مساعدات مستديمة إذا ما تم إطفاء ديونها المعلقة (وهذا يشمل تركيا والعراق) . إن المسألة الأساسية هنا ليست شطب تلك الديون ، لكن الحلول يجب أن تكون جزءا من صفقة متكاملة للحد أو تخفيض التسليح مقرونا بسياسة تكيف اقتصادى (استقرار وتصحيح هيكلى) . وللمساعدة فى هذا المجال ، فإنه يمكن إنشاء صندوق لإطفاء ديون المنطقة بحيث تتبنى إنشاءه الدول النفطية الغنية فى المنطقة ، كى تساهم فى تحمل هذا العبء مع دول مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا . وسوف يساعد تطبيق مبدأ الحد من التسلح على تحسين أوضاع الدول النفطية ذاتها ، لأنه سيتيح تحرير موارد كبيرة من موازنات الدفاع لتلك الدول .

وتكمن الدعامة الثانية لاستراتيجية تخفيض الديون المقترحة فى صفقة اجتماعية – اقتصادية متكاملة على مستوى المنطقة ككل ، فلا بد من إنشاء صندوق تنمية إقليمى يقوم بتوفير رأسمال استثمارى على أساس المساعدة للدول التى تتبنى برامج استقرار وتصحيح اقتصادى . ولا بد من تكامل برامج البنية التحتية الوطنية والإقليمية إلى أقصى درجة ممكنة ، كما لا بد من تطوير خطط إقليمية قطاعية للمياه والطاقة والنقل والاتصالات ، حيث يمكن لتلك القطاعات أن تكون الرائدة فى إعادة النشاط الاقتصادى لدول الشرق الأوسط بعد الحرب . وأخيرا يمكن اعتبار المياه والطاقة والنقل المكونات الأساسية لبناء مجتمع الشرق الأوسط الجديد بما فيه الدول غير العربية فى المنطقة .

وفيما يلى جدول الصيغ المقترحة لمد نطاق نمط هلسنكى للتعاون إلى منطقة الشرق الأوسط :

جدول (١) ملخص الصيغ المقترحة
لتوسيع « نمط هلسنكى » للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط

الصيغة الأوروبية	الصيغة الأمريكية - السوفيتية	الصيغة الأردنية / الشرق الأوسطية
مؤتمر حول الأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط (CSCM) ـ تقرير بالما دى مايوركا ـ ميثاق باريس ـ العناصر ١ - البعد الأمنى ٢ - البعد الاقتصادى ٣ البعد الإنسانى (حقوق الإنسان ، الحوار الثقافى ، التسامح الدينى) ـ بطاقة دخول ـ معيار أدنى من الأفكار المشتركة مثل : صيانة الحدود الإقليمية رفض استخدام العنف الحد من التسلح	مؤتمر حول السلام والتعاون فى الشرق الأوسط (CPCME) حزم : ـ الحد من التسلح ـ السلام العربى - الإسرائيلى ـ لبنان ـ الخليج ـ التنمية الاقتصادية الإقليمية ـ حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ـ شىء ما للجميع ، جو بعيد عن الشكليات ، حزم مرنة ، هوامش الحركة ، مرونة فى الشكل واللغة ، بداية لمسار سياسى ، المساواة بين المشاركين	مؤتمر حول الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (CSCME) المصفوفة الإقليمية : الأمـن العسكرى السياسى الاقتصادى السكان (الاتجاه الديمغرافى) الموارد / البيئة العامل الأيديولوجى مثلث الإنطلاق : سياسة الطاقة ، الحد من التسلح ، تخفيض الديون ـ خطة التنمية الإقليمية ★ المياه ★ الطاقة ★ النقل

الأزمة العربية هى أزمة حرية

□ محمد مزالى

إن المستقرىء لتاريخ الانسانية ليعجب من ديمومة الصراع بين الشرق والغرب .

مد وجزر أزليان أبديان منذ فجر التاريخ . ضمن هذا الصراع المرير الطويل يمكن أن نضع حملات الاسكندر المقدونى من اليونان مهد الحضارة الغربية على آسيا مهد الشرق . ويمكن أن نضع غزوات خبعل وأميلكار قادة قرطاج الشرقية على أوروبا .

وحينما جاء الإسلام فاتحا ، تواصل المد والجزر ، واقتحم الفتح الإسلامى العربى صروح الغرب المسيحى ، الذى هب منذ القرن الحادى عشر لإعلان الحملات الصليبية . إلاّ أن الغلبة كانت لعدة قرون للإسلام المنتصر ثقافيا وحضاريا .

لقد تميز العصر الذهبى للاسلام بتوازن الفتحين :

ـ الفتح العسكرى الذى بدأ منذ الخلفاء الراشدين وأسس الخلافة من الهند إلى الأندلس .

□ محمد مزالى : رئيس وزراء تونس الأسبق ، وأديب ومفكر عربى بارز ومؤسس مجلة الفكر .

ـ الفتح الثقافى الذى أتاحه تعريب التراث الإغريقى وتطور البحث العلمى والخلق الفلسفى والأدبى ، وخاصة فى بيت الحكمة أيام حكم المأمون .

ويعزى العصر الذهبى للعرب والمسلمين لاجتماع هذين الفتحين ، أى للمنعة السياسية والاشعاع الثقافى الذى يسندها ويسبقها لفتح القلوب والضمائر .

وكانت مدرسة الفكر المعتزلى منارة لإحياء علوم العقل وتقنين الحرية الإنسانية وتفجير طاقات الإنسان ، إلى جانب تعريب الكتب الإغريقية والفارسية والهندية . وذاع صيت الجاحظ وابن المقفع وحنين بن اسحاق ، ثم نشأت مدارس الكندى وابن سينا وابن رشد والفارابى ، واجتمع شرق الاسلام وغربه على نفس القيم العقلية .

ولكن !

عندما شرعت أوروبا المسيحية تجمع شتاتها لتتوحد ، شرع العالم الاسلامى فى التشرذم والتمزق ، حتى أن الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٦ ما كان لها أن تنتصر لولا وفاة السلطان التركى ملك شاه عام ١٠٩٢ وانقسام مملكته إلى مماليك استقل بكل منها أحد أبنائه ، ولولا أن القطيعة ثم الحرب تراوحتا بين هذه المماليك التركية السنية والدولة الفاطمية الشيعية فى مصر . ولم يتح لصلاح الدين الأيوبى الانتصار إلاّ عندما وحّد بين سوريا ومصر ، فأعاد للإسلام عزته فى معركة حطين (٤ يوليو ١١٨٧) وصلى منتصرا فى مسجد عمر بالقدس الشريف فى أكتوبر من نفس السنة .

ونتج عن انقسام العرب والمسلمين وصراعاتهم اضطهاد الفكر المعتزلى وتكفيره وتعويضه بأدب تقديس المماليك .

وكان انهيار العقل العربى هو السبب المباشر فى انهيار بغداد تحت خيول المغول بقيادة هولاكو وقتل الخليفة العباسى أبى أحمد عبدالله المستعصم بالله .

ومن عجيب ما يقرأ المرء ، ما ورد على لسان محمد بن على بن طباطا المعروف بالطقطقى ، واصفا هذا الخليفة الأخير ، وقيمة شهادته تكمن فى أنه عاصره وعاش سقوط بغداد ، وكتب مؤلفه « الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية » .

يقول الكاتب عن الخليفة المستعصم بالله :

« كان مستضعف الرأى ، ضعيف البطش ، قليل الخبرة بأمور المملكة ، مطموعا فيه ، غير مهيب فى النفوس ، ولا مُطّلع على حقائق الأمور ، وكان زمانه ينقضى أكثره بسماع الأغانى والتفرج على المساخرة ... وكان أصحابه مستولين عليه وكلهم جهال من أراذل العوام ... » .

هذا كان حال آخر الخلفاء ، وقد أوردت وصفه من أحد معايشيه لأخلص للقول إن ذلك كان حال أغلب الحكام فى النكبات العربية : انقطاع عن مشورة أهل الرأى ، وانفراد بالنفوذ ووهن فى الإرادة وتقريب الجهلة والمداحين .

وطال ليل الانحطاط العربى من القرن الثالث عشر ، أى منذ تدمير بغداد سنة ١٢٥٨ إلى القرن التاسع عشر الميلادى ، أى ستة قرون ، وطال بعده « عصر النهضة » ليمتد من بداية القرن التاسع عشر إلى يوم الناس هذا .. وأنا أميل إلى تعريف هذين القرنين الأخيرين بعصر اليقظة ، أو عصر الصحوة لأننا لم ننهض بعد ، ولكننا أفقنا كعرب مسلمين عام ١٧٩٨ من سباتنا العميق عندما اكتشفنا فى ساحل الاسكندرية مائتى باخرة حربية فرنسية يقودها نابليون بونابرت جاءت من ميناء « طولون » محملة بخمسة وخمسين ألف رجل ما بين عسكرى وعالم ومؤرخ لتقرع أجراس الغرب المسيحى على سواحل الإسلام .

بدأت هناك صحوتنا وشرعنا نفكر فى نهضتنا .

كانت تلك الغزوة ـ كما تعلمون ـ تلبس لبوس التمدين والعلم ، تماشيا مع تقاليد الثورة الفرنسية ، لكنها فى الواقع بداية الحملة الصليبية التاسعة ضد الشرق الإسلامى ، ولم يختلف نابليون بونابرت عن غودفروا دوبويون أو ريتشارد قلب الأسد ، بل لقد بلغ قتل علماء الأزهر وسحق ثورة القاهرة فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ مبلغ المذبحة البشرية التى تعيد للأذهان بربرية الحروب الصليبية .

ويشترك مؤرخان عاشا الأحداث ونقلاها فى الإقرار بأن الحملة على مصر كانت صراعا بين المسيحية والإسلام . والمؤرخان هما العربى الجبرتى ، والفرنسى فيفون دو نون مرافق نابليون .

بدأت الصحوة إذن ، عندما أحس الإسلام باقتراب ساعة الحل النهائى التى استهدفته لافقط كشعب أو كأمة ، بل كدين تآمر ضده الغرب المسيحى لوضعه نهائيا على هامش التاريخ ، لرميه خارج دورة الحضارة .

كانت هذه غاية الغرب المسيحى . تقننها وتبررها مقولات الكنيسة الرسمية عبر مجلاتها مثل مجلة « دراسات دينية Etudes Religieuses » أو تدعو لها كتابات مفكريه مثل فولناى ثم إرنست رونان ، وتغذيها لوحات الرسامين مثل دولكروا .

الصحوة إذن تمثلت فى اكتشاف الحقيقة الرهيبة : الإسلام مهدد فى وجود أمته كإحدى الأمم التى ساهمت بقسط عظيم فى بناء الحضارة الكونية .

أثبت الإسلام العربى بإحباط حملة نابليون أنه قادر على المقاومة ، أى على البقاء .

- قادر ثقافيا : لأنه استطاع أن يؤثر فى أعضاء البعثة الفرنسية تأثيرا فكريا واسعا ، ناهيك أن قائد الحملة « مينو » اعتنق الإسلام ولُقِب بعبد الله مينو ، وأن نابليون نفسه اكتشف نفائس الإسلام وتأثر بها مثلما جاء فى مذكرات سانت هيلين .

- قادر سياسيا : لأن قَتْل قائد الحملة « كليبر » على يد سليمان الحلبى كان رمزا للرفض والتشبث بالذات ، والإقدام على الفداء .

كل هذه العوامل جعلت الحملة تفشل .. ولكنها نجحت ـ كما قلنا ـ فى إحداث الصحوة العربية المسلمة على أجراس عصر مختلف وعنيف .

وعلى ضوء هذا الفشل الذريع ، تم الإعداد لاحتلال الجزائر . وغزت جحافل الجيوش الفرنسية سواحل المغرب العربى . وكانت المقاومة على أيدى الأمير الشاعر عبدالقادر كقائد عسكرى وكأديب مفكر ، يجمع بين الرفض العسكرى والرفض الثقافى للاحتواء والغزو .

جاءت تباشير الصحوة لتجمع بين شرق الأمة العربية الإسلامية وغربها ، كما جمع بينهما الاستعمار الانجليزى والفرنسى .

تحولت وحدة الاضطهاد والقمع إلى وحدة المقاومة .

لم ينته القرن التاسع عشر حتى امتدت القوى الانجليزية والفرنسية والايطالية إلى كامل العالم العربى شرقه وغربه .

كان الهدف الأول القضاء على الامبراطورية الإسلامية القائمة فعلا منذ الخلفاء الراشدين ، والتى امتدت على مدى أربعة قرون من القارة الهندية (أحمد أباد ولاهور) إلى آسيا الوسطى (سمرقند ونيسابور) إلى الشرق (أصبهان وبغداد وسامراء والبصرة والكوفة) مرورا بكل الجزيرة العربية ومناراتها (مكة المكرمة والمدينة وصنعاء) إلى مصر القاهرة ، وصولا إلى المغرب العربى المسلم (القيروان وتونس والمهدية وفاس ومراكش) .

هذه الامبراطورية التى بدأت فتوحاتها منذ فجر الإسلام الحنيف وبلغت القرن التاسع عشر بعاصمتها العثمانية « أسطنبول » كانت الهدف الأكبر للاستعمار الذى غذى القوميات لنسفها .

ونشأت الحركات الإصلاحية فى عصر الصحوة ، متحدة المنابع رغم القطيعة بين المشرق والمغرب ، والذى يقرأ رفاعة الطهطاوى ، ويقرأ خير الدين التونسى يكتشف اشتراكهما فى العقيدة الإصلاحية ، واتفاقهما فى تحليل التخلف العربى الإسلامى ، وتشابه الوصفتين للإقلاع من تلك المنزلة المشينة .

كلاهما يتأمل حضارة الغرب ـ أى أوروبا فى ذلك العصر ـ ويفك أسرار رخائها الاقتصادى وقوتها الصناعية وتوسعها العسكرى ، فيعود به إلى جوهره السياسى ، أى إلى انحسار نفوذ الملوك وتقيدهم بالدساتير . وكلاهما ينظر لحضارة الغرب نظرة خالية من العقد ، إذ يتقدم كلاهما بحلول مستوحاة من التراث العربى الإسلامى ، فيعيدان قراءة القرآن والسنّة والتاريخ على ضوء المقارنة ، وتلاؤما مع مقتضيات العصر .

الطهطاوى يستقرىء قانون نابليون لكنه يستخرج من الشريعة الإسلامية قوانينها المنظمة للمجتمع . وخير الدين يتغلغل فى فهم المؤسسات الإدارية الأوروبية لكنه يصر أيضا على إثراء الهوية العربية الإسلامية ، وعدم التفريط فى الذات القومية .

وجاء الأعلام المصلحون على إثر هذين الرائدين ، فشاعت مدرسة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى المشرق ، ونضجت حركة أحمد بن أبى الضياف التونسى فى المغرب العربى ، وتبع هؤلاء وأولئك رجال آخرون نشأ فكرهم وترعرع بهذه الروح حتى فى الهند أمثال سيد أحمد خان ومحمد إقبال .

واتفق المصلحون أينما وجدوا على أن رأس النهضة هو العمل السياسى ، وأن مفتاح الالتحاق بالأمم الراقية هو مقاومة الاستبداد . حتى قال جمال الدين الأفغانى جملته الشهيرة :

« والأمة تبايع حكامها على احترام القوانين والدساتير ، وتضع التيجان على رؤوسهم على هذه الشروط ، فإذا خرجوا عن شروط التفويض إما أن تبقى رؤوسهم بلا تيجان أو تيجانهم بلا رؤوس ... » .

وقال الإمام محمد عبده : « لايعتمد الإسلام فى دعوته على شىء سوى الدليل العقلى والفكر الإنسانى الذى يجرى على نظامه الفطرى ، فلا يدهشك بخارق للعادة ، ولايغشى بصرك بأطوار غير معتادة ، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية ، ولايقطع حركة فكرك بصيحة إلهية ... إذ أنه إذا تعارض العقل مع النقل ، أخذ بما دل عليه العقل ... » .

ويخطىءمن يعتقد أن هذا التيار الإصلاحى كان تيار نخبة أو صفوة ... فقد انطلقت منه واستنادا إليه حركات التحرير الوطنى . فوضعت كثير من أحزاب الكفاح التحريرى فى مقدمة مطالبها العودة للعمل بالتنظيمات ، أى بنصوص الإصلاح الإدارى والسياسى والاجتماعى ، كما طالب حزب الوفد المصرى بإعادة الروح لإصلاحات محمد على ، واتخذ الزعيم التونسى عبدالعزيز الثعالبى ومن بعده الزعيم الحبيب بورقيبة من لفظ الدستور رمزا واسما لحزبهما الذى حقق استقلال تونس ، وذلك استحضارا ذكيا منهما لروح أول دستور تحقق فى تونس سنة ١٨٦١ باسم عهد الأمان .

ونجد نفس المنطلقات الإصلاحية فى حركات حزب الاستقلال المغربى ، أو حزب جبهة التحرير الجزائرى ، وكذلك كانت الحركة السنوسية وكفاح الشهيد عمر المختار فى لبيا والحركة المهدية فى السودان .

وخلاصة القول : إن زعماء التحرير الوطنى إنما استلهموا الفكر الإصلاحى وغذوه بالنسغ الشعبى حتى تحولت العقيدة الإصلاحية إلى أداة جماهيرية للكفاح والفداء والتضحية ونيل الاستقلال .

فما الذى طرأ إذن حتى انفصلت أغلب النخب الوطنية العربية الإسلامية عن جذورها لتحتضن العلمانية واللائيكية ؟

ماذا وقع فى صلب أغلب تيارات التحرير لكى يتحول بعضها إلى « مشاريع متغربة » ؟

نعتقد من جهتنا أن الغرب المسيحى مال فى أواسط هذا القرن إلى اختيار أخف الضررين بالاعتراف باستقلال البلدان العربية الإسلامية . لكنه هندس لها استقلالات منقوصة ، بحيث تنسحب الامبراطوريات عسكريا واقتصاديا وإداريا ، وتضمن بقاءها ثقافيا وحضاريا .

فكأنما كان مهر الاستقلال بالنسبة للصفوة الوطنية هو قبول مبدأ « عالمية الثقافة الغربية ، وغلبة نمطها الحضارى وسيادة قيمها الفكرية » . مما دعا الامام سيد قطب إلى القول فى مطلع الخمسينات : « إننا لانريد أن نشترى خلاص أرضنا باسترقاق أرواحنا ... » (من كتاب دراسات إسلامية) .

إن عملية الغش الحضارى هذه جعلت نظرة قادة الاستقلال وبناة الدول الفتية للغرب نظرة معقدة ، نظرة الضعيف للقوى والأسفل للأعلى والمتخلف للمتقدم والقديم للحديث .

كيف أصابنا هذا الفيروس ، فيروس الاستنقاص من أمجادنا وحضارتنا ومساهمتنا لنتحول إلى ببغاوات تابعة ؟

إن الجامعات الأوروبية التى احتضنت صفوتنا لها دور أساسى فى انجراف الثقافات القومية وضعفها . فقد تكونت نخبتنا فى معاهد وجامعات الغرب واعتقدت أن الحلول الواجبة لمعضلاتنا هى نفس حلول نهضة الغرب ، كلها بدون انتقاء وغربلة..

ثم جاء دور جيش المتعاونين الغربيين الذين غرسوا المسمار بأن حولوا معاهدنا

وأجيالنا إلى مخابر الأيديولوجيات الغربية من شيوعية وصراع طبقات و« هيبية » وغيفارية .

وأكمل عصر الاتصال الآنى هذا الانحراف حتى امتلكت الدول الغنية الغربية وسائل الاتصال والإعلام بواسطة الأقمار الصناعية ، فأصبحنا تحت رحمة ما تبثه فينا من قيم مناقضة فى أكثر الأحيان لقيمنا ، ونظرنا إلى أنفسنا من خلال مرآة الغرب وتشجعنا على رؤية الهوة التى تفصلنا عنه ، فإذا بنا ندرك أكثر من ذى قبل العار الذى يلحقنا من وجود أنظمة مستبدة ، وإذا بنا نستجدى ما به نسد الرمق ونعالج المرض ، ونخلق مواطن الشغل بما تتفضل به علينا بعض الدول من « إعانات » و « تعاون تقنى » ، وإذا بنا كذلك نلهث وراء « نقل التكنولوجيا » من دون أن نكون وفرنا الأسباب الكفيلة بهضمها وحسن استعمالها ، وإذا بالبعض منا يغطى هذا العجز المادى ، وهذا التفاوت التكنولوجى ، وهذا البؤس الحضارى بسحر الكلام وبلاغة الخطب والتعملق الأجوف والكبرياء المتصنعة ، فإذا بمركبات النقص تنقلب مركبات غرور وتفوق وتتواصل بذلك العقلية الأسطورية .

وأعتقد أنه مثلما كانت الهجمة المغولية أو الحملة الصليبية أو الغزوة البونابرتية صدمات قاسية حركت العرب وزعزعت أركانهم ليستفيقوا ، فإن عصرنا الراهن تميز بالصدمة الإسرائيلية . فانغرزت هذه الدولة القائمة على عقيدة دينية صهيونية فى قلب الشرق الحائر لتفجر تناقضاته ، وتضعه أمام نفسه وأمام العالم وإزاء تاريخه وحيال حضارته فى موقع الكيان المهدد الذى تتحداه قوة جديدة ، جمعت فيها الامبراطوريات الاستعمارية كل المقدرات العسكرية والكفاءات التكنولوجية لتكون تحديا جديدا رهيبا للعرب والمسلمين ، وتكفيرا عن مظلمة إبادة اليهود على مر القرون من طرف مجتمعات أوروبية مسيحية ، ومن غير أن يكون للمسلمين فيها لا ناقة ولا جمل .

ومن مآسى الكيان الصهيونى على العرب أنه استعمل كذريعة من طرف بعض الطغاة الذين حكموا أو يحكمون بعض أقطارنا لقمع شعوبهم واستنزاف ثرواتها بدعوى التسلح والمواجهة من دون أن يكونوا جادين فى الكفاح من أجل تحرير الأراضى العربية ، ودعم الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل استرجاع وطنه .

وعلينا اليوم أن نواجه أنفسنا بحقيقة هذا الكيان المزروع فى قلوبنا ، لنحاسب أنفسنا

عما ساهمنا به نحن من حيث لا نشعر فى إقامة هذه الدولة . فقد نشأت وترعرعت وتعاظمت فى ظل انقساماتنا وأخطائنا وضعفنا منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ إلى حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨٢ وصولا إلى مؤتمر مدريد للسلام .

نعم ! ما كان لهذا الكيان أن يتعملق لو وجدنا إزاءه كتلة واحدة لها مصالح ومبادىء مشتركة ، ولو وقفت إزاءه حكومات مدعومة من شعوبها تستمد شرعيتها من صناديق الاقتراع من دون تزوير ولا غش . وهذا لا يستنقص من بطولات قومية هى بعض مجدنا وبعض اعتزازنا ، تصدت للمظلمة التاريخية مقاومة وكفاحا وتضحية وفداء من حرب ١٩٤٨ إلى الانتفاضة المباركة . بل رأينا أن ضعف القيادات ووهن الزعامات وغياب التنسيق بين العرب كان الميزة القارة لصراعنا مع إسرائيل ، حتى أن جامعة الدول العربية التى عُقدت عليها آمالنا منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ لم تصمد إزاء انقسام صفوفنا وتشتت جهودنا ، بل تحولت فى كثير من مراحل تاريخنا الحديث إلى حلبة تدور فيها جولاتنا وصولاتنا ضد بعضنا البعض ، بينما عدونا فى مأمن من قوتنا ، لا تناله منا إلاّ الخطب العصماء . وتوجهت مواهبنا الإعلامية والإذاعية إلى الجار العربى ، بالتخوين والطعن والعرقلة والإحباط والتآمر بالسلاح .

تلك كانت حالنا ، ولعلها لاتزال ، مما أدى إلى تنامى الكيان الصهيونى حتى أصبحت دولة إسرائيل الدولة الوحيدة فى العالم التى ليست لها خارطة جغرافية ، إذ هى تطول وتقصر ، تتسع وتنكمش من حرب إلى حرب بحسب انتكاساتنا وهزائمنا وانقساماتنا ، وكذلك اغتنامًا لكوارثنا الاقتصادية المتتالية ، إذ إننا لم نهتد حتى اليوم إلى تنسيق جهودنا لتوظيف ثرواتنا النفطية والغازية وغيرها ، كما لم نوفق فى تحقيق استقلالنا الغذائى رغم سعى كل منا على حدة فى هذا السبيل بقدر من النجاح ، لكن الأصعب هو التكامل والتكاتف .

ومن ألطاف الله بنا ، أن ظلت جمرة الفكر العربى حية تحت تراكم الرماد ، فلم تخب لنا نار الإرادة ، ولم يهن منا العزم ، وتواصلت الحيرة الفعالة فتساءلنا كيف نلتحق بموقعنا لصنع التاريخ ؟ كيف نتغلب على عجزنا وننهض ؟ كيف نحبط التآمر الذى يستهدف منا الكيان والهوية ؟

ماهو الحل وأين العلاج ؟

وبدأنا ننظر حولنا وفى أنفسنا لنعرف من نحن ، وبأى مثقال نزن حضورنا فى العالم .

واهتديت من ناحيتى إلى التشخيص التالى :

عندما تحصلت بلداننا على استقلالها السياسى ، تولت أمورها نخب وطنية مؤمنة بلا شك بضرورة تقدمنا وواعية حقا بمنزلتنا المتخلفة ، لكنها نخب تنقسم فى معظمها إلى ثلاثة أصناف:

١ ـ صنف الزعماء الكبار الذين حققوا الاستقلال ، وقاوموا المستعمر ، ووجدوا أنفسهم فى مواقع الحكم بعد الانتصار . هؤلاء أخذتهم نشوة النصر ، وعوض أن ينتصروا على أنفسهم ويرجعوا لمنبع القوة والسلطة أى إلى الشعب ، انفردوا بالقيادة ، وسخروا مجدهم المكتسب فى الكفاح لتكريس عبادة الذات . وباسم « الوحدة الوطنية » أو « الوحدة القومية » و « النجاعة الاقتصادية وتوحيد الصفوف ومقاومة أعداء الشعب » ، أخرسوا كل لسان نطق برأى مخالف ، وحولوا أجهزة الدولة من أداة تقدم إلى أداة قهر . ومن المفيد التذكير بأن بناة الاستقلال فى كل بلدان العالم الثالث سلكوا هذا المسلك ، ولم يشذ منهم إلا القليل النادر . ولعل جزءا من مأساة التخلف مرده هذا الانحراف عن إرادة الشعوب .

٢ ـ صنف الزعماء الذين آمنوا بصدق بالخطاب الشيوعى الستالينى والاشتراكية العلمية ، فرأوا فيه منهج الخلاص من البؤس والعجز . وراحوا ينحتون لشعوبهم العربية المسلمة كل لوازم ذلك الخلاص الاشتراكى القسرى من حزب واحد مركزى وعبادة القائد الأوحد ، وتصفية أعداء الثورة ، وتشييد الهياكل الهيلمانية ، والتعلق بالعلمانية وصراع الطبقات . ومهما تقنعت هذه النظريات بالقومية العربية أو استندت إلى قراءة مغايرة للتراث الإسلامى ، فهى لم تخرج عن منطق الاستبداد ، وانعزلت كذلك عن مصدر القوة والشرعية ، أى الشعب ، وآلت كلها من حكم الحزب الواحد إلى حكم الرجل الواحد .

٣ ـ صنف الزعماء الذين آمنوا بالوحدة العربية ، وهو إيمان جوهرى وخلاق نشترك فيه جميعا ، ولكنهم عوض بنائها من حيث يجب البناء ، أى من أساسها بالتربية وتنسيق التكامل الاقتصادى وشيوع التبادل الثقافى والرجوع إلى قواعد الشعب والتشاور والتناصح واعتبار المراحل ، أرادوها وحدة فوقية تتم بقرار فوقى . وأى وحدة تصمد أمام الواقع المتشعب الصعب ، أى واقع القطيعة بين الحاكم والمحكوم ، وضعف الاتصال الثقافى والتاريخى بين شعوبنا !

لم يقرأ هؤلاء القادة تاريخ أنجح وحدة فى العصر الراهن وهى الاتحاد الأوروبى ، الذى لم يكن له أن يوجد وأن يدوم وأن يقوى عوده لولا تمسك أنظمته بالديمقراطية الحقيقية التى تضمن التفاف الشعوب وإسهامها . ونذكر هنا بأن اليونان وأسبانيا والبرتغال لم يتح لها الانضمام للاتحاد الأوروبى إلاّ بعد أن إنهار حكم العقداء فى اليونان ونظام فرانكو فى أسبانيا وسالازار فى البرتغال .

هذه هى أصناف قياداتنا الثلاثة ، وهذا هو حالنا اليوم ، ولم نزل تساؤلا وحيرة : كيف نصنع مصيرنا ونحدد ملامحه ؟

علينا فى رأيى أن نتأمل بصدق فى العالم من حولنا ونحن على عتبة القرن الحادى والعشرين ، فكيف يبدو هذا العالم وماهى منزلتنا فيه ؟

١ ـ نعيش اليوم منذ سنوات ثلاث كسرا فى التاريخ ، إذ انهارت الشيوعية كمذهب قاهر ألغى الحرية ورفع شعار العدل المطلق . سقط جدار برلين لتصبح أوروبا أقوى وموحدة بشرقها وغربها . سادت نظرية الحرية بكل معانيها : حرية الانتخاب والرأى والتنقل والعبادة والكسب والتنظيم والمعتقد ، ولئن لاحظنا بعض الإسراف فى هذه الحريات ، فإن خطر الإسراف فيها أقل تهديدا للإنسان من خطر افتقادها .

نحن نعيش عصرا ميزته الحرية واحترام حقوق الإنسان ، أحببنا أم كرهنا ، شئنا أم أبينا .

٢ ـ حدثت منذ سنوات أكبر الثورات التكنولوجية فى الإعلام والإعلامية وأجهزة الإبلاغ فأصبح العالم كله بحق قرية صغيرة يسمع سكانه ويشاهدون فى نفس اللحظة كل الأحداث الجسام . ومن الوهم أن نعتقد أنه بإمكاننا الانعزال وغلق حدودنا والاستبداد

بعقول شبابنا . فعلينا أن نتعلم العيش مع الجميع ، ولاحصانة لنا إلاّ ما ننفذه من قيمنا الأصيلة بحيث يكون لنا منعة ودرعا ضد الإمحاء والذوبان ، وكذلك ما نسلح به عقول أبنائنا من فكر ثاقب وعقل فاتح ومنطق صائب وجدل مثمر ، وما لم نتجاوز العقد الموروثة ونتشبع بمعنويات مرتفعة وإيمان قوى بقدرتنا على فرض الذات والمساهمة مع غيرنا فى صنع التاريخ .

٣ ـ لايمكن أن يُكتب لنا البقاء كأمة عربية إسلامية ما دمنا لم نحرر تلك العبقريات التى تمتلكها شعوبنا ، بأن نصقلها بالتربية الراقية الأصيلة المتفتحة ، وبتمكينها من التعبير عن نفسها بحرية ودون خوف من البطش ، فى ظل مؤسسات سياسية متحضرة .

٤ ـ إن الرجّة الرهيبة التى أحدثتها حرب الخليج مهما اختلفنا فى مواقفنا السياسية إزاء ظروفها وملابساتها وضبط المسؤوليات فى شأنها ، لابد أن نتفق على أنها جاءت نتيجة القرار الواحد وانفراد الشخص الواحد بالرأى ، لاتُعدّل من قراره قوة مضادة هى الصحافة الحرة والبرلمان المنتخب والمعارضة المسؤولة والعدالة المستقلة .

هذه هى بعض استقراءاتى الشخصية لحالنا ولحال العالم من حولنا ، وهى تؤدى بى إلى استخلاص العبر التالية :

لن ننهض ولن نستفيق من غفوة الدهر ، ولو أمطرتنا السماء ذهبا وفضة ما دمنا لم نحرر طاقاتنا بالديمقراطية الحقة ، فعلا لا قولا ، وممارسة يومية لا شعارا مرفوعا ، وحقيقة دائمة لا بضاعة للتصدير ، أى العودة لمصدر السيادة والشرعية أى الشعب . وأقصد بالشعب كل المواطنين والمواطنات مهما كانت منزلتهم الاجتماعية والثقافية ، وليس لأى كان أن يتكلم باسم الشعب فيقمع الشعب باسم الشعب ، ويضطهد المواطن ويسجنه ويعذبه باعتباره مفوضا من الشعب . وطالما تكلم باسم الشعوب كل الطغاة كما فعل هتلر ، وستالين ، وماوتسى تونج ، وغيرهم كثيرون .

اليوم لم يعد مؤهلا للتكلم باسم الشعب « أى كان » ، بل يتكلم المسؤول السياسى باسم الأغلبية التى انتخبته ولو كانت ضئيلة فى مستوى رئاسة الجمهورية ، أو رئاسة الحكومة ،

أو البرلمان ، أو الجماعات المحلية والجهوية ، أو المؤسسات الاقتصادية والثقافية وغيرها .

إن الأزمة العربية الراهنة هى أزمة حرية . وستبقى الحرية أقوم المسالك المؤدية بنا لعصرنا ولحضارتنا .

(أ) لعصرنا حتى نندمج فيه مؤثرين لا متأثرين ، فاعلين لا مفعولا بنا .
(ب) لحضارتنا حتى نتأصل فى قيمنا العربية الإسلامية ، فنعيد قراءة تراثنا الثرى الرائع على ضوء المستجدات والمكتشفات والتغييرات ونفسح المجال للاجتهاد .

وإنى أكاد أقول ما أحوجنا لصحوة ثقافية ، بل لثورة ثقافية تجتثنا اجتثاثا لتُحدث فينا الرجّة المباركة ، وتخلق الأسباب الحقيقية لمنع تكرار العواصف .

نظـرة مصـرية للمشـكلة

علـــى طـــريق الســـــلام

□ محمد حافظ اسماعيل

مقدمــــة

١ ـ فى نهاية عام ١٩٩١ ، يتقدم العالم ببطء عبر مرحلة انتقالية نحو نظام عالمى جديد .

فعلى المستوى الدولى ، انتهت الحرب الباردة وإنهار العالم الثانى الذى يضم الدول الاشتراكية ، ووجّه العالم الأول اهتمامه نحو دول العالم الثالث النامية ، فى أول اختبار للقوة تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، مدعم من الأمم المتحدة .

وكانت منطقة الشرق الأوسط هدفا لهذا الاختبار ، عندما أصبح عدوان العراق على الكويت سببا ـ إن لم يكن مبررا ـ للتدخل الغربى المكثف ، تأكيدا بأن مشكلات العالم الأول تبدأ ، وتنتهى فى العالم الثالث .

□ **محمد حافظ اسماعيل** : الرئيس السابق للمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة ، وعمل من قبل رئيسا للمخابرات المصرية ، ومستشار للأمن القومى ووزيرا للدولة للشئون الخارجية .

وكان ذلك امتدادا لفكر ساد العالم ـ تبناه المستشار الألماني للملك لويس الرابع عشر ، ثم تابعه نابليون بغزو واحتلال مصر في آخر القرن الثامن عشر ، ليجعل من « الشرق الأوسط » ـ الممتد بين البحر المتوسط والبحر العربي ـ معبرا إلى الهند . . متحديا بريطانيا .

وأضاف وجود البترول بكميات اقتصادية في المنطقة ، بُعدًا جديدًا لأهميتها ، جعل منها مسرحا لصراعات القوى الأوروبية الكبرى . ومنذ عام ١٩٣٣ ، تحول اهتمام شركات البترول الأمريكية إلى المنطقة ، وانتقلت حدود الأمن الأمريكي إليها .

٢ ـ ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ، تسلمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قيادة العالم ، بتراجع بريطانيا وفرنسا وبدء تحرير مستعمراتهما ، بينما التحمت سبع دول عربية عام ١٩٤٥ في جامعة الدول العربية . . مع قيام منظمة الأمم المتحدة .

وخاضت الدول العربية ، في صيف ١٩٤٨ الحرب ، لمنع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود . ورغم إخفاقها في أول اختبار لها إلّا أنها واصلت مقاومتها ، فشهد الشرق الأوسط سلسلة متصلة من « العواصف » المدمرة . . تورطت فيها ، أو شجعت عليها القوى العظمى .

فقد رأى الاتحاد السوفيتي في ثورة مصر ـ المؤيدة لتحرير الأقطار العربية والمقاومة للأحلاف الأجنبية ـ حليفا طبيعيا يمكن أن يسهم في تدمير الحلقة الأمريكية الوسطى لاحتواء الاتحاد السوفيتي .

ووجدت مصر حليفا لمواجهة إسرائيل ، التي بادرت بصناعة القنبلة الذرية بمساعدة فرنسا . . ولا مبالاة أمريكا . وأصبح عام ١٩٦٧ بداية نظام عربي تحتل فيه دول المال الصدارة . . حتى كرّسته الحرب عام ١٩٧٣ .

وشهد عقد السبعينات تصعيدا للصراع ، فقادت مصر ـ تعاونها سوريا ـ التحدي العربي لإسرائيل . وفي نهاية العقد سقط شاه إيران وسارعت الولايات المتحدة لإبرام اتفاقية سلام مصري ـ إسرائيلي . . وأدى الأمر إلى حرب العراق ضد إيران ، وتدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ، وشكلت الولايات المتحدة قوة الانتشار السريع .

وفى أكتوبر ١٩٨١ صرع التطرف الرئيس أنور السادات ، وعاشت مصر عقد الثمانينات فى ظروف عزلة سياسية فرضتها الدول العربية .

٣ ـ ومنذ منتصف الثمانينات ، جاءت قيادة سياسية سوفيتية تتبنى فكرا جديدا لإعادة بناء المجتمع وتأمين المصارحة ، وتنظيم العلاقات الخارجية على أساس نبذ استخدام القوة وتحبيذ الحوار وتوازن المصالح ودعم الأمم المتحدة . كما أصاب الولايات المتحدة الإنهاك ، فلم تعد مواردها تكفى لإشباع تطلعاتها .

ومنذ منتصف عام ١٩٨٩ ، اجتاحت « الديمقراطية » جبهة الصين ، وفى خريف العام ، انهار النظام الاشتراكى فى دول شرق أوروبا . وفى قمة ١٩٩٠ ، أعلن الزعيمان بوش وجورباتشوف نهاية الحرب الباردة ، وتراجع الاتحاد السوفيتى للدفاع عن وحدة أراضيه ، وتنظيم التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق .

وتسلمت الولايات المتحدة مقاليد القيادة ـ ولو مؤقتا ، بينما اتجهت جهودها إلى الشرق الأوسط . . مقدرة اعتماد العالم الحر على انتظام تدفق موارده من النفط . . فضلا عن التزامها ضمان أمن إسرائيل ..

وأكد الجنرال كولين باول رئيس الأركان العامة الأمريكى ـ فى يونيو ١٩٩٠ ـ أهمية انتشار القوات الأمريكية بحيث يمكنها « عبور الأطلنطى إلى الشرق الأوسط » ، حيث يوجد ٢,٥ مليون جندى مسلحين بـ ٢٢ ألف دبابة ، يمتلك العراق منها عددا ضخما[(١)] .

وفى نفس الوقت كانت مصر والعالم العربى يلتحمان ، تعبيرا عن إمكانية تعايش الأفكار المختلفة تحت عباءة واحدة ، بينما يقترب الشرق الأوسط من أزمتين :

□ **الأولى** : احتلال العراق للكويت بالقوة المسلحة .

□ **الثانية** : إرساء قواعد « إسرائيل الكبرى » مع تدفق الهجرة اليهودية ، فى إطار استراتيجية أمريكية تسعى إلى بناء شرق أوسط، يتوازى مع النظام العالمى الجديد ، وإن اختلف تصديها للأزمتين .

---

١ ـ تصريح للجنرال كولين باول ـ جريدة الحياة ، ٢٤ يونيو ١٩٩٠ .

أولا : أزمة الخليج العربى

٤ ـ فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتاح العراق دولة الكويت ، وبادر بتغيير هويتها الدولية وإدماجها باعتبارها ولايته التاسعة عشرة .

وكان العراق قد طرح شكاواه منذ منتصف يوليو ، حول ديونه للكويت ، وحصولها على ما قيمته ٢,٤ مليار دولار من آبار الحدود . . وبأنها تجاوزت هى والإمارات حصص إنتاجهما مما أسهم فى خفض أسعار النفط . وفشلت مصر والسعودية فى التوفيق بين الدول المعنية .

ولعل العراق ـ بعد نهاية حربه مع إيران ـ قد أصبح يظن أنه أهل لمسئولية أمن المنطقة . ولم تكن قوة الكويت ـ التى لا تتجاوز ١٢٠٠٠ جندى ، أو قوة السعودية ـ التى لا تتجاوز ٦٥٠٠٠ جندى ـ مما يخشى معه مقاومتها لمليون جندى عراقى .

وربما كان العامل الحاسم هو أزمة العراق الاقتصادية ، إذ تهاوى فائضه من ٦٥ مليار دولار ليصبح عجزا يبلغ ٦٠ ـ ٧٥ مليار دولار . وكان إنتاج الكويت كافيا لتعويض العراق عن عجزه .

ولكن الولايات المتحدة كانت راغبة فى إثبات أنها القوة الأكبر ، والقادرة على الحسم وقت الخطر . . دون أن ينسحب الحديث عن تعدد القطبية على القضايا الاستراتيجية ، وأن النظام العالمى يمكن له مواجهة الأزمات الإقليمية سياسيا من خلال الأمم المتحدة . . بينما يواجهها عسكريا من خلال التدخل المباشر .

ولم تكن الولايات المتحدة ترضى عن رؤية العراق قوة عسكرية فى منطقة الخليج ، وتفترض أن يعمل داخل إطار النظام العالمى وأولوياته ، وطبقا لقواعده العامة وفى حدود المسموح به . وربما لم تترك سفيرة الولايات المتحدة لدى الزعيم العراقى الانطباع بمبالاة بلادها بالكويت ، مما شجعه على العدوان .

٥ ـ وكان لهذا العدوان بُعدان : **الأول** تجاه النظام العربى ، **والثانى** تجاه النظام العالمى . وعلى هذا دعت مصر لقمة عربية أدانت العدوان ، وقررت دعم القدرات الدفاعية

السعودية ، وأصدر مجلس الأمن قرارات تفرض العزلة السياسية والحظر الاقتصادى على العراق ، وواصلت أجهزة الإعلام تأليب الرأى العام عليه .

وعززت أمريكا القرارات ببداية حشد لقوانها فى المنطقة . ورغم استجابته للتعاون معها ، فقد آثر الاتحاد السوفيتى تركيز جهده لتحقيق تسوية سلمية ، بينما شاركت بريطانيا حليفا لأمريكا . . وفرنسا حفاظا على مصالحها .

وفضلا عن وقف ضخ البترول العراقى فى خط أنابيبه ، وافقت تركيا على استخدام الولايات المتحدة لقاعدتها الجوية لفتح جبهة ثانية شمال العراق ، كما التزمت إيران سياسة محايدة بعد اعتراف العراق باتفاقية ١٩٧٥ وانسحاب قواته من أراضيها .

ومع استكمال حشد القوات الأمريكية استصدرت الولايات المتحدة تفويضا من مجلس الأمن باستخدام كل الوسائل لتحرير الكويت ، إذا لم ينسحب العراق قبل منتصف يناير ١٩٩١ . وفى فجر ١٧ يناير ، شنت القوات المتحالفة هجمات جويةوصاروخية . وقبيل نهاية فبراير ولمدة ١٠٠ ساعة اقتحمت القوات البرية المتحالفة دفاعات العراق . وقدّر الأمريكيون تدمير ٤٢ فرقة عراقية علاوة على قواعد الصواريخ ومنشآت صناعة أسلحة التدمير الشامل[٢] .

وفى ٢٧ فبراير توقفت العمليات بقرار منفرد من قيادة التحالف . ولكن هذا لم يعن استقرار السلام ، فقد نشبت انتفاضات للشيعة فى الجنوب . . وللأكراد فى الشمال ، مما تم بقدر من التشجيع الخارجى عليها . ويستمر الحظر الاقتصادى وعمليات المجموعات الدولية لتدمير إمكانيات العراق النووية والكيميائية تماما ـ أملا فى إسقاط النظام العراقى ـ بينما يتحمل شعب العراق نقص الأغذية والمواد الطبية .

٦ ـ ولقد خلّف العراق وراءه ٧٢٧ بئرا يبلغ إنتاجها اليومى ٦ ملايين برميل ، وهى تحترق ، بينما جرى إفراغ ١١ مليون برميل فى مياه الخليج[٣] .

---

٢ ـ خسائر القوات العراقية فى الحرب للعميد أ . ح . مراد دسوقى ـ السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩١ .
٣ ـ موقف بترول الكويت ـ جريدة الحياة ، ١٨ مارس ١٩٩١ .

وكان العراق قد تجاهل أن العالم يعيش جو المصالحات الكبرى ، بحيث يد الممكن اتخاذ قرارات جماعية لتفادى صدمتى عامى ٧٣ ، ٧٩ .

فعندما توقف الإنتاج العراقى الكويتى ، طرحت الدول العظمى ٢,٥ مليور يوميا من احتياطيها الاستراتيجى فضلا عن ٢,٥ مليون برميل إضافية انتجتها ا والإمارات .

ولقد رتبت حرب الخليج أضرارا عديدة لبعض دول المنطقة ، فتم تـ ٤٠ مليار دولار لمساعدتها فضلا عن تعويض الولايات المتحدة لمواجهة نفقات حش وخسائر معداتها ، والتى بلغت حسب تقدير الإدارة الأمريكية ٦١ مليار دولار[٤] .

كما رتبت نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة ، نتيجة نزوح عشرات الأل مواطنى الكويت والجنسيات الأخرى ، فخسر ٥٠ ألفا من الفلسطينيين و ١٢٠ مليون دولار تمثل مساعدتهم لأهالى الأرض المحتلة .

أما فى مصر ، فقد نزح مائة ألف مواطن تقدر تحويلاتهم السنوية بـ ٥, دولار ، فضلا عن ازدياد حدة البطالة . أما خسائر السياحة والطيران وعائدات قناة فكانت تعوض بفضل ازدياد الطلب على البترول وارتفاع سعره . وبقيت رهنا لل مدخراتهم البالغة ١٠ ـ ١٣ مليار دولار[٥] .

وعلى المستوى السياسى ، انتهى عهد التوازن فى الشرق الأوسط . و الولايات المتحدة ـ إلى حين ـ بالسيطرة عليه . وكان حشدها المتفوق وتوافر التك الحديثة سببا فى انتصار أمكن به تعويض الإخفاق الأمريكى فى فيتنام .

واستطاع الرئيس الأمريكى أن يدعم سيطرته الداخلية ، ويحقق نجاحات تمهد إلى فترة ثانية من الرئاسة ، كما تتيح للعلاقات الأمريكية الدولية السبيل لتناول الاقتصادية وعلاجها لمصلحة الولايات المتحدة .

---

٤ ـ تكاليف الحرب العراقية للعميد أ . ح . مراد دسوقى ـ السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩١ .

٥ ـ بعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى ـ د . سامى السيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩١ .

وبانسحاب الاتحاد السوفيتى من الشرق الأوسط وهزيمة العراق ، اتجهت الولايات المتحدة لتحقيق مصالحة عربية ـ إسرائيلية . وكان العراق قد فشل مرتين خلال الحرب . . لاستدراج إسرائيل ، بمحاولة ربط تسوية مشاكل المنطقة بترتيب وقوعها زمنيا . . ثم بإطلاق صواريخه « سكاد » على أهداف داخلها . ومن ثم كان التزام الولايات المتحدة بتناول قضية الشرق الأوسط فور الانتهاء من حرب الخليج .

ثانيا : الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

٧ ـ منذ أوائل عام ١٩٩٠ ، أصبح العالم الثالث ـ فى تقدير الإدارة الأمريكية ـ مرشحا للصراعات المسلحة . ولما كان العالم الحر يعتمد على موارد النفط فى الشرق الأوسط ، فقد أصبح من الضرورى أن يحتفظ بعلاقات قوية بدول هذه المنطقة .

وبعد بدء أزمة الخليج ، أفصحت الولايات المتحدة عن المهام التى تقتضى التصدى لها لتحقيق الاستقرار للنظام العالمى الجديد . . وحددت مبادئها على الوجه التالى :(٦)

(أ) إن بناء أمنيا واحدا ليس ممكنا . المنطقة معقدة ، ومصالح الأطراف متنوعة ، وسياسة التحالف فيها هشة .

(ب) تحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى اقتراب مطرد لبناء الأمن ، بخلق شبكة من العلاقات المتكاملة والعمليات والمؤسسات .

(جـ) إن الأمن ليس له بُعد عسكرى فحسب ، بل يجب تسوية المشكلات بتناول البُعد الاقتصادى ، وتقبل الضغوط لمشاركة سياسية أوسع مع تخفيض الصراعات الإقليمية .

(د) العمل على إنهاء انتشار الأسلحة ، والاعتماد على خبرة أوروبا لرسم إجراءات بناء الثقة وترتيبات أمن على نحو فعال .

(هـ) وبعد انتهاء الحرب سيكون المطلوب هو اتخاذ عدد من الترتيبات المتداخلة عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا وسياسيا .

---

٦ ـ مبادىء تحكم الموقف الأمريكى ـ مستر دنيس روس ، نشرة السفارة الأمريكية ، ١٢ أكتوبر ١٩٩١ .

وفى فبراير ١٩٩١ طرح وزير الخارجية الأمريكية تصوره للمهام التى ستتناولها الولايات المتحدة على النحو التالى :(٧)

(أ) أمن الخليج ، بإجراءات أمنية تتحمل دول المنطقة مسؤوليتها ، مع تعاون إقليمى ودولى تشترك فيه الدول الأعضاء فى التحالف .

(ب) ضمان الحدود الموجودة ، وحل المنازعات سلميا وبالتفاوض طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

(جـ) الدول المعنية هى التى تضع وتتفق على هذا الإطار من خلال مجلس التعاون الخليجى ، بما فى ذلك العراق وكذلك إيران .

(د) قوات إقليمية للأمن تحت إشراف الأمم المتحدة وبالتشاور مع كل الأطراف .

(هـ) الحد من سباق التسلح ومنع تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط .

(و) إجراءات بناء الثقة .

(ز) إعادة بناء الكويت والعراق . ووضع برنامج اقتصادى متكامل .

(حـ) استخدام موارد الدول فى المنطقة وخارجها لإعادة البناء والتعمير ، ومعالجة مشكلة ندرة المياه ، ووضع برنامج متكامل للتعاون الاقتصادى ، وإيجاد حل عادل ومصالحة بين إسرائيل والدول العربية والشعب الفلسطينى ، وإقامة سلام على أساس من العدل والثقة المتبادلة .

ومن الناحية العملية ، حدد الجنرال كولين باول ـ رئيس الأركان العامة الأمريكى ـ الإجراءات العسكرية على النحو التالى :

(أ) انتشار قوة بحرية ـ جوية فى البحر المتوسط والخليج العربى مع استبعاد انتشار قوة برية .

---

٧ ـ تصريحات وزير الخارجية الأمريكية ـ لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، الأهرام المسائى ، ٧ فبراير ١٩٩١ .

(ب) إيفاد رئاسة متقدمة من القيادة المركزية الأمريكية إلى البحرين لتمارس التخطيط والتنسيق والتدريب والمشروعات المشتركة .

(جـ) توفير مخازن تتضمن الأسلحة الثقيلة لقوة برية في الأراضي السعودية .

(د) تنظيم شبكة دفاع جوى فوق جميع منطقة الشرق الأوسط .

وأكمل هذه التدابير ، اتفاق دول الخليج على دعم ترتيبات الدفاع فيما بينها مع احتمال إدماج قواتها في قوة مشتركة . كما امتد التعاون الخليجي إلى مصر وسوريا مما نص عليه في إعلان دمشق في ٦ مارس ١٩٩١ .(٨)

كما أبرمت الولايات المتحدة اتفاقا مع الكويت ينظم تعاونهما ، يمكن أن يمتد لباقى دول الخليج . . مع انضمام بريطانيا وفرنسا بإبرام اتفاقات مماثلة مستقبلا .

وعلى المستوى الأوروبى ، يُدرس إمكان تشكيل « قوة رد فعل سريع » ، تضم ٧٠ ـ ١٠٠ ألف جندى بقيادة بريطانية ، للعمل في مناطق التوتر خارج أوروبا . . في شرقها أو الشرق الأوسط .

٨ ـ وفى ١٣ أغسطس ، تضمن تقرير الرئيس جورج بوش إلى الكونجرس الأمريكى عن الاستراتيجية الأمريكية ، أن أسبقية السياسة الخارجية هي الإبقاء على تضامن الحلفاء والأصدقاء من أجل بناء « نظام عالمى جديد »(٩) .

ويتصدر مهام السياسة الخارجية الأمريكية ـ حسب تقرير الرئيس بوش ـ تأكيد الديمقراطية في الاتحاد السوفيتى ، واستمرار ارتباطها المتين بأوروبا . . وترتيب أوضاع الشرق الأوسط . ويؤكد التقرير التحول عن الردع النووى ليصبح للولايات المتحدة قوات أصغر حجما . . وأكثر مرونة للتصدى للانتفاضات الإقليمية حفاظا على التوازنات العسكرية، ولمنع قوى تريد فرض هيمنتها . . ولتنظيم الحلول الدبلوماسية للنزاعات الإقليمية .

---

٨ ـ إعلان دمشق ـ السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩١ .

٩ ـ U.S. Annual Security Strategy Report ـ مقدم من الرئيس جورج بوش ، ١٨ أغسطس ١٩٩١ .

فالمتوقع امتداد عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط حتى ينتهى بتغييرات جذرية . وتقدّر الولايات المتحدة وجود قوى محلية ذات أسلحة حديثة ، وأطماع قديمة . . . وأنظمة تناصر التطرف ، وحكومات ترفض الاعتراف المتبادل . . وتتبنى مطالب إقليمية تجاه أراضى الغير . ويحتم ذلك ضرورة الحفاظ على توازنات إقليمية . . وحل مشاكل المنطقة قبل أن تتحول إلى صراع عسكرى من خلال برنامج يتضمن :

(أ) المساعدة فى وضع ترتيبات أمن إقليمى .

(ب) تغيير نمط التنافس بإجراءات بناء الثقة وخفض التسليح والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل . . وطرق توصيلها .

(جـ) دعم التعاون والانفتاح الاقتصادى ، والتطور نحو المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان .

(د) تحقيق السلام الشامل والوفاق الحقيقى بين إسرائيل والدول العربية ، وإسرائيل والفلسطينيين .

(هـ) انصياع العراق تماما وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن .

(و) تحسين العلاقات مع إيران . . ومتابعة النشاط الليبى .

ومنذ فشل الانقلاب فى الاتحاد السوفيتى فى أغسطس ، استطاعت الولايات المتحدة حيازة حرية عمل أوسع فى منطقة الشرق الأوسط ، يدعمها وفاق مع قيادة الاتحاد السوفيتى . . بينما تواصل هذه القيادة جهودها من أجل إعادة البناء . . على نحو يدعم الديمقراطية واقتصاديات السوق .

ثالثا : ضبط التســليح

٩ ـ كان ضبط التسليح على المستوى الدولى فى منطقة الشرق الأوسط قد بدأ منذ صدر الإعلان الثلاثى عام ١٩٥٠ ، بغرض خلق ظروف توازن القوى فى المنطقة ، هذا

التوازن تصدع جزئيا ببدء الاتحاد السوفيتى إمداد مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٥ بالتسليح ، بهدف دعم قدرتهما الدفاعية وتشجيع مصر على معارضة أحلاف المنطقة .

ومنذ عام ١٩٦٠ ، كشف عبد الناصر عن مفاعل إسرائيل النووى ، وفى عام ١٩٦٧ حذر الرئيس جونسون الرئيس المصرى بأن الولايات المتحدة سوف تشترك فى تسليح إسرائيل . . حتى لا تتخذ قرارا بالتحول نحو الاستخدام العسكرى لنشاطها النووى . ولكن تدل بيانات اليوم ـ عشية مؤتمر السلام ـ « أن إسرائيل تمتلك ما لا يقل عن ٣٠٠ رأس حربى نووى » بما فى ذلك قنابل نيوترونية .

وفى ٢٩ مايو ١٩٩١ ، أصدر الرئيس بوش مبادرته بوقف « انتشار » التسليح النووى ، حيث يقدر أن قرابة ٢٤ دولة نامية قد تصبح لديها صواريخ فى نهاية العقد الحالى ، والعديد منها لديه برامج صناعة أسلحة بيولوجية وكيميائية ونووية . ويضيف . . أنه ليس هناك مكان تتركز فيه مخاطر انتشار الأسلحة النووية أكثر من الشرق الأوسط .

ويقترح الرئيس بوش مبادرة الحد من التسليح ، تتضمن توجيهات حول صادرات الأسلحة التقليدية . . وفرض صعوبات أمام تصدير ما يسهم فى صناعة أسلحة الدمار الشامل ، وتتجه إلى العمل فى مرحلتين : تتضمن **الأولى** « تجميد » الموقف . . ثم **الثانية** فرض حظر مستقبلا على صواريخ أرض / أرض وإنتاج المواد النووية .

ويعتبر الفرنسيون أن المبادرة غير طموحة ، كما أنها تترك لإسرائيل التفوق وإن كان مؤقتا . أما وجهة نظر مصر فتتلخص فى أن المبادرة قد خلت من الإشارة إلى المخزون من أسلحة الدمار الشامل . . وأنه لا يمكن تحقيق خفض التسليح التقليدى فى المنطقة دون أن يرتبط ذلك بشكل وثيق بتحقيق السلام بين الدول المتنازعة .

وفى أغسطس ١٩٩١ ، أكد الأمريكيون أن القضية هى خفض التسليح بصفة عامة ، وأن ذلك لا يقل أهمية عن نزع سلاح الدمار الشامل ، وركزوا على ضرورة تحقيق خفض كبير فى الأسلحة التقليدية . . وإخلاء المنطقة من كل أنواع الصواريخ . . وتحريم الأسلحة الكيميائية على الفور . . ووضع نظام دولى لمراقبة تصدير الأسلحة إلى المنطقة .

وفى منتصف أكتوبر ، اتفقت الدول الخمس الكبرى على الحد من مبيعات الأسلحة

التقليدية ، وتبادل المعلومات عما يتم بيعه من سلاح إلى دول الشرق الأوسط . وينتظر أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق فى يونيو ١٩٩٢ ، بالتعاون مع مصدّرى الأسلحة الآخرين ، المسؤولين عن ١٥ فى المائة من مبيعات الأسلحة التقليدية . أما أسلحة الدمار الشامل فقد نظمها إعلان الدول الخمس فى يوليو بإقامة منطقة خالية منها فى الشرق الأوسط . وبذلك تولت القوى الكبرى الوصاية على دول المنطقة . . مع ترك هامش للتفوق الإسرائيلى .[١٠]

١٠ ـ أما وجهة نظر الإسرائيليين « المعتدلين » ، فتتضمن إجراءات ضبط التسليح فى المنطقة ، بتنفيذ إجراءات بناء الثقة وخفض التسليح التقليدى بما فى ذلك الصواريخ أرض / أرض ، والتفاوض حول التسليح الكيميائى « وغيره » من أسلحة الدمار الشامل . وهكذا يتحقق الاستقرار « بمزيج من التسليح التقليدى وغير التقليدى » . وتتضمن الإجراءات العسكرية المقترحة ما يلى . . تأكيدا لاهتمام إسرائيل بقضيةالأمن :[١١]

(أ) احتفاظ إسرائيل بالتفوق الاستراتيجى إزاء انتشار الأسلحة الكيميائية والصواريخ .

(ب) تبنى عقيدة منع الحرب « بالردع » ويُناقَش التسليح النووى فى إطار سياسى .

(جـ) الإبقاء على عقيدة « توجيه ضربة إجهاض » ونقل المعركة إلى أرض العدو .

(د) تحقيق خفض متوازن ومتبادل ، لتحجيم جيش ,سوريا ومنع العراق من التسليح .

(هـ) إنشاء مركز مشترك لإدارة الأزمات بمشاركة القوتين العظميين .

(و) مشاركة إسرائيل فى ترتيبات الأمن الحالية والنظام الأمنى مستقبلا ، والذى قد يتطلب تعديل ميثاق جامعة الدول العربية .

---

١٠ ـ ضبط التسليح التقليدى ـ الأهرام ، ١٣ أكتوبر ١٩٩١ .
١١ ـ تقدير مجموعة من باحثى إسرائيل ، طُرح بمناسبة « الكويكرز » بجنيف ، أبريل / مايو ١٩٩١ .

(ز) استمرار الأوضاع المتوترة بعد التسوية يفرض أهمية « توازن الرعب » .

١١ ـ إلّا أنه من الضرورى تأكيد أن القدرة العسكرية ليست وحدها عنصر قوة الأمة ، فالاتفاقات ومذكرات التفاهم الاستراتيجى تدعم القدرات الوطنية . ويدخل فى ذلك التبادل والتشاور والتنسيق السياسى ، وازدواجية الجنسية وتسهيل الهجرة الجماعية ، والاحتفاظ بالمخازن فى أراضى الحليف الإقليمى . . وتبادل خبرات البحوث العلمية معه ونقل التكنولوجيا العسكرية إليه وتسهيل تسويق الصناعات الحربية .

ولسنا مغالين فى القول بأن الميزانية العسكرية مضافا إليها القروض والمعونات التى لا ترد تشير بوضوح إلى مستوى الفعالية العسكرية . كما أن العقائد التى تدين بها القوة المسلحة تعد انعكاسا للتطلعات السياسية أو العقائدية ، ويلزم مراجعتها . فمن الضرورى حساب تعدد المصالح والأهداف القومية المشروعة للدول المعنية عند حساب احتياجاتها ، وهكذا يصبح الأمر بالغ الصعوبة .

١٢ ـ يفترض الغربيون أن الحد من التسليح النووى يمكن أن يتم عندما تتحقق تسوية شاملة . . توفر مبررا كافيا للتخلى عن التسليح النووى .

ولما كان احتفاظ إسرائيل بالسلاح النووى ليكون « سلاح ردع » يعوض التفوق البشرى الهائل للدول العربية المجاورة ، لذلك فإن « قبولها» وسط البحر العربى ـ عندما يتدعم عمليا ـ يصبح الشرط الأساسى لتفكير إسرائيل فى التخلى عن سلاحها النووى .

نذكر أن رئيسة وزراء بريطانيا قالت إن حيازة حلفى الأطلنطى ، ووارسو للأسلحة الذرية كان سببا فى أن تنعم القارة بالسلام . إن حيازة طرف واحد لها سيدفع دائما الطرف الآخر إلى إحرازها لضمان التعادل . . ويمكن أن يقود ذلك إلى الحرب .

كما أن موقف إسرائيل لن يُسْمح له بتجاهل مبادرات القوى الكبرى . ففى نهاية سبتمبر أعلن الرئيس بوش مبادرة تضمنت القرار بتدمير ١٣٠٠ قاذف صواريخ ، وإزالة الصواريخ قصيرة المدى . وفى أكتوبر قرر وزراء دفاع حلف الأطلنطى خفض ترسانتهم النووية التكتيكية خلال ٢ ـ ٣ سنوات بمقدار ٨٠ فى المائة .

ومع ذلك ، فإن سياسة الولايات المتحدة هى عدم إضعاف إسرائيل عسكريا . . أو عزلها سياسيا .

رابعا : النزاع العربى الإسرائيلى[1]

١٣ ـ كان عدم تحقيق تسوية سياسية عام ١٩٤٩ ـ عقب توقيع اتفاقية الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل ـ اعترافا من الطرفين بأن نتائج الحرب لم تكن ترقى إلى مستوى تطلعات أى منهما ، لاعتبارات تعكس الظروف الدولية . وعلى ذلك ، لم يعد مناص من تأجيل تحقيق تسوية سياسية إلى حين تتوافر الظروف المناسبة .

وخلال أربعين عاما . . تطور الموقف العربى من القضية الفلسطينية ، متراجعا عما كان عليه فى الستينات عندما رفض الفلسطينيون أى تسوية . ففى السبعينات قبلوا بمبدأ الدولة العلمانية التى تضم العرب واليهود . . وأخيرا قبلوا فى عام ١٩٨٨ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ متضمنا الاعتراف بإسرائيل .

وفى نفس الوقت ، ومع تحول ميزان القوى لمصلحتها ، حولت إسرائيل موقفها عن مشروع آلون القاضى « بالتقسيم الإقليمى » مع استمرار السيطرة على نهر الأردن ، إلى مشروع الجنرال ديان القاضى « بالتقسيم الوظيفى » . . فتتداخل اعتبارات الأمن (لإسرائيل) والسيادة (للأردن) .

وأخيرا ، لم تقبل إسرائيل التفسير الأمريكى للقرار ٢٤٢ ، باعتباره يعكس صياغة « الأرض مقابل السلام » . . والذى كان يعد « حلا وسطا » . وطرحت رأيها بأن قبولها « مبدأ التفاوض » إنما هو الحل الوسط المنشود . وكان يشجعها على ذلك تدفق الهجرة . . والتسليح النووى . . والدعم المالى .

ولكن الدول العربية التى شاركت فى حرب الخليج جنبا إلى جنب قوات التحالف ، اعتبرت أنها قد دفعت ثمنا باهظا يتجاوز هدف تحرير الكويت . . يؤهلها للمطالبة بإرساء السلام فى فلسطين . . فضلا عن الخليج . ومن ثم فقد كانت تعتبر أن ممارسة أمريكا « للسلطة » تلقى عليها « بالمسؤولية » عن تحقيق السلام من قاعدة الحياد .

وكانت الولايات المتحدة عند وعدها بتناول قضية الاحتلال الإسرائيلى فور انتهاء حرب الخليج ـ آخذة فى الاعتبار تحييد الاتحاد السوفيتى . . وضرورة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط ضمن النظام العالمى المقبل ، فضلا عن رغبتها التفرغ للانتخابات الرئاسية ومعالجة حالتها الاقتصادية / الاجتماعية خلال عام ١٩٩٢ .

١٤ ـ وفى أعقاب ثمانى رحلات إلى منطقة الشرق الأوسط . . أمكن لوزير

الخارجية الأمريكى التوصل إلى حد أدنى من الفهم المشترك . . يسمح بتقديم دعوة بوش وجورباتشوف لحضور مؤتمر للسلام يعقد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ فى مدريد ، تحت إشراف القوتين العظميين ، لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة تتضمن :[١٢]

(أ) عقد مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين : بين إسرائيل والدول العربية ، وبين إسرائيل والفلسطينيين على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

(ب) تبدأ المفاوضات « الثنائية » المباشرة بعد ٤ أيام من افتتاح المؤتمر . الأطراف الراغبة فى حضور المفاوضات « المتعددة الأطراف » تجتمع بعد أسبوعين . وتتركز المفاوضات حول « قضايا المنطقة » المتنازع عليها . . مثل الرقابة على التسليح والأمن الإقليمى والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية . . وغيرها .

(جـ) الحكومات المدعوة هى إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ، وتتم دعوة الفلسطينيين « كجزء من الوفد الأردنى ـ الفلسطينى » .

- وتدعى مصر مشاركا ، بينما يدعى الاتحاد الأوروبى مشاركاً جنبا إلى جنب القوتين العظميين .
- توفد الأمم المتحدة مراقبا يمثل الأمين العام ، كما يدعى مجلس التعاون الخليجى لإرسال أمينه العام كمراقب .
- تدعى دول مجلس التعاون الخليجى للمشاركة فى المفاوضات الخاصة بالقضايا المتعددة الجوانب .

(د) تقييد دور المؤتمر بالنسبة لنتائج المفاوضات ، ولا يعقد مرة ثانية إلّا بموافقة جميع الأطراف .

(هـ) المفاوضات بين إسرائيل ، والفلسطينيين المشاركين فى الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك ، تستهدف الوصول إلى ترتيب حكم ذاتى مؤقت يستمر ٥ أعوام . وتبدأ فى العام الثالث بعد سريان الحكم الذاتى مفاوضات هدفها تقرير الوضع النهائى .

---

١٢ ـ دعوة الرئيسين الأمريكى والسوفيتى لحضور مؤتمر مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ ـ جريدة الحياة ، ٢٤ أكتوبر ١٩٩١ .

ويلاحظ أن الاتجاه الدولى يأخذ فى الاعتبار أن إقامة سلام « حقيقى » تستلزم دراسة المسائل « الإقليمية » والاتفاق حولها بهدف كسر جمود الشكوك وعدم الثقة .

١٥ ـ ويرى « المعتدلون » من الإسرائيليين أن خلق الثقة يتطلب :(١٣)

(أ) اتخاذ إجراءات عسكرية بإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، واستخدام إمكانيات طرف ثالث لتوفير وسائل الإنذار والإستطلاع الجوى .

(ب) التعاون الاقتصادى فى إطار تسوية سلمية ، بين الدول الثرية بشريا وتلك القادرة ماليا . . وتحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدنى ، وقيام سوق مشتركة إقليمية .

(جـ) توفير حاجات إسرائيل من مياه الأنهار العربية ، والتعاون فى توزيعها لسد حاجات الدول المعنية ، والتعاون فى تنفيذ المشروع التركى حول « أنابيب السلام » للمياه .

(د) تطوير العلاقات بين السلطة الدينية والدنيوية فى البلاد العربية ، ووضع مستوى إقليمى لحقوق الإنسان ، وتحقيق التعددية السياسية لقيام الديمقراطية .

(هـ) دعم العلاقات الثقافية العربية ـ الإسرائيلية ، بتعاون الجامعات ومعاهد البحث وتبادل خبرات الزراعة . . ومناقشة مسائل الدين والسياسة والتاريخ واللغة .

وكانت إسرائيل قد وجهت « أفكارا ومقترحات » إلى دول الاتحاد الاقتصادى الأوروبى حول المشروعات الاقتصادية الإقليمية التى تسبق الحل السلمى ، باعتبار أن العلاقات الاقتصادية هى أساس السلام فى المنطقة . وتناولت المقترحات أهمية البدء

---

١٣ ـ « المعتدلون » الإسرائيليون ـ انظر فقرة (١١) السابقة .

بمشاريع صغيرة أردنية ـ مصرية ـ إسرائيلية ، بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادى الأوروبى .(١٤)

وتشير المقترحات إلى مشروعات يمكن تحقيقها فى مجالات الزراعة ، واستخدام الطاقة الشمسية والهوائية لتوليد الكهرباء ، والتعاون فى استغلال المياه المتدفقة إلى نهر الأردن وفى سيناء ولتحلية مياه البحر فى غزة ، ثم العمل المشترك على حماية البيئة فى البحر الميت وخليج العقبة والبحر المتوسط ، وإقامة السلطة التى تشرف عليها .

وتتطلع المقترحات الإسرائيلية إلى مشاركة الاتحاد الأوروبى فى هذه المشروعات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . ويتفق ذلك مع إشارات أمريكية صدرت حول إنهاء المقاطعة العربية ، وبحوث تجرى حول ما يتعلق بقرارات المقاطعة ، على أساس مقترحات تقدمت بها الكويت إلى مجلس التعاون الخليجى .(١٥)

١٦ ـ ومع كل الأمل المعقود على مؤتمر مدريد ، فقد حذر الرئيس بوش من المبالغات ، وطلب عدم انتظار حل « فورى » للنزاع . كما لم يبد وزير خارجيته بيكر التفاؤل بتصريحه عن استحالة توقع ما يسفر عنه المؤتمر . كما أن الاتحاد الأوروبى لم يبد التفاؤل .

ويرجع ذلك إلى الهوة الواسعة التى تفصل بين موقفى الطرفين . . العربى ، والإسرائيلى . فيطالب شامير بعدم مناقشة موضوع « القدس » . . واستمرار بناء المستوطنات فى الأرض المحتلة ، ويعلن وزير خارجيته أن أساس أى اتفاق مع سوريا هو بقاء إسرائيل فى الجولان . وعززت إسرائيل تصريحات المسؤولين بمبادرات تؤكد بها تفوقها العسكرى وإصرارها السياسى .

وقرر رئيس الوزراء الإسرائيلى أن يرأس بنفسه وفد بلاده للمؤتمر ، كما اختار رؤساء لجانه الثنائية من « الصقور » ، مما يزيد الاقتناع باتجاه إسرائيل إلى التخلى عن الدبلوماسية والالتزام بمواقف صلبة . ولكن من ناحية أخرى يصعب على إسرائيل التضحية

---

١٤ ـ مذكرة مقدمة إلى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ـ جريدة الحياة ، أكتوبر ١٩٩١ .
١٥ ـ اقتراح كويتى لدراسة الحظر الاقتصادى ـ جريدة الحياة ، أكتوبر ١٩٩١ .

بموافقة أمريكا على إقراضها مبلغ ١٠ مليارات دولار لتوطين المهاجرين وخلق وظائف لهم ، فيما لو استمرت معارضتها للمبادىء التى أقرتها الولايات المتحدة للتسوية ..

أما الجانب العربى فقد حزم أمره ، واجتمع وزراء خارجية « دول الطوق » ، والاتحاد المغاربى ، ومجلس التعاون الخليجى فى دمشق لبلورة موقف عربى واحد يقوم على أساس « الأرض مقابل السلام » . . وحق تقرير المصير لشعب فلسطين . بينما طلبت سوريا عدم بدء المباحثات الإقليمية قبل إحراز تقدم « ملحوظ » فى المفاوضات الثنائية . وهذا التعبير يعنى فى المفهوم العام . . الاتفاق حول **المبادىء** التى تحكم التسويات الثنائية جميعا . مع التحفظ بالنسبة لاحتمال مناقشة بعض الموضوعات . . ومكان مناقشتها . . والأسبقية التى تحتلها هذه المناقشة .

خامسا : اعتبارات مـــؤثرة

١٧ ـ الأسباب التى أدت إلى الحروب العاصفة

(أ) صراع القوى الاستعمارية

نقلت القوى الاستعمارية الكبرى صراعها من أوروبا إلى العالم الثالث ، وبصفة خاصة إلى الشرق الأوسط حيث تنافست على موارده وأسواقه . . وعلى مركزه الاستراتيجى وإمداده بـ ٨٥ فى المائة من مطالبه من الأسلحة . وخلال ٨ سنوات قدرت قيمة نصيب السعودية والعراق منها بـ ٩٠ مليار دولار . . لم تتح من أجل التنمية الاقتصادية .

وخلال أزمة الخليج . . توارى الاتحاد السوفيتى ـ مرحليا ـ فخلق بذلك فراغا . . وأخل بالتوازن ، على نحو سمح للولايات المتحدة بشغله عسكريا بصورة مباشرة وسياسيا من خلال مجلس الأمن ، وإنهاء عقدة فيتنام . ولكن النجاح يرتب مسؤوليات دولية تتطلب ممارستها بحياد ، لا يترك مبررا لصدام جديد فى المستقبل .

ويواجه الاتحاد السوفيتى صراعا بين قوى المركزية واللا مركزية ، مما يمكن أن يرتب عدم الاستقرار لعدة سنوات . . إن لم يفض للحرب الأهلية .

وتتحرك أوروبا نحو وحدتها الاقتصادية والسياسية والدفاعية ، بتنفيذ اقتراح « قوة رد فعل سريع » للعمل خارج أوروبا الغربية . . وتشكيل الفيلق الفرنسى / الألمانى . وتبرز قوة الاتحاد الأوروبى بعد اتفاقه مع مجموعة « الإفتا »(*) لتكوين مجموعة تضم ٣٨٠ مليون مواطن ـ مما يعجّل باندماج دول شرق أوروبا فيها ، لتصبح أوروبا منافسا خطيرا ـ اقتصاديا ـ للولايات المتحدة خلال سنوات .

(ب) القــوى الإقليميـــة

ولقد استند العالم الغربى إلى القوى المطوقة للعالم العربى لاحتوائه وإخضاع حركته للسيطرة عليه . فكانت إيران الشاه . . وتركيا العلمانية . . وإسرائيل الصهيونية . . وإثيوبيا الإفريقية ، قوى حفظ التوازن فى المنطقة إذا ما غاب عنها الدعم الغربى ـ على نحو ما أعلنه جوردون ووكر البريطانى عام ١٩٦٤ .

واستمر الصراع ضد إسرائيل أربعة عقود . . والصراع ضد إيران خلال عقد الثمانينات ، بينما تقف تركيا منذ حرب الخليج موقف القوة المنحازة للعرب ، وتستثير الصدام مع الأكراد ، وتتمزق إثيوبيا والصومال . . ويتأرجح مصير جيبوتى والسودان .

وإذا كان الصراع مع إسرائيل يحتل الصدارة فى العمل من أجل تسويته ، فإن احتمالات انفجار الموقف على حدود تركيا . . وفى منطقة الخليج . . وفى قرن أفريقيا ليس مستبعدا ، الأمر الذى يحتم المتابعة الدقيقة . . والتشاور والتنسيق مع القوى المعنية بالاستقرار والسلام .

(جـ) طبيعة دول المنطقة وشعوبها

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأنها « سريعة الالتهاب » ، يصعب التكهن بما تقرره دولها التى تفتقر إلى المؤسسات . . مما سمح باستبقاء القيادة السياسية فى يد الزعامة الوطنية التى تتمتع بسلطة كاملة منفردة .

(*) الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

ولقد أدى غياب المؤسسات إلى ضعف قدرة القيادات السياسية على الحصول على معلومات صحيحة . . وتحليلها على نحو صادق ، ومن ثم حرمها النصيحة المخلصة بالإجراءات التى تتخذها . . أو لا تتخذها ، فانزلقت إلى الهزيمة .

كما ساعد على ذلك . . التورط فى أزمات اقتصادية بسبب سوء الإدارة ، أو الكرامة والعزة . . وتراكم الديون الخارجية وتردى مستوى المعيشة ، مما أدى إلى الحرب خلاصا من المشكلات الاجتماعية .

وتتطلب مواجهة ذلك أهمية المرونة فى الحركة . . واستمرار الحفاظ على عدد من الخيارات لاستمرار المسيرة .

(د) التباين بين الدول العربية

ويبدو واضحا فى مختلف المجالات ، فيفرق بينها الثراء والفقر . . والقوة والضعف . . التقدم والتخلف . . والوفرة والعجز السكانى ، وذلك فضلا عن تعدد القوميات التى ترتب عليها انعدام الانسجام فى البلد الواحد مما يطيح باستقراره .

كما خلق الاستعمار فى تقسيمه للأرض العربية ـ عقب سقوط الأمبراطورية العثمانية ـ مشكلات حدود بين الدول . . جعل منها مصدرا لدعاواها ومطالبها . . ومن ثم لصدامها .

ولقد بقيت جامعة الدول العربية على تنظيمها الموضوع فى منتصف الأربعينات ، لاستيعاب ١٤ دولة استقلت خلال العقود التالية . ولم تسارع الدول العربية بتطويرها لتستجيب للمتغيرات الدولية والإقليمية والقطرية .

ولهذا أصبحت هذه الاعتبارات مصدر خلافات ومتاعب للعالم العربى . فكانت صدمات مفاجئة . . وانقلابات اتسم بها عهد التحرر ، عصفت بقيم واهتمامات فات وقت صلاحيتها . وأصبح من الحيوى إزالة هذا التباين فى مختلف مجالاته كلما كان ذلك ممكنا .

١٨ ـ أهداف العمل العربى

(أ) من الضرورى تحقيق نهاية مُرضية لأزمة الخليج توفر :

- رفع المعاناة عن الشعب العراقى ووحدة أراضيه وتعاونه مستقبلا فى إطار قوة الخليج العربى للحفاظ على التوازن . ويرتبط بذلك تأمين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بعدم حيازته القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، لحرمانه القدرة على معاودة المغامرة .

- استكمال ترتيبات أمن دول الخليج العربى ، من حيث استقرار رأيها حول تشكيل قوة من ١٠٠ ألف جندى ، فضلا عن القوى المحلية ، وتوفير أسلحة هجومية للمملكة العربية السعودية على نحو ما تطالب به ، وترتيب تنفيذ إعلان دمشق على نحو يكفل فعالية الإجراءات التى تضمنها لنجدة المنطقة ، مما ينفى الحاجة للتعاون مع القوى الغربية .

(ب) تأكيد الاتجاه العربى الحالى نحو إسرائيل ، والذى يدرك التغيرات الدولية وما تنم عنه ، ويعترف بها ويتحول تدريجيا للوفاق معها ، والقبول بها حتى إذا لم ترق لمستوى تطلعاته ، أملا فى أن تسفر عمليات البناء عن دعم قدراته الذاتية لتطوير ما تحقق اليوم فى مستقبل غير بعيد . ويحتم ذلك أن يُترك الباب مفتوحا اليوم أمام جميع التفسيرات للنتائج التى سيتم التوصل إليها ، حتى يظل إمكان المغادرة ميسورا فى المستقبل .

(جـ) تحقيق تسويات فى القرن الإفريقى لإنهاء الحرب الأهلية فى السودان فى إطار وحدة أراضيه ، ودعم اتفاق السودان ـ إثيوبيا الأخير تأكيدا لمصالح كل منهما وإسهاما فى تحقيق أهدافه المشروعة ، مع تأمين حاجات مصر المائية من إثيوبيا لمواجهة المستقبل ، وحياد المنطقة بصفة عامة بالنسبة لكل نفوذ غير إفريقى يمكن أن يحيل حاجة مصر للمياه إلى موضوع ابتزاز مرتبط بمفاوضات الشرق الأوسط .

(د) وعلى المستوى الداخلى للدول العربية ، التحرك حسبما تسمح الظروف لتحقيق قدر من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مستقبلا ، وتنسيق القدرات العربية فى إطار تجمعات إقليمية (خليجية ـ مغاربية ـ شرق إفريقية) ، مع

توفير قوة ردع ذات مصداقية لتأمين الأرض والمصالح العربية ، عن طريق تنسيقها على المستوى العربى العام من خلال جامعة الدول العربية .

وينبغى دعم قدرات العالم العربى فى المجالات التالية :

ـ **العلمية** ، وبخاصة من حيث استخدام الذرة فى الأغراض السلمية .

ـ **الصناعية** ، وتتصدر القائمة الصناعة العسكرية لتوفير احتياجات التسليح .

ـ **الاقتصادية** ، بتدعيم قدرات الأسواق المشتركة كأساس لوحدة مستقبلية ، مع التركيز فى مرحلة أولى على تدبير الغذاء الكافى للشعوب .

(هـ) أسبقيات التسويات و:وقيتها

إن اعتماد تسويات خلال ٥ سـ وات ، من حكم جمهورى فى الولايات المتحدة ، تمكن جورج بوش من العمل بحرية أوسع لتحقيق السلام العادل ، يتوقف على استمرار الالتزام الدولى للفوتين العظميين ومواصلة قود الدفع الحالية الناشئة عن حرب الخليج .

فخطورة الموقف فى الاتحاد السوفيتى بسبب احتمال فقد السيطرة على التسليح النووى ، يرغم الولايات المتحدة على المسارعة بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط ، لكى تتفرغ لمواجهة المشاكل فى الاتحاد السوفيتى . . بل ربما « العمل » من قاعدة الشرق الأوسط إن لزم الأمر لدعم قوى الإصلاح . . أو مواجهة الجمهوريات المستقلة .

ومن ثم يمكن ترتيب أسبقيات العمل بتسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى داخل السنوات الخمس ، متزامنة مع تسوية ترتيبات أمن منطقة الخليج والأوضاع العراقية ، مصاحبة للتغيير السياسى والاقتصادى فى العالم الغربى .

١٩ ـ مبادىء عامة تحكم التسويات فى الشرق الأوسط

(أ) العالم العربى فى نطاق الشرق الأوسط . . عالم متكامل ، يعتمد استقراره على اعتماد دوله المتبادل . . وعلى تعاونها معا ، ومن ثم على توازن مصالحها السياسية

والاقتصادية والأمنية والاجتماعية ، ولهذا فإن اختلال العلاقة بينها فى واحد من هذه المجالات ينعكس على المجالات الأخرى ، مما يقتضى إحكام علاقاتها فيها جميعا .

(ب) منطقة الشرق الأوسط ذات نطاقين :

الأول ، يشمل الدول العربية فى المنطقة . . وهى الجناح الآسيوى من العالم العربى ، حيث تتركز أخطر التحديات .

الثانى ، ويشمل تركيا وإيران وإسرائيل ـ حيث المصدر الرئيسى للتحدى المباشر للمجموعة العربية ـ لاعتبارات دينية . . أو تاريخية . . أو أمنية وأيديولوجية .

واستقرار منطقة الشرق الأوسط يتوقف على تنظيم علاقات النطاقين .

(جـ) أى تسوية لترتيبات الاستقرار يجب أن تبدأ على المستوى العربى الثنائى ، يليها فى مرحلة تالية بناء الطابق الثانى الإقليمى بقضاياه .

وتعتبر أى ترتيبات تمت حتى الآن ، إجراءات « وقتية » لسد الفراغ الراهن إلى أن تحل محلها الإجراءات العربية ، ومن ثم يمكن إنهاؤها .

(د) « الاستقرار » يرتبط بالأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ولذا فهو ليس تعبيرا « استاتيكيا » . . بل « دينامى » يستهدف التغيير .

ومن الضرورى الاعتراف بالواقعية وعدم القفز إلى النتائج ، والالتزام بأهداف تكفى الموارد المحلية لتحقيقها ، والتقدم فى مراحل متتالية لتحقيق التغيير

(هـ) إن تعقد الأمور وتعددها . . وصعوبة التكهن بالأحداث ، تفرض أن تتم التسوية عبر مدة طويلة زمنيا . واتباع سياسة مرنة ، وإدارة الأزمة على نحو يسمح بالتحول حسبما يتطلب الأمر . ومن المفيد تحقيق نجاح سريع قبل نهاية عام ١٩٩١ ، مما يوفر قوة دفع لمؤتمر السلام ، ويدعم الثقة فيه ويستبعد الشك فى أهدافه .

(و) ضرورة التزام الحرص فى ترتيبات التعامل ، فلا يسمح بفتح أبواب العالم

العربى أمام قوى المنطقة قبل أن يشتد عوده ـ سياسيا واقتصاديا ـ مع استبعاد التعامل فى مجالات « الأمن » . . أو « الثقافة » مع أى من القوى الإقليمية ، حفاظا على تراث العالم العربى وأمنه ورخائه .

سادسا : دور مصر فى تخطيط وتنفيذ خطة العمل

٢٠ ـ تاريخ مصر هو تاريخ الشرق الأوسط ، فلم يكن هناك حدث جوهرى فى المنطقة لم تشارك فيه مصر ، وساعد على ذلك موقع مصر الجغرافى وتطورها السياسى والاقتصادى والعلمى ، مما جعل منها مركزا للحركة الوطنية منذ أوائل القرن التاسع عشر .

ومنذ منتصف القرن العشرين قادت مصر حركات الحرية السياسية والاقتصادية ضد القوى الامبريالية فى العالم العربى خاصة ، وكان هدفها هو الدخول فى مواجهة حاسمة مع إسرائيل .

واستمرت مصر فى ممارسة مسؤولياتها تجاه العالم العربى خلال عقد الثمانينات عندما فُرضت عليها العزلة السياسية . وهكذا قادت مصر جهود العالم العربى المعارض للعدوان خلال أزمة وحرب الخليج . وألقى ذلك على كاهلها عبء توضيح الأهداف وتخطيط المسيرة وتحديد المراحل وتعبئة الموارد العربية ، لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها والسلام العالمى .

وتتمتع مصر للقيام بمهمتها بعدد من الصفات ، فهى تلتزم بالواقعية والاعتدال ، وتؤهلها لذلك حركتها الدائبة نحو تحقيق استقرارها الداخلى بتطوير الديمقراطية ودعم اقتصادها دون التخلى عن استقلاليتها لتصبح « نموذجا » يقتدى به . وبذا يمكنها التقريب بين دول المنطقة ولعب دور الوسيط .

٢١ ـ وتخوض مصر « معركة » التسويات السياسية السلمية التى يقتحمها العالم العربى اليوم . وأول ما تعنى به هو أنها تعتبر هذه « المعركة » قضية حياة أو موت بالنسبة للعالم العربى ومستقبله ، وأن الاسترخاء فى الإقدام عليها والتعثر فى التخطيط لها ومتابعتها ستكون له نتائج سلبية لأجيال مقبلة .

ومسؤولية مصر تحتم عليها المشاركة فى مختلف مجالات العمل العربى ، والمشاركة فى مختلف مراحل العمل فى كل مجال منها ، ابتداء من تحقيق التضامن وحمايته والتخطيط المبنى على دراسات دقيقة . . والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية . . وطرح خبراتها التاريخية ، وإلقاء ثقلها كلما تطلب الأمر .

ويكمِّل جهد مصر على الجبهة الخارجية بناء مؤسساتها ـ خاصة للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتها ، وحسن تقديرها للخيارات المتاحة لها ، وأسلوبها « البراجماتى » فى معالجة الأزمات والتعامل مع أطراف الأزمات . . وبناء القدرة الذاتية للتفاوض سياسيا واقتصاديا .

٢٢ ـ وتحقيقا لتسوية قضايا الشرق الأوسط حسب أسبقيتها ، يُقترح العمل على أساس مسؤولية الإدارة الأمريكية الجمهورية حتى منتصف التسعينات ، وتقديرها للدور المصرى والعربى المدعم للسياسة الأمريكية ـ بتحفظات ـ نحو الشرق الأوسط :

(أ) مع قبول مصر للسياسة الدولية الراهنة فى منطقة الخليج وضرورة استقرار تدفق البترول من دول الخليج . . ينبغى لها أن تعمل على :

- استكمال ترتيبات أمن منطقة الخليج ودور مصر وسوريا على نحو ما أقره إعلان دمشق ، وإضافة العراق مستقبلا للتجمع .
- تطبيع علاقات مصر بكل من إيران وتركيا ، تأكيدا لدورهما المشروع وحفاظا على التوازن المطلوب فى علاقاتهما العربية .

(ب) إرساء السلام فى القرن الإفريقى كعامل مساعد لاستقرار مصر ، والتكامل مع السودان . . والتعاون مع إثيوبيا ودعم اتفاقية الصداقة بينهما ، وترتيب اتفاقيات للمياه تستجيب لمطالب مصر منها . . بالتعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا عن طريق التشاور والتنسيق وتخطيط الاقتراب . والاعتراف باستقلال إريتريا ، واستقرار أوضاع الصومال . . والوفاق الداخلى فى جيبوتى .

٢٣ ـ النزاع العربى ـ الإسرائيلى

يتم الاقتراب الحالى من تسوية هذا النزاع من منطلق التشاؤم فى إمكان التوصل سياسيا إلى تسوية مُرضية . إلّا أن علينا أن نأخذ فى الاعتبار التزام القوتين العظميين بإنجاح المفاوضات ، وما تضمنته تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول عناصر التسوية ، وتضامن الجبهة العربية الذى تأكد فى دمشق . وأخيرا فإن حاجة إسرائيل إلى التسوية السياسية والتعاون مع العالم العربى لضمان بقائها . . أكثر من حاجة العرب إليهما .

وإضافة لذلك ينبغى توظيف قدرات مصر بتقديم خبراتها عن التفاوض مع إسرائيل وتقييمها لشخصياتها ، وبالتأثير على رأيها العام من خلال التنظيمات المعتدلة فيها ، و « تطبيع » علاقاتها بإسرائيل . . والانتقال إلى وضع أكثر « دفئا » من السلام « البارد » الذى يسود علاقات البلدين حاليا .

ويتفق الرأى بالعمل على طريق مزدوج : الأول ، يتعلق بتسوية إسرائيلية ـ فلسطينية . والآخر . بتسوية عربية ـ إسرائيلية .

- وتتحقق التسوية الفلسطينية ، من خلال مرحلتين يتم فى أولاهما قيام الحكم الذاتى لمدة ٥ سنوات ، تنتهى بممارسة تقرير المصير للفلسطينيين . وفيما بين المرحلتين سيكون مفيدا و ضروريا بناء القوة الذاتية للشعب الفلسطينى بما فى ذلك سكان الداخل .

- وخلال المدة الفاصلة بين المرحلتين ، تتم تسوية سورية على غرار اتفاق السلام المصرى ، وتحقيق تسوية مع لبنان تؤكد سيادته على أراضيه .

٢٤ ـ وبتحقيق الاتفاق حول تنظيم هاتين المرحلتين . . تكون المنطقة قد صعدت إلى مستوى الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية ، ويمكن **عندئذ** عقد « المؤتمر الإقليمى » لدول الشرق الأوسط **عامة** لتسوية المسائل الإقليمية .

إلّا أننا نتحفظ بالنسبة للمشروعات « الإقليمية » التى تضمنتها دعوة القوتين العظميين ، فابتداء لا يمكن دراستها قبل إنهاء المباحثات الثنائية ، مع ملاحظة :

ـ إن الرقابة على التسليح تجب دراستها باعتبار إسرائيل قوة نووية صغيرة ، وأن هذا يخلق عدم استقرار والرغبة لدى دول أخرى بحيازة هذا السلاح . كما تتصل حيازة التسليح النووى باحتمالات التلوث نتيجة للحوادث .

ـ موضوع اللاجئين العرب مرتبط بموضوع الهجرة اليهودية ، ومن ثم ينبغى الأخذ فى الاعتبار طاقة فلسطين الاقتصادية . وإن الاتفاق على المياه رهن بتسوية موضوع الهجرة . . ووضع صياغة متوازنة تكون المستوطنات من عناصرها .

ـ من الضرورى عدم التورط ببحث موضوع « الأمن الإقليمى » ، فيما يتجاوز التزامات المفاوضات الثنائية إلى أن يتقرر إنهاء الترتيبات الثنائية .

ـ كما أن العلاقات الاقتصادية لا ينبغى لها أن تبحث ما لم تتحقق أهداف المباحثات السياسية الثنائية على مستوى دول الطوق والشعب الفلسطينى .

ـ استبعاد مناقشة المسائل الثقافية .

ويتوقف ضبط التسليح النووى على ما يتحقق دوليا من الوصول إلى أحكام تنظم حيازة الأسلحة التكتيكية . ومن الحيوى للدول العربية ، ومصر خاصة ، المبادرة باستخدام الذرة للأغراض السلمية حتى تتوافر لها الإمكانات العلمية فى عصر لا يعترف بغير العلم والتكنولوجيا .

أما فيما يتعلق بالتسليح التقليدى ، فمن الطبيعى أن لا تتجاوز قدرات أى دولة من الناحية الدفاعية الوفاء بالتزاماتها المختلفة .

ويلزم مراجعة إمكانات الصناعة الحربية الإسرائيلية ، والاتفاقات الاستراتيجية التى أبرمتها إسرائيل وتبادل البحوث العلمية ونقل التكنولوجيا وتعاون المخابرات معها .

كما يلزم تعديل العقيدة العسكرية الإسرائيلية عن الأمن والحرب ، وتغيير عقيدتها حول السيطرة على المنطقة .

٢٥ ـ ويدعم العالم العربى دور جامعة الدول العربية البنّاء ـ التى يرأسها وزير

خارجية مصر الأسبق ـ كمؤسسة يمكنها النظر بسرعة وكفاءة فى الأحداث المفاجئة وتسوية المشكلات المسببة لها . كما قد يتطلب الأمر إجراء تعديلات لميثاق الجامعة لترتيب التزامات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى . فمن الحيوى أن تصبح المرونة أساسا فى تطبيق هذه الالتزامات بالنسبة للمجالس التى تحقق أهداف « دون الإقليمية » .

ففى المجال الاقتصادى أسهمت أحداث عقد الثمانينات فى تراجع التكامل العربى ، ثم جاءت حرب الخليج فأضافت للتمزق العربى مما يفرض اتخاذ إجراءات لمقاومته ، ضمن إطار تعاون عربى يمتد إلى قضايا التنمية الاقتصادية ومعالجة اختلال الدخل والحد من مديونية بعض الدول ، وينظم انتقال القوى العاملة ، ويعالج عجز المواد الغذائية ويواجه مشكلات البيئة عن طريق الإسهام فى سوق مشتركة وتقليص الاندماج فى الاقتصاد العالمى .

ويمكن اقتراح تحقيق التضامن الاقتصادى من خلال ٣ مجالات :

ـ **الصناعة العسكرية** ـ وتطويرها لخدمة احتياجات الدفاع . . من قاعدتها فى مصر ، وتحويلها لصناعة مدنية فى ظروف مناسبة .

ـ **الصناعة البتروكيماوية** ـ تستوعب قدرا متزايدا من الإنتاج البترولى ، وتنشأ على ساحل المتوسط فى مواجهة أوروبا .

ـ **الصناعة الغذائية** ـ باستغلال إمكانيات السودان الطبيعية بما يكفى استهلاك العالم العربى .

ولهذا الغرض يمكن استغلال الفوائض المتراكمة ـ خاصة للدول المنتجة للبترول ـ بدلا من توظيفها فى ودائع أجنبية . وذلك أملا فى أن يصبح هذا العقد . . هو « عقد التنمية » للدول العربية ، يهيىء له صدور قوانين تنظم انتقال وحقوق اليد العاملة ورؤوس الأموال .

٢٦ ـ وتستهدف خطة العمل المصرية تصفية الوجود العسكرى الأجنبى الراهن فى المنطقة ـ مع الاعتراف بالمصالح المشروعة له ، وذلك عندما تنتهى الحاجة إليه بنجاح مؤتمر إقليمى للشرق الأوسط . ولذلك فخلال السنوات الخمس التالية ، ستكون القوى

العربية ـ ذات المصالح المشروعة ـ شريكا أساسيا لدول المنطقة وضامنا لاتفاقياتها .

ومع توفير نظام للعلاقات بينها وبين دول المنطقة ، ينبغى أن تمتنع القوى الكبرى عن التنافس فيما بينها واستقطاب دول المنطقة ـ لضمان حاجتها من مواردها ، ولدعم تجارتها ـ حتى لا تخلق جو الاحتكار والصدام ، على أن تعترف بالنظام العربى دون محاربته ، وتحترم ثقافة العرب وتراثهم ، وتشجع تطورهم الديمقراطى والاقتصادى .

وداخل دائرة المنطقة ، على القوى الكبرى تشجيع العلاقات المتكافئة بين دولها وبين أوروبا والولايات المتحدة ، ويرتبط بذلك إنهاء العلاقات « غير الطبيعية » بين القوى الكبرى ودول المنطقة . ويدعو حياد الدول الكبرى إلى تكافؤ علاقاتها فى مسائل التسليح بدول المنطقة ، وكذا فيما يتعلق بتقديم تسهيلات لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٢٧ ـ إن تعدد صور النشاطات المطلوب تحقيقها يفرض استخدام وسائط مختلفة يستجيب كل منها لصورة أو لمرحلة نشاط مختلفة . وخبرة مصر التفاوضية تتراكم فيها كل وسائط التقدم . . ابتداء من المؤتمر الدولى حتى المباحثات عن طريق وسيط . ويقتضى ذلك دراسة المراحل القادمة وتقدير طبيعة الوساطة التى تستخدم لتحقيق هدفها ، ومن الممكن توظيف الأجهزة التالية :

(أ) التنظيمات غير الحكومية التى يمكنها أن تتحرك من أجل التأثير فى الرأى العام لدول أخرى . ومثلها اللجان الوطنية والجمعيات والهيئات .

(ب) معاهد الدراسات والبحوث التى تسهم فى إجراء البحوث والمشاركة فى المناقشات والندوات والموائد المستديرة فى الدول الأطراف .

(جـ) أجهزة الإعلام الموجهة ـ تخدم شرح وجهات النظر العربية وإذاعة التصريحات والبيانات وترتيب المناقشات والندوات .

(د) شخصيات ذات خبرات خاصة للقيام باللقاءات والزيارات الخارجية لطرح جوانب فنية متعددة للقضايا (مثلا تاريخية ـ قانونية ـ اقتصادية) .

وتضيف هذه الأجهزة إلى الجهود التى يبذلها الرسميون من خلال الأجهزة الدولية ـ والتنظيمات الإقليمية ـ والأجهزة الدبلوماسية التى تنظمها الدولة .

ويقتضى أن تكون مثل هذه الأجهزة على علم بحقائق الأمور ، وبالمواقف الأساسية للأمة ، وبحدود المناقشات حتى لا تصطدم الآراء الرسمية بآراء تختلف معها .

الخاتمـة

٢٨ ـ ستبقى منطقة الشرق الأوسط مركزا للتوتر فى المستقبل ، لتعقد مشكلاتها وصعوبات استقرارها . . وانعكاس صراع القوى العظمى عليها .

وستبقى الولايات المتحدة ، فى تقديرنا ، قوة سياسية / اقتصادية خلال السنوات الخمس التالية ، بينما تتمتع بإدارة جمهورية .

وسيظل من مسؤوليتنا العمل مع الولايات المتحدة ، من منطلق المنفعة المتبادلة والمتكافئة ، على تحقيق السلام فى منطقتنا خلال ٥ سنوات .

وسيتطلب ذلك التصدى لهذه المسؤوليات بجدية ، وبفكر متفتح وبقوة لا تهن من منطلق الواقع الحالى ، وبعدالة عبر مراحل متتالية ومتداخلة .

وسيلزم الاعتماد على ضمان الأمم المتحدة ، بحياد مرجو يستبعد الاعتراف بتوازن القوى ويحبذ توازن المصالح المشروعة .

ودور مصر التاريخى يملى عليها التصدى للمهام المستقبلية ، وعليها تأهيل نفسها لقيادة العالم العربى ، التى تستند أهميتها إلى قدر تأثيرها فيه . ويتطلب ذلك تضامن الدول العربية بإزالة مظاهر التباين بينها وتأكيد تكافلها ، كما يتطلب الحفاظ على قوة الدفع التى خلقتها حرب الخليج الثانية واستمرار عدم الاستقرار فى الامبراطورية الروسية .

وتؤكد دور مصر تسوية لأزمة الخليج تحافظ على مصالح الشعب العراقى المشروعة ، كما تؤكده تسوية فى القرن الإفريقى تضمن لمصر الاستقرار المطلوب . .

وعلينا أن نقدر أن « غير الممكن » هو « الممكن » الذى علينا أن نتوقع حدوثه . وعلينا الاستجابة لما قاله ديجول : « كن عاقلا . . وأطلب المستحيل » .

ولكن إن كنا نستهدف السلام . . من اجل التطور والتقدم ، فلا يعنى ذلك أن ننسى أن « الحرب » كانت دائما « تاريخ الإنسانية» .

الحدث ، الواقع الراهن ، احتمالات المستقبل

□ لطفي الخولي

- ١ -

بعد مرور ما يزيد عن العام على تفجر أزمة الخليج ، والتى أدت إلى ما بات يعرف باسم حرب « عاصفة الصحراء » ، إثر اجتياح القوات المسلحة العراقية لأراضى دولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، أصبح فى الإمكان نتيجة توافر المزيد من المعرفة من ناحية ، وما تولد عنها من نتائج إقليمية ودولية ، من ناحية أخرى ، إعادة بناء وقائع الحدث ، الذى لا سابقة له فى ردود أفعاله وآليات التعامل معه ونتائجه ، بصورة أكثر دقة .

فى تقديرى أنه يمكن تقييم أو تحديد مسار أزمة الخليج من خلال ثلاث مراحل متميزة ومتتابعة . وقد يمكن وصفها فى بعض الحالات بأنها متداخلة :

المرحلة الأولى ، نستطيع أن نحدد طبيعتها بأنها خلاف حاد سياسى - جغرافى - مالى - بترولى ، له جذور بين دولتين عربيتين مستقلتين وذات سيادة ، فى إطار كل من الشرعية العربية التى تمثلها جامعة الدول العربية والشرعية الدولية التى تمثلها الأمم المتحدة .

□ **لطفى الخولى** : كاتب ومفكر وأديب ورئيس اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا ، وعضو وفد مصر فى مؤتمر مدريد للسلام .

بدأت هذه المرحلة ، فى أعقاب مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى بغداد فى مايو ١٩٩٠ . وعمد الرئيس العراقى صدام حسين إلى التلميح عن قلقه وعدم رضاه عن السياسة البترولية لدول الخليج ، والتى تؤدى من خلال إغراق السوق العالمية ـ حسب تقديره ـ بمزيد من السلعة البترولية إلى تخفيض سعرها . وبالتالى تآكل الدخل البترولى للعراق بما يقارب المليار دولار سنويا . وذلك فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى مزيد من الدخل لتغطية نفقات ما يتطلبه إعمار ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية على مدى ثمانى سنوات ، كانت بغداد خلالها ـ فى منظور النظام ـ تدافع بدماء أبنائها وامكاناتها الاقتصادية وقواتها المسلحة عن « البوابة الشرقية للأمة العربية » ، بصفة عامة . وعن أمن واستقلال دول الخليج ، بصفة خاصة ، فى مواجهة التوسع الإيرانى وتصدير الثورة الإسلامية الخومينية إليها . وتضمنت تلميحات صدام التهديدية ، بشكل لافت للانتباه ، الإشارة إلى ما أسماه بالمثل العراقى الشعبى القائل : « قطع الرقاب أهون من قطع الأرزاق » .

فى حدود هذه المرحلة ، تبرز الشكوى العراقية التى تقدم بها العراق إلى الجامعة العربية ، فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ ، ضد الكويت ودولة الإمارات العربية ، تحديدا ، حول ما أسماه بسياستهما البترولية التى تتعمد الإضرار بالحقوق والمصالح العراقية . والحملة الإعلامية العراقية الواسعة النطاق ، سواء على المستوى العربى أو المستوى الدولى ، التى تركزت حول « جرائم الكويت » ضد العراق والأمة العربية . وكذلك الحرص على إعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتوقع تصرف خشن ضد الكويت . وذلك من خلال اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقى و « ابريل جلاسبى » سفيرة أمريكا فى بغداد ، بمبادرة غير مسبوقة من جانب الرئاسة العراقية فى يوليو ١٩٩٠ .

وتمتد المرحلة إلى ما بعد الغزو العراقى للكويت واحتلالها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وحتى صدور قرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء الذى انعقد بالقاهرة فى العاشر من نفس الشهر ، بدعوة من الرئيس المصرى حسنى مبارك ، بعد مشاورات مكثفة مع عدد من الرؤساء العرب ، كان من بينهم الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد و « الرئيس الليبى »(*) معمر القذافى وملك المغرب الحسن الثانى . وقد نصت هذه القرارات على

(*) لا يتمتع معمر القذافى ، وفقا لنظام الجماهيرية الليبية بصفة رئيس الدولة ، غير أنه ـ عمليا ـ يقوم بكل صلاحيات رئيس الدولة بوصفه « قائدا للثورة الليبية » .

إدانة الغزو العراقى ، والمطالبة بالانسحاب الفورى للقوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية للكويت . وحق دول الخليج الأخرى فى الدفاع عن نفسها ، إزاء مخاطر احتلال الكويت ، من خلال الاستعانة بمن تشاء من قوات عربية .

فى إطار هذه المرحلة ، توافرت فرص عديدة - على الرغم من محدودية الوقت الضيق - للوصول إلى ما عرف - وقتذاك - باسم « الحل العربى للأزمة » . سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية ، بين كل من العراق ، وكل من مصر والسعودية والأردن والجزائر . أو على مستوى النظام العربى الجماعى ، المتجسد فى جامعة الدول العربية . ويمكن القول إن قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء ، كانت فى أحد وجوهها الأساسية ، نوعا من الضغط على العراق للقبول بحل عربى يتم الوصول إليه من خلال المفاوضات بين البلدين ، بعد الانسحاب العراقى .

غير أن مثل هذا « الحل العربى » بمختلف صوره ومستوياته وأطرافه قد تعذر تحقيقه ، نتيجة عدد من العوامل . لعل أهمها عاملين :

الأول : الإصرار العراقى على استمرار احتلاله للكويت وعدم عودة الحكومة الشرعية الكويتية التى تمثلها عائلة الصباح الحاكمة . والدعوة لاستفتاء الشعب حول مصيره واختيار نظام حكمه الجديد ، باعتباره الحد الأدنى للشروط الواجب توافرها لصياغة « حل عربى » ، يستجيب لما تسميه بغداد بحقوقها المشروعة حول رسم الحدود بينها وبين الكويت ، وانتاج حقل الرميلة البترولى ، وإلغاء الديون الكويتية (حوالى ١٣ مليار دولار) على العراق ، التى أنفقت فى تمويل الحرب ضد « العدوان الإيرانى » .

أما **العامل الثانى** فهو الانقسام الذى عصف بالساحة العربية . سواء على مستوى الرأى العام وقواه وأحزابه وتياراته السياسية المتعددة . أو على مستوى الجامعة العربية . وذلك بين أغلبية محدودة العدد ، قوية الوزن نسبياً . تتمثل فى إحدى عشرة دولة من بينها مصر وسوريا والسعودية والمغرب ، تتمسك بالجلاء الفورى غير المشروط للقوات العراقية كمفتاح للحل العربى . وبين أقلية كبيرة العدد (تسع دول بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية) ظلت - رغم إعلان عدم موافقتها على الغزو - تؤازر - عمليا وبدرجات مختلفة - الموقف العراقى وشروطه لحل الأزمة عربيا .

تبدأ **المرحلة الثانية** من أزمة الخليج من لحظة انهيار جميع فرص الوصول إلى « حل عربى » ، بعد رفض النظام العراقى لقرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى انعقد بالقاهرة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية المهلة المحددة بالخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، والتى نص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) ، وذلك كموعد أخير لامتثال النظام العراقى ، دون شروط ، لجميع قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر ، وغير المسبوقة فى شكلها ومضمونها وأسلوب إصدارها ، باتفاق الخمسة الكبار دائمى العضوية بالمجلس . وتنص جميع هذه القرارات على عدم شرعية الغزو العراقى للكويت وكل ما ترتب عليه من أوضاع ، بالإضافة إلى تحمل العراق لجميع التبعات والأضرار التى نجمت عن فعله .

وإذا كانت هذه المرحلة الثانية تتميز عن المرحلة الأولى بصعود « الدور الدولى - الإقليمى » بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب انحسار « الدور العربى - القومى » ، فإن المرحلتين تتداخلان فى عدد من النقاط الهامة . لعل أهمها الموقف العربى والإقليمى والدولى الرافض لقرار ضم الكويت إلى العراق ، على أساس أنها « المحافظة التاسعة عشرة » . وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة العراقى فى الثامن من أغسطس ١٩٩٠ . وكذلك دعوة الملك فهد فى الخامس من أغسطس لما أسماه « بالقوات الصديقة » إلى السعودية لتعزيز دفاعاتها . واستجابة الولايات المتحدة الأمريكية الفورية . وبدء تدفق القوات الأمريكية علنا ، وبصورة ملحوظة ، لاستعراض القوة فى المنطقة فى السابع من نفس الشهر . وذلك فى إطار ظاهرة دولية هى الأولى من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، باتت تسمى بالحلف الدولى (السياسى - العسكرى) ضد العدوان العراقى . والذى شارك فيه لأول مرة - من الناحية السياسية بجانب الولايات المتحدة ، كل من الاتحاد السوفيتى والصين إضافة لبقية الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن . وقرار سويسرا « المحايدة » لأول مرة فى تاريخها ، بالانضمام إلى الجماعة الدولية فى تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق التى تضمنتها قرارات مجلس الأمن .

غير أن تميز هذه المرحله الثانية ، التى حكمها - قانونيا وسياسيا - اثناء عشر قرارا - إجماعياً أو شبه اجماعى - صدرت بشأن أزمة الخليج فى حدود مسافة زمنية محدودة

لا تتجاوز أربعة أشهر ، فيما لا سابقة له فى تاريخ الأمم المتحدة . ليس فقط من حيث شمولها لجميع تفاصيل المواجهة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مع العراق . وإنما فى بروز استخدام آليات الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن لبناء ما بات يعرف باسم « الجماعة الدولية المتحدة ضد العدوان » . ولوحظ أن بناء هذه الجماعة انطلق من وحدة الموقف الذى شمل الأعضاء الخمسة الكبار والدائمين جميعهم ، وتفويض الولايات المتحدة ، المباشر (الذى شمل ضمن ما شمل لأول مرة الاتحاد السوفيتى) أو غير المباشر (من جانب الصين التى آثرت فى بعض الحالات اتخاذ وضع الممتنع عن التصويت بالنسبة لبعض قرارات مجلس الأمن ، دون أن تصل فى أية لحظة إلى استخدام حق الفيتو) فى قيادة الحركة وبناء ما سمى بالتحالف العسكرى الدولى الذى ضم - لأول مرة أيضا - بعض الدول العربية والاسلامية والعالم الثالث ، جنبا إلى جنب مع القوات الأمريكية ، ذات الثقل الأكبر والحاسم فى هذا التحالف . وهو أمر كان من المحرمات القومية العربية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر بقيادة جمال عبد الناصر .

وأقرب تعريف لهذه المرحلة هو أنها مرحلة البحث عن حل سياسى دولى للأزمة ، على أساس قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر ، يصاحبه حصار اقتصادى وتلويح جدى باستخدام القوة العسكرية ، التى احتشدت بالمنطقة ، وذلك فى فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ غزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .

يلفت الانتباه عند تتبع حركة الأحداث فى هذه المرحلة ، أنه فى الوقت الذى انقسمت فيه البلدان العربية والإسلامية ، انقساما حادا بشأن الموقف الواقعى من الأزمة (رغم الإعلان الرسمى لكل منها عن إدانة أو استنكار ، أو عدم شرعية ، أو عدم الموافقة على غزو العراق للكويت وضمها) ، فإن بقية دول المجتمع الدولى ، قد اتجهت إلى توزيع الأدوار فيما بينها حول التعامل مع العراق ، طوال هذه المرحلة ، تحت زعامة قائد الأوركسترا ، الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش . وهو الأمر الذى أدى إلى الانتقال الدورى ، بالعراق المحاصر ، من دائرة السخونة إلى دائرة البرودة ، والعكس طوال هذه المرحلة . وانتهى به إلى تقييم حساباته على أساس استبعاد استخدام القوة العسكرية ضده . ودفع به إلى التصلب والتشدد فى موقفه .

ففى الوقت الذى أصرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما قبيل انتهاء فترة

الإنذار التى حددها قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) باستخدام القوة بعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، وافقت ـ أو على الأقل لم تعترض ـ على قيام كل من الاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا ، بل ومجموعة السوق الأوروبية ككل ، بفتح قنوات خاصة مع العراق ، فى محاولة لإقناعه بحل سياسى للأزمة على أساس قرارات مجلس الأمن . ولم تقف واشنطون أيضا فى وجه قيام عدد من الشخصيات العامة الدولية ، مثل الألمانى « فيلى برانت » واليابانى « ناكاسونى » والبريطانى « ادوارد هيث » والنمساوى « كورت فالدهايم » وغيرهم ، بزيارة بغداد وإجراء محادثات مع الرئيس العراقى صدام حسين ، وذلك بهدف « معلن » هو الإفراج عن آلاف المواطنين الأجانب الذين أعلن العراق اتخاذهم كرهائن لمنع استخدام القوة العسكرية ضده . وبهدف « غير معلن » ، هو التفاوض على أسس أكثر مرونة من تلك الواردة بقرارات مجلس الأمن ، كحل سياسى للأزمة . وذلك فى محاولة غير منظورة ـ فى تقديرى ـ للحد من ظاهرة تنامى الهيمنة الأمريكية الدولية على نحو لا مثيل له فى التاريخ الحديث ، نتيجة أزمة الخليج ، التى صاحبها بداية تآكل ملموس فى الوزن الدولى للاتحاد السوفيتي .

وقد نجحت هذه الاتصالات فى الإفراج عن عدد متزايد من الرهائن خلال دفعات متتابعة . ولكنها أخفقت فى الاتفاق على أسس ممكنة للتسوية السياسية .

وقبيل انتهاء مهلة الإنذار بحوالى الشهر ، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ، لأول مرة منذ نشوب الأزمة ، بالإعلان عن استعدادها « لإجراء مباحثات سياسية مع النظام العراقى بهدف الاتفاق على كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوسائل سلمية . » وكان ذلك تغييرا تكتيكيا فى موقفها الذى ظلت تصر عليه . وهو عدم إجراء أى مباحثات سياسية مع النظام العراقى ، قبل إعلان قبوله بقرارات مجلس الأمن والبدء فى سحب قواته من الكويت :

وهى المبادرة ، التى دفعت ـ من ناحية ـ العراق إلى الإفراج عن جميع الرهائن دون استثناء . وذلك على الرغم من أنها ـ من ناحية أخرى ـ تعثرت نتيجة الاختلاف بين بغداد وبين واشنطون على مواعيد إللقاء ، التى حددها الرئيس بوش ، واقترح بديلا لها الرئيس صدام حسين ، بين كل من الرئيس الأمريكى ووزير خارجية العراق ، والرئيس العراقى ووزير خارجية الولايات المتحدة .

غير أنه أمكن فى إطار السعى الحثيث ـ نحو تسوية سياسية دولية للأزمة ـ ترتيب اجتماع بجنيف فى التاسع من يناير ١٩٩١ بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى ، اللذين أعلنا بعد اجتماعات مرهقة ـ كل من ناحيته ـ فشل المباحثات . وإن كان وزير الخارجية الأمريكى ، فى محاولة لإثبات رغبة واشنطون فى تجنب نشوب حرب الخليج وسفك الدماء إزاء حركات المعارضة التى أخذت تتصاعد فى العالمين العربى والإسلامى ، والعالم الثالث وأوروبا والولايات المتحدة ذاتها ، مع اقتراب نهاية موعد الإنذار فى الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، قد طالب الأمين العام للأمم المتحدة « خافيير بيريز دى كوييار » بالاستفادة من الأيام الستة المتبقية على موعد الإنذار لبذل مساعيه الحميدة من أجل الوصول إلى التسوية السياسية ، فى آخر فرصة لها . وقد استجاب الأمين العام لهذا النداء ، وسافر إلى بغداد فى الثانى عشر من يناير ، بعد اجتماعين منفصلين مع كل من الرئيسين الأمريكى والفرنسى . بيد أن مهمة « دى كوييار » ، منيت أيضا بالفشل . وهكذا أشرفت المرحلة الثانية على نهايتها مع انقضاء يوم الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، دون التوصل إلى « الحل الدولى السياسى » للأزمة .

ـ ٣ ـ

تبرز خلال حركة الأحداث ، على امتداد هذه المرحلة ، مجموعة من النقاط الأساسية التى امتد تأثيرها ـ وما يزال ـ إلى المرحلة الثالثة ، والتى بدأت مع ليلة ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٩١ .

ونركز هنا ـ باختصار ـ على النقاط التسع الآتية :

أولا : تحريك قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى إلى صدارة الاهتمام من جانب الجماعة الدولية ، التى تجسدت فى التحالف الدولى الذى تبلور من أكثر من ثلاثين دولة من بينها الدولتان العظميان ، والدول الكبرى الأخرى الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن . وكان ذلك رد فعل للمبادرة السياسية التى كان قد أعلنها الرئيس العراقى فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٩٠ ، من منطلق الاقتراب نحو تسوية سلمية دولية للأزمة . وتأسست هذه المبادرة على ما سمى بعملية الربط بين جلاء العراق عن الكويت وجلاء إسرائيل عن

الأراضى الفلسطينية والعربية فى وقت متزامن . حيث نصت المبادرة على إعداد ترتيبات انسحاب القوات العراقية وفق مبادىء ومعايير واحدة لانسحاب إسرائيل فورا ، ودون شروط ، من جميع الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ولبنان ، مع انسحاب سوريا أيضا من لبنان ، والبدء فى تطبيق كل ما صدر من قرارات لمجلس الأمن على جميع « الاحتلالات » فى المنطقة ، دون استثناء . وتجميد القرارات المتعلقة بالمقاطعة والحصار ضد العراق . وانسحاب القوات الأمريكية وغيرها من القوات الأخرى المتحالفة معها من السعودية ، على أن تحل محلها قوات عربية ، وفقا لما يحدده مجلس الأمن ، باستثناء القوات المصرية .

وقد أثارت هذه المبادرة تجاوبا واسع النطاق فى الأوساط الشعبية العربية والاسلامية ، سببت حرجا ملحوظا لجميع الدول العربية الاسلامية المنضوية فى التحالف الدولى ضد العراق ، امتد تأثيره إلى عدد من الدول الأوروبية وفى مقدمتها فرنسا وايطاليا .

واستقر الرأى بين الولايات المتحدة وبين حلفائها من الدول العربية والاسلامية على « رفض عملية الربط العراقية التكتيكية » بين أزمة الخليج واحتلال الكويت ، وبين الصراع العربى الإسرائيلى واحتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية والعربية . وذلك فى مقابل تعهد أمريكى بالعمل فور إنهاء أزمة الخليج ـ سلما أو حربا ـ على تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى ، بما فى ذلك امكانية عقد مؤتمر دولى للسلام . وهو المؤتمر الذى ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض فى عقده بالتحالف مع إسرائيل .

ثانيا : مبادرة الرئيس العراقى بإنهاء الصراع العراقى الإيرانى بجميع وجوهه ، والذى كان مدار حرب استمرت ثمانى سنوات . وذلك وفقا للشروط الايرانية . بما فى ذلك إعادة الالتزام باتفاقية الجزائر المعقودة بين البلدين عام ١٩٧٥ بشأن شط العرب ، وسحب جميع القوات العراقية من الأراضى الإيرانية وإطلاق سراح ما تبقى لدى العراق من الأسرى الإيرانيين .

وعلى الرغم من ترحيب طهران بهذه المبادرة وتوجه وفد عراقى إلى إيران لتوقيع اتفاقية سلام والإعلان المشترك عن إدانة وجود القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية فى

أراضى السعودية ، إلا أن إيران - فى النهاية - امتنعت عن تأييد العراق فى احتلاله للكويت . وأكدت التزامها بقرارات مجلس الأمن ضده . وبلورت موقفها - بالنهاية - فيما اسمته بموقف الحياد . غير أنه من الملاحظ أن الحركة الإيرانية أخذت ، منذ ذلك الوقت تسير فى اتجاهين متلازمين . **الأول** ، الإعداد لثورة شيعية فى جنوب العراق ، تكون قادرة فى لحظة سقوط النظام على تأسيس دولة موالية لها . **والثانى** ، الاقتراب بصورة تدريجية من السعودية وبقية دول الخليج العربية لبناء نظام أمنى مشترك معها ، بعد انتهاء أزمة الخليج .

وقد أدى ذلك إلى تحسن وتقوية مركز إيران ، فى واقع ومستقبل منطقة الشرق الأوسط . وبداية فتح صفحة جديدة من العلاقات الودية مع دول الخليج العربية ، بقبول غير مباشر من الولايات المتحدة .

ثالثا : تصاعد ملحوظ فى دور تركيا بمنطقة الشرق الأوسط . وذلك من خلال تشديد حصارها السياسى والاقتصادى والعسكرى على العراق . وإغلاق خطى أنابيب البترول العراقيين المارين بأراضيها . وتشجيع الحركة الكردية فى شمال العراق على التمرد ضد النظام . وفتح قواعدها العسكرية المتاخمة للعراق أمام القوات العسكرية الأمريكية ، وخاصة الجوية منها . وطرح مشروع إشباع جانب كبير من احتياجات دول المنطقة من المياه ، وخاصة دول الخليج وإسرائيل (فى محاولة للقيام بدور مستقبلى فى تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى) . وذلك من خلال تسويق الفائض من المياه المتوافر فى تركيا . وراحت السلطات التركية ترسم خطة تحركها الجديد فى المنطقة ، بعد زوال آثار أزمة الخليج ، من خلال دور قيادى مؤثر ، تستعيد به - بشكل جديد - وزنها التقليدى إبان الامبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر بالنسبة لمستعمراتها العربية السابقة . الأمر الذى يهيىء لها مركزا قويا فى إعادة التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة لإنشاء علاقات خاصة متميزة ، بعد أن كان قد رفض طلبها بالانتساب إلى عضوية السوق .

رابعا : إلزام إسرائيل من جانب الولايات المتحدة ، بعدم المشاركة بأى دور فى أزمة الخليج . وذلك على الرغم من أنه كان فى مقدمة أهداف التحالف الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى ، مبادرة القوة العسكرية الإسرائيلية بالحركة والتصدى « لقوات العدو » عند نشوب أى أزمة فى المنطقة تهدد المصالح الأمريكية . وبات واضحا ، مع اندلاع أزمة الخليج فى الظروف الدولية الجديدة الآخذة فى التغيير جذريا بمعدل سريع اتجه بحالة

المواجهة والصدام التقليدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى حالة من الحوار والتعاون ، أن إسرائيل أخذت تفقد جوهر دورها الإقليمى والدولى فى المنطقة . وتتحول إلى أن تكون عبئا يتزايد ثقله السياسى والاقتصادى على الولايات المتحدة فى الوضع الجديد ، إقليميا ودوليا ، دون أن يكون له مبرر كما كان الوضع فى الماضى . والأهم من ذلك اضطرار إسرائيل إلى الخضوع للضغوط الأمريكية فى هذا الصدد ، على الرغم من تهديدات الرئيس العراقى المتكررة بقصف إسرائيل بصواريخ الأسلحة الكيماوية . وهكذا كان من أهم مفارقات أزمة الخليج الأساسية ، أنه فى الوقت الذى كانت فيه خطة العراق تقوم على أساس جذب إسرائيل إلى المشاركة بدور ما فى أزمة الخليج ، حتى تستغل ذلك فى كسر عقد التحالف بين الولايات المتحدة وبين كل من دول الخليج ومصر وسوريا ، فإن واشنطون ـ على العكس ـ راحت تبذل كل جهدها لعزل إسرائيل تماما عن الأزمة . ونجحت فى ذلك ، حتى بعد أن جرى قصفها بصواريخ سكاد العراقية فى المرحلة الثالثة من الأزمة .

خامسا : تصاعد فاعلية الدور القيادى لمصر ، سواء على المستوى العربى أو المستوى الإقليمى . والقبول الدولى الواسع النطاق لهذا الدور ، باعتباره من العوامل الأساسية للاستقرار الأمنى والسياسى للمنطقة . فقد كانت مصر ـ على الرغم من عضويتها المشتركة مع العراق والأردن واليمن ـ فى مجلس التعاون العربى الذى تكون من الدول العربية الأربع عام ١٩٨٩ ـ أول دولة سارعت إلى إصدار بيان بإدانة الغزو العراقى للكويت والمطالبة بانسحاب القوات دون شروط وعودة الحكومة الشرعية . كما كانت هى الدولة التى بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة الطارىء بالقاهرة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ . ولعبت دورا أساسيا فى صياغة وإصدار القرارات التى تمخضت عنها القمة ، استنادا إلى ما أسمته « الشرعية العربية التى تتوافق ولا تتناقض مع الشرعية الدولية » . وسارعت ـ أيضا ـ بالاستجابة إلى دعوة السعودية والإمارات العربية بإرسال قوات عسكرية للتمترس فى أراضيهما ، بهدف الدفاع عنهما ضد احتمالات امتداد « العدوان العراقى » إليهما .

وظلت مصر ـ من خلال حركة وبيانات ومكاتبات الرئيس حسنى مبارك إلى الرئيس صدام ـ تسعى بجهد حثيث للتوصل إلى حل عربى بديلا عن التدخل الدولى فى المرحلة

الأولى من الأزمة . واتخذت بدأب وإصرار موقف تغليب الحل السياسى الدولى على الحل العسكرى طوال المرحلة الثانية . وذلك على الرغم من حملة الهجوم السياسية والإعلامية التى شنتها بغداد ضد ما أسمته « بالدور المصرى المشبوه الذى يقوم به الرئيس حسنى مبارك » .

وقد تأكد وزن هذا الدور المصرى ، عربيا وإقليميا ودوليا ، من خلال إتمام انتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القاهرة ، بعد إنهاء القطيعة العربية التى دامت عقدا كاملا بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وذلك على الرغم من معارضة العراق وتونس والأردن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والموقف السلبى من معظم دول المغرب العربى . وقد جسد الرئيس السوفيتى جورباتشوف أهمية هذا الدور المصرى فى الأزمة بتصريحه الشهير الذى أدلى به خلال زيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية إلى موسكو فى أواخر عام ١٩٩٠ ، وقال فيه : « إنه لولا التحالف المصرى السعودى فى مواجهة أزمة الخليج ما كان يمكن بناء مثل هذا الموقف الدولى الشامل الذى تحقق ضد العدوان » .

سادسا : كشفت أزمة الخليج عن هزال النظام العربى الإقليمى وقلة حيلته ، فى مواجهة ما يتعرض له من أزمات . سواء أكانت داخلية أو خارجية . وبالتالى العجز الفاضح لما يسمى بالأمن العربى القومى . سواء فى إطار الجامعة العربية أو المنظمات الإقليمية ، وفى مقدمتها مجلس تعاون دول الخليج . واضطرار الجميع إلى الاستعانة بقوات أجنبية ، أمريكية وأوروبية ، كلفتهم أموالا وأعباء سياسية باهظة . ومن هنا ، بات مطروحا بإلحاح ضرورة التفكير والعمل من أجل إعادة بناء النظام العربى الإقليمى والأمن القومى ، فى ضوء المتغيرات العربية والإقليمية والدولية . الأمر الذى أثار بجدية الطبيعة الهيكلية للنظام العربى وأمنه ، وعلاقاته ببقية الدول الشرق أوسطية غير العربية ، وفى مقدمتها إيران وتركيا .

سابعا : النجاح النسبى للخطاب السياسى العراقى فى أن يبث قدرا من الحيوية بالنسبة لعدد من القضايا المحركة لمشاعر ووعى الجماهير فى الشارعين العربى والسياسى . وبغض النظر عن طبيعة موقف النظام العراقى نفسه من هذه القضايا ، إلا أنها باتت تشكل

محاور جوهرية ـ بدرجات متفاوتة ـ للحركة الجماهيرية . ونعنى بهذه القضايا ، مسألة العدالة الاجتماعية وتفاوت الفروق بين الأغنياء وبين الفقراء على مستوى كل بلد وعلى مستوى البلاد العربية والإسلامية ، ككتلة تاريخية جغرافية بشرية مميزة . ودور الثروة البترولية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية والقومية والإقليمية . ومشاكل الديمقراطية وحقوق الإنسان . وأخيرا ، وليس آخرا امكانيات العمل المشترك ضد العدو المشترك ، المحلى والأجنبى ، بين التيارات القومية والتيارات الأصولية الإسلامية السياسية .

وهو الأمر الذى بات يشكل إطار ومضمون المناخ السياسى العام ، فى العالمين العربى والإسلامى ، والاتجاه الضاغط نحو التغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى فيهما .

ثامنا : بلورة آلية أكثر فاعلية للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، وخاصة مجلس الأمن ، فى التعامل مع أزمة الخليج ، على نحو غير مسبوق . وذلك تحت شعار إعمال ما أصبح يسمى بالشرعية الدولية والاحتكام إلى قواعدها ، التى تجرى صياغتها ، بالدرجة الأولى ، من خلال توافق الدول الخمس الدائمى العضوية بمجلس الأمن ، أكثر من الاحتكام إلى القواعد والأحكام المستقرة فى القانون الدولى . وأصبح القاسم المشترك الأعظم ، فى الحركة الدولية بعلاقاتها المعقدة الجديدة ، هو الاحتجاج ، من جانب كل طرف من أطراف أى نزاع ، بظاهرة الشرعية الدولية التى باتت تتحمل أكثر من تفسير وتأويل .

تاسعا : بروز الولايات المتحدة الأمريكية ، على المسرح الدولى من خلال أزمة الخليج ، باعتبارها القوى العظمى الأكثر تأثيرا ، سواء بالنسبة للدولة العظمى الأخرى (الاتحاد السوفيتى) التى انعكست إشكاليات التغيير التى تمر بها فكريا وسياسيا واقتصاديا على وزنها الدولى ، أو بالنسبة للدول الكبرى الأخرى فى عالم اليوم ، الأوروبية واليابانية والصينية .

وإذا كانت الولايات المتحدة حرصت ـ وما تزال ـ على التحرك تحت غطاء قرارات مجلس الأمن ، وبالتفاهم المسبق غالبا مع الاتحاد السوفيتى ، وإلى حد ما مع الصين ، بالإضافة إلى حلفائها الأوربيين واليابانيين والشرق أوسطيين ، إلا أنه كان من الواضح ـ

ولا يزال ـ أنها تمسك بزمام القيادة فى الحركة وتحديد اتجاهاتها ونوعية وأسس وقيم ما بات يسمى بالنظام الدولى الجديد . ولم يعد لأى قوى فى العالم تخالفها فى الرأى أو الموقف ، القدرة على ممارسة تحرك مضاد . وأقصى ما تستطيعه هو التقوقع السلبى وتسجيل اعتراضاتها أو تحفظاتها وحسب . وقد بدا ذلك ملموسا بصورة ملحوظة فى عملية استخدام آلية مجلس الأمن ، وفى تعيين حصص المساهمات المالية والعسكرية لحلفائها الكبار والصغار فى عمليتى « درع الصحراء » ثم « عاصفة الصحراء » . وفى تعويض المتضررين من أزمة الخليج . وفى تحديد شروط ووسائل الحل السياسى الدولى للأزمة الخ ...

ـ ٤ ـ

أما المرحلة الثالثة ، فهى التى دشنت بما أصبح يعرف باسم حرب « عاصفة الصحراء » لتحرير الكويت . بدأت مع الطلعات الجوية الكثيفة التى استخدمت أسلحة حديثة لأول مرة فى قصف العراق ومراكز تجمعات القوات العراقية فى الكويت ، ليلة ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٩١ والتى استمرت جويا ، سبعة وثلاثين يوما . تلاها الهجوم البرى الذى شرع فى شنه منذ اليوم الثامن والثلاثين للحرب فى ٢٣ فبراير ١٩٩١ حتى اليوم الثالث والأربعين . حيث تم تدمير الجزء الأكبر من البنية التحتية للعراق وآلية الجيش العراقى ودفعه للانسحاب وتحرير الكويت .

وما تزال هذه المرحلة الثالثة ممتدة ، حتى كتابة هذه السطور ، وقد تجاوزت أزمة الخليج فى نطاقها الضيق إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط بموقعها الجغرافى وثرواتها البترولية وصراعاتها المتعددة وقضايا أمنها واستقرارها ، فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور ، والذى نميل إلى تحديده زمنيا بين العشرين والخمسة والعشرين عاما القادمة . وذلك على أساس أن ذلك هو العمر الاستراتيجى المفترض للبترول ـ وفقا لأرجح التقديرات العالمية قبل أن تتمكن ثورة العلم والتكنولوجيا من اكتشاف أو صنع أو تطوير مصادر بديلة للطاقة أكثر وفرة ونظافة بيئية ، وأقل نسبيا بدرجة ملحوظة فى نفقات انتاجها .

إذن يمكن التمييز فى هذه المرحلة بين زمنين سياسيين :

• **الأول** ، الزمن الذى استغرقته عمليات حرب عاصفة الصحراء حتى قبول العراق غير المشروط لوقف إطلاق النار فى ٦ أبريل ١٩٩١ .

• **الثانى** ، الزمن الذى بدأ منذ وقف إطلاق النار ، وتجاوز أزمة الخليج فى حدودها الضيقة إلى عملية إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بأبعادها الدولية ، فى ظروف المتغيرات الدولية . وهو الزمن الذى مازال مفتوحا لاحتمالات شتى ، إقليمية ودولية على السواء .

- ٥ -

وإذا حاولنا - باختصار - أن نتوقف عند حدود الزمن الأول من هذه المرحلة ، فإن أول ما يواجهنا فيه هو فشل المشروع العراقى ، موضوعيا وذاتيا ، فى أن يحقق بالمنطقة ما يمكن أن نسميه « بناصرية جديدة » . وذلك نسبة إلى النظام المصرى الذى تولد عن ثورة ١٩٥٢ بزعامة جمال عبد الناصر ، ذات الكريزمية البارزة ، وهو النظام الذى ظل يقوم بدور القيادة فى حركة التغيير فى بلاده والعالم العربى وأفريقيا ، ويتصدى بقدر متفاوت من النجاح للهيمنة الأمريكية والغربية ومصالحهما وأحلافهما على النطاق الإقليمى والدولى على السواء . وذلك منذ مشاركته فى تأسيس حركة عدم الانحياز مع « الهند - نهرو » و « يوغوسلافيا - تيتو » و « الصين - ماوتسى تونج وشوان لاى » و « غانا - نكروما » و « إندونيسيا - سوكارنو » فى عام ١٩٥٥ ، حتى هزيمته فى حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل بدعم قوى من الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى تقديرى أن النظام العراقى ، الذى قام أيديولوجيا على أساس أفكار ومنهج حزب البعث العربى الاشتراكى ، القومى المنطلقات ، بزعامة صدام حسين وقدراته السياسية والتنظيمية الملحوظة ، كان يبلور مشروعا قوميا ، يسعى من خلاله إلى قيادة حركة التغيير فى بلاده والعالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط . وإقناع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة - فى الظروف الدولية الجديدة - بأن من مصلحتهما التعاون معه - وفقا لشروطه - باعتبار أنه يمثل « القوة الإقليمية » فى المنطقة .

ويبدو لنا - من قراءة حركة الأحداث والمناقشات التى اتحيت لنا ، وخاصة فى الفترة السابقة مباشرة على تفجر أزمة الخليج مع الرئيس صدام حسين وغيره من القادة العراقيين - أن العراق رأى أنه قد استكمل استعداداته السياسية والعسكرية ، وأن الظروف الموضوعية والذاتية باتت مواتية له لتحقيق مشروعه القومى - الإقليمى . وخاصة بعد انتصاره النسبى فى ١٩٨٨ على إيران فى حرب الثمانى سنوات (التى أطلق عليها العراق اسم قادسية صدام) . وخروجه منها كأكبر قوة عسكرية ، حجما وتسليحا تقليديا وغير تقليدى ، فى المنطقة . وغياب عبد الناصر وعدم وجود بديل منظور له - فى اعتقاده - سواء فى مصر أو فى العالم العربى . وما تصوره من ضعف مصر - أكبر بلد عربى - بسبب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة . وتفسيره لتواضع الرئيس حسنى مبارك فى حديثه وعلاقاته السياسية والاجتماعية على أنه افتقاد للقدرة على ممارسة دور مصر القيادى التاريخى فى المنطقة . فضلا عن تصوره بأن ارتباط مصر بمعاهدة سلام مع إسرائيل يقيد امكاناتها القيادية إلى حد غير يسير .

وراح النظام العراقى منذ عام ١٩٨٨ يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لذلك من خلال عدد من الخطوات الهامة ، يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - العمل على استيعاب مصر وربطها بمصالح سياسية واقتصادية هامة (العمالة المصرية التى تجاوزت المليون ونصف المليون نسمة فى العراق وتحويلاتهم المالية إلى مصر والتى قدرت بحوالى المليارين من الدولارات ، واعتبرت أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة ، فضلا عن فتح السوق العراقية ، دون قيود أو رسوم جمركية عالية أمام المنتجات المصرية ، وبعض عمليات التصنيع الحربى المشترك) وذلك من خلال تكوين مجلس التعاون العربى .

٢ - إنشاء تحالفات استراتيجية ثنائية - منظورة وغير منظورة - مع كل من اليمن والأردن المجاورتين للسعودية ودول الخليج ، فضلا عن موريتانيا وتونس والمغرب والسودان .

٣ - التصالح مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والتكفل بإقامة وإعاشة وتدريب قواتها العسكرية الضاربة ، والتى يترواح عددها بين عشرين وخمسة وعشرين ألفا من الكوادر .

وهى القوات التى رفضت كل البلاد العربية استقبالها أو إقامة أى جزء منها على أراضيها . ربما باستثناء عدد محدود فى اليمن .

٤ ـ عقد معاهدة عدم اعتداء بين العراق والسعودية والتى قرر الملك فهد ـ بعد تفجر الأزمة ـ أنه فوجىء بمشروعها يقدم إليه خلال زيارته للعراق فى عام ١٩٨٩ ، ولم يملك إلا التوقيع عليها بدافع الحرج . وذلك على الرغم من أن ذلك يندرج ـ بالضرورة ـ فى إطار اتفاقية الدفاع العربى المشترك التى تشمل جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية . دون ما حاجة إلى اتفاقيات ثنائية .

٥ ـ حشد الغالبية العظمى من التيارات والمنظمات والأحزاب القومية والاسلامية حول الخطوط العامة للمشروع القومى ـ الإقليمى العراقى باعتباره ـ من ناحية ـ منهاجا للعمل المشترك للخروج من المأزق العربى التى تردت إليه البلاد العربية من خلال صراعاتها العربية ـ العربية . ومن ناحية أخرى ، يحل التناقض القائم فى العلاقات بين الأفكار والتنظيمات القومية والإسلامية . وذلك من خلال عقد مؤتمرات متتابعة تنبثق عنها أدوات تنظيمية حركية .

٦ ـ إنجاز بناء عصرى وشامل للبنية التحتية فى البلاد . وذلك فى إطار خطة تنمية اقتصادية واجتماعية ، أحدثت نقلة نوعية فى تطوير العراق صناعيا وزراعيا وخدمات صحية وتعليمية وثقافية .

٧ ـ بناء جيش قوى ـ بالقياس إلى القوى العسكرية فى المنطقة بما فيها إسرائيل ـ قوامه مليون جندى تراكمت لديه خبرات قتالية عالية من خلال حرب الثمانى سنوات مع إيران . تدعمه صناعة عسكرية متطورة ، سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو الصواريخ أو المدفع العملاق أو الأسلحة الكيماوية . فضلا عن الأسلحة النووية ، التى كشفت وقائع التفتيش الدولى على منشآتها بعد وقف إطلاق النار فى عاصفة الصحراء ، أن العراق كان على مسافة لا تزيد على عام من انتاج قنابل ذرية ، توازى طاقتها التدميرية ، القنابل التى استخدمت فى نهاية الحرب العالمية الثانية ضد هيروشيما ونجازاكى .

٨ ـ توطيد علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتى ، فى وضعه الجديد بعد البريسترويكا . والعمل على تكوين « لوبى عراقى » ـ « إذا صح التعبير ـ داخل القوات

المسلحة السوفيتية والدوائر الاقتصادية المؤثرة . وعقد اتفاقيات تجارية مع موسكو سنويا فى حدود تتراوح بين المليار والملياري دولار . وقد تكشف ذلك فى خضم أزمة الخليج ، عندما تبين أن فى العراق ما بين ستة إلى ثمانية آلاف خبير سوفيتى عسكرى وصناعى . كما أن وفدا من « جماعة سيوز » التى تعارض البريسترويكا والسياسة الخارجية لشيفرنادزة ، والتى تتهمها بالتخلى عن التزامات الاتحاد السوفيتى تجاه حلفائه وأصدقائه فى أوروبا الشرقية والعالم الثالث ، قام بزيارة لبغداد خلال أزمة الخليج وأصدر بيانا مشتركا مع مضيفيه العراقيين ، يشجب التهديد الأمريكى للعراق والدعم السوفيتى السياسى له .

وكذلك حرص العراق على ممارسة نفس التوجهات ، وإن كان بدرجة أقل ، مع الصين .

٩ ـ إقامة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والإعلامية مع أوروبا الغربية ، حكومات وأحزابا ومؤسسات إعلامية . وخاصة مع مجموعة السوق المشتركة . وبشكل أخص مع فرنسا وألمانيا . وذلك على أساس تفهم وقبول دور العراق فى المنطقة .

١٠ ـ فتح قنوات اتصال مع عدد من الدوائر السياسية والاقتصادية فى الولايات المتحدة . مع التركيز ، بصورة خاصة ، على الإدارة الأمريكية للرئيس جورج بوش ومعاونيه . وذلك من منطلق أن مصلحة الولايات المتحدة ، وجود صديق قوى لها فى المنطقة ، يؤمن تحجيم التأثير الإيرانى ـ الاسلامى ، ويضمن استمرار تدفق بترول الخليج دون انقطاع وبأسعار معقولة ، ويدفع فى اتجاه تحقيق تسوية سياسية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، تتسم بالتوازن والعدالة . ويبدو أن العراق كان قد نجح فى استمالة إدارة بوش إلى جانبه بصورة عامة ، قبل انفجار أزمة الخليج . ويستدل على ذلك بأن الرئيس الأمريكى رفض ـ أكثر من مرة ـ مطالب متعددة عبر عنها كثير من أعضاء الكونجرس ، بتوقيع عقوبات اقتصادية ضد العراق . وذلك لحمله على إيقاف أو الحد من قوته العسكرية المتعاظمة وصناعته لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الكيميائية والجرثومية ، وقطع الطريق على صناعة القنبلة النووية العربية ، فى بغداد ، والتى تمثل تهديدا خطيرا لوجود وأمن إسرائيل . خاصة وأن النظام العراقى سبق أن استخدم بالفعل الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه من الأكراد المعارضيين له .

فى تصورنا ، أن حسابات النظام العراقى قد توصلت فى يونيو ١٩٩٠ بعد انعقاد مؤتمر القمة العربى ببغداد ، قبيل نشوب الأزمة ، إلى أن المسرح الإقليمى والدولى بات مهيأ للعمل على فرض مشروعه القومى - الإقليمى ، بعد جميع التمهيدات التى قام بها فى العامين اللاحقين على وقف إطلاق النار فى حربه مع إيران .

وقد لمّح الرئيس العراقى لذلك فى خطابه الذى ارتجله فى الندوة الدولية التى انعقدت فى بغداد ، بدعوة من حزب البعث العربى الاشتراكى ، فى الثامن والعشرين من يونيو ١٩٩٠ ، حول الفكر القومى لميشيل عفلق مؤسس الحزب ، بمناسبة مرور عام على وفاته . قال فى خطابه : إن مؤتمر القمة العربى الأخير الذى انعقد ببغداد ، قد توصل إلى « حد أدنى » للموقف العربى الموحد إزاء جميع القضايا الرئيسية للأمة العربية . وأنه لم يعد من حق أى دولة عربية أن تخرج عليه . وأنه فى حالة انتهاكه من قبل أى طرف من الأطراف ، يكون من حق الجماعة العربية (لم يقل الجامعة العربية) أن تعمل على ردعه وإجباره على الالتزام بالموقف العربى الموحد فى حده الأدنى . (ولعله كان يقصد بتعبير الجماعة العربية مجلس التعاون العربى ، حيث كشف الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال مراحل الأزمة ، عن ضغط العراق والأردن من أجل تكوين فيلق من دول مجلس التعاون العربى يكون نواة لجيش عربى موحد ، وهو ما رفضته مصر بشدة) . واستطرد الرئيس العراقى فى خطابه ، إلى القول بأنه فى حالة تقاعس الجماعة العربية عن أداء واجبها ، يكون من حق الدولة التى تستشعر بمسئوليتها القومية ولديها الامكانيات اللازمة ، أن تتصدى لردع الطرف الذى يقوم بانتهاك الحد الأدنى .

وإذا استرجعنا الأحداث ، التى سبقت غزو الكويت بأيام قليلة ، فسنجد أن تصريحات الرئيس العراقى ، انصبت على ردع أولئك الذين يتلاعبون بمصالح الأمة العربية فى الثروة البترولية . وعلى تهديد إسرائيل بقصفها بالصواريخ الكيميائية المزدوجة إذا ظلت على احتلالها للأرض العربية وقتل الفلسطينيين ، ورفضها لتسوية سلمية للصراع وفقا لقرارات الأمم المتحدة . كما شن حملة ضد القوى السياسية والإعلامية الأمريكية والغربية التى « تحقّر العراق وتعمل على إضعافه » . ولكنه حرص دوما على استثناء الرئيس الأمريكى بوش ورجال إدارته ، من تصريحاته الهجومية ، باعتبار أنهم يتفهمون بصورة موضوعية

حقوق العراق ومصالحه . وكان ـ في ذلك الوقت ـ قد عقد اجتماعه المشهور مع السفيرة الأمريكية ببغداد « ابريل جلاسبي » ، والتي أخطرته بأن مشاكله مع الكويت هي قضية عربية بحتة ، تحل في إطار عربي ، ولا دخل للولايات المتحدة بها . الأمر الذي ترك لديه انطباعا قويا بأن واشنطون قررت اتخاذ موقف الحياد بشأن تعامله مع الكويت .

من هنا كان اليقين الراسخ لدى الرئيس صدام في إدارته للأزمة ، أنه استطاع ـ بقدر أو بآخر ـ استيعاب أو تحييد جميع القوى المؤثرة ، إقليميا ودوليا . وخاصة الولايات المتحدة . وانتهى إلى ترجيح استبعاد استخدام القوة ضده لإجلائه عن الكويت ، التي يعتبرها تاريخيا ، جزءا من الأراضي العراقية . وظل على هذا الاعتقاد ، طوال مراحل الأزمة . وحتى بعد صدور قرارات مجلس الأمن وقيادة الولايات المتحدة للتحالف الذي احتشدت قواته التي تجاوزت نصف المليون جندي بالمنطقة . وتزايد هذا اليقين رسوخا مع طَرْق العديد من الزعماء والشخصيات السياسية الكبيرة في العالم أبواب بغداد ، سعيا للقائه من أجل الوصول إلى حل وسط سياسي . وضاعف من ذلك أيضا عملية التخدير التي لجأت إليها واشنطون في اللحظة الأخيرة ، باقتراح « لقاءات البحث عن حل سلمي » ، بعد أن كانت ترفض بإصرار عقد مثل هذه الاتصالات .

هذا كله ، علاوة على إحساسه بقوته العسكرية وأسلحته الحديثة التقليدية وغير التقليدية ، والتي جرى تضخيمها إلى وضع شبيه « بالأسطورة » ، في الإعلام العالمي . وإحكام سيطرة قواته على الكويت المحتل ، وقدرته على إشعال آبار البترول في الكويت والسعودية ، إذا اضطرته الظروف لذلك ، بحيث يحيل المنطقة كلها إلى جحيم شامل بالنسبة للعالم كله . وما راح يصل إلى سمعه وعلمه من معارضات دولية متنامية للحل العسكري ، وخاصة في الولايات المتحدة نفسها .

ونحن نعرف ما حدث نتيجة اندلاع حرب عاصفة الصحراء : التدمير الوحشي شبه الكامل للعراق ، اقتصاديا وعسكريا وبنية أساسية . وذلك إلى الدرجة التي وصفها تقرير بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق بعد وقف إطلاق النار بأنه « عودة بالبلاد إلى عصر ما قبل الصناعة . » وكذلك احتلال بعض أراضيه لبعض الوقت .

لكن الذي أثار الانتباه بشدة ، هو الشلل الكامل الذي أصاب القوة العسكرية العراقية

وأفقدها القدرة على الدفاع أو الهجوم المضاد فى كل المواقع تقريبا . وذلك باستثناء مجموعة صواريخ سكاد التى أطلقت على بعض المواقع فى السعودية وإسرائيل .

ويتواكب مع هذا ، فى إثارة الانتباه ، التزام إسرائيل بعدم الحركة أو الرد ، تنفيذا لقرار الولايات المتحدة . ومبادرتها - لأول مرة - بطلب النجدة بقوات أمريكية مباشرة للدفاع عن أراضيها وسكانها ضد صواريخ سكاد العراقية . ومن هنا ظهرت لأول مرة فى ساحات القتال ، صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ، والتى ثبت أنها ليست على المستوى المطلوب من الدقة والفاعلية .

وهكذا يمكن القول ، إنه فى نطاق هذا « الزمن الأول » من المرحلة الثالثة للأزمة ، فإنها فى وجه من وجوهها ، كانت حقل تجارب رهيب ومفجع لكل من الأسلحة الأمريكية والغربية الجديدة . وذلك على مرأى من العالم كله عبر شاشات التليفزيون ، لأول مرة فى تاريخ الحروب . الأمر الذى ولّد رأيا عاما عالميا ، بطريقة محسوسة ومشتركة ، بغض النظر عن اختلاف الأوطان والجنسيات ، ضد استخدام القوة والحرب - على أى مستوى ولأى سبب - فى حل الخلافات والأزمات بين الدول .

ونرجح - أمام القوة الإجماعية لهذا الرأى العام - أن حرب الخليج ربما تكون آخر الحروب بجميع أنواعها فى تاريخ المستقبل المنظور للإنسانية .

- ٧ -

الزمن الثانى من المرحلة الثالثة ، يبدأ منذ قبول العراق غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بوقف إطلاق النار ، والذى مازال مفتوحا على المستقبل باحتمالاته الإقليمية والدولية المختلفة .

وربما يكون سابقا لأوانه تحديد دقيق لطبيعة هذه الاحتمالات . أو ترجيح بعضها على حساب البعض الآخر . ويعود ذلك ، فى تقديرنا ، إلى ضخامة وعمق المتغيرات الإقليمية والدولية ، بمعدل سريع ومتداخل على نحو شديد التعقيد .

غير أنه من خلال قراءة حركة الأحداث ، فى صفحة هذا الزمن المفتوح من المرحلة

الثالثة لأزمة الخليج وحربها ، يمكن التوقف عند عدد من المعطيات المحددة ، نرى فى كل منها ، نقطة بداية ، لتطورات محتملة بقدر غير يسير من الرجحان .

● **النقطة الأولى** ، هى أنه لم يعد من المستطاع تصور نشوء أو استمرار أزمة فى حدود إقليمية مغلقة على نفسها ، سواء من ناحية المكان أو الموضوع . ذلك أن ثورة المواصلات والاتصالات من جانب ، وتشابك المصالح من جانب آخر ، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول والأسواق والبحث العلمى والتكنولوجى من جانب ثالث ، وعدم قدرة أى بلد مهما كانت إمكاناته الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، على تحمل تكلفة الحرب الحديثة ، منفردا ، من جانب رابع . كل هذه المعطيات أسقطت الحدود والحواجز ، بشكل يكاد يكون نهائيا ، بين ما هو إقليمى وما هو دولى .

وبالتالى لم يعد متصورا ، مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ـ والذى نستطيع أن نطلق عليه قرن العالم متعدد الأقطاب ـ أن تنشب أزمة ، فى أى بقعة جغرافية أو حول أى موضوع ، ليست لها أبعاد دولية . وبالتالى لا يتصور حلها بدون آلية دولية معينة ، وفقا لقواعد شرعية محددة ، تتحدد وتتغير وتطور بتغير الظروف من ناحية ، وعلاقات القوى بين الأطراف الإقليمية والدولية ، من ناحية أخرى .

قد يكون من غير المتوقع تكرار بناء مثيل فى المستقبل للتحالف الدولى الذى ضم ما يربو على ثلاثين دولة فى مواجهة أزمة الخليج ضد دولة صغيرة من دول العالم الثالث ، لكنها كانت بمثابة عود الكبريت المشتعل فوق برميل بترول مكشوف ، على امتداد العالم كله .

● من هنا تنبع **النقطة الثانية** ، ونعنى بها أنه إذا كان من المستبعد تكرار التحالف الدولى المالى ـ السياسى ـ العسكرى ، الذى نشأ بالحجم والنوعية التى كان عليهما فى مواجهة أزمة الخليج فهل يمكن ـ عند نشوء أزمات فى المستقبل ـ وجود تحالفات من نوع آخر ، غير صياغات حلفى وارسو والأطلنطى التى عرفتها الحرب الباردة والآخذة اليوم فى السقوط بدرجات مختلفة ، تقوم من خلال نسيج إقليمى ـ دولى جديد ، تكون جاهزة أو تتشكل عند بروز أزمة معينة فى إقليم معين ، وتلقى القبول العام فى نفس الوقت من المجتمع الدولى ككل ؟

إننا نشهد اليوم - على سبيل المثال - تحرك الجماعة الأوروبية ، فى صورة تحالف سياسى - اقتصادى - شبه عسكرى للتعامل مع أزمة الحرب الأهلية اليوغوسلافية . وتلقى دعما - فى نفس الوقت - من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبقية البلدان الأوروبية . لكنها - على ما يبدو - لا تملك الفاعلية المطلوبة لإنهاء الأزمة سياسيا . وليس واضحا بعد ، ما إذا كانت تتسق فى الحركة مع محاولات الأمم المتحدة ، سواء على مستوى مجلس الأمن أو السكرتير العام ، أم تتناقض .

● وهذا يقودنا إلى **النقطة الثالثة** ، والتى تتصل بالدور المستقبلى للأمم المتحدة وآلياتها كتعبير عن الشرعية الدولية القادرة على فرض أحكامها وقواعدها على أطراف الأزمات ، أيا كان الوزن النسبى لهذا الطرف أو ذاك .

إن تجربة استخدام آلية الأمم المتحدة ، كتعبير عن الشرعية الدولية ، فى أزمة الخليج ، وإن كانت قد جرت من خلال الجهاز التنفيذى للمنظمة الدولية وهو مجلس الأمن ، الذى ظل مشلولا عن الفعل طوال الحرب الباردة ، إلا أن معطيات الواقع تؤكد أن مجلس الأمن ، فى الحقيقة لم يكن إلا غطاء لإرادة الخمسة الكبار دائمى العضوية ، أكثر منه تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولى باتجاهاته المختلفة . وداخل مجموعة الخمسة الكبار ، كانت الولايات المتحدة صاحبة القرار الأكثر حسما . والجهة المنوط بها تفسير وتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وذلك كما حدث بالنسبة لقرارات الحصار والعقوبات الاقتصادية ، واستمرارها رغم وقف إطلاق النار بعد تحرير الكويت واندحار العراق وقبوله الكامل لجميع الشروط ، وقرارات استخدام القوة العسكرية وتوقيتها الخ ..

ويلفت النظر ، فى هذا المجال ، أنه على الرغم من حرص الخمسة الكبار على تنشيط الدور التنفيذى لجهاز مجلس الأمن ، إلا أنه لم يجر الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة من حيث إنشاء هيئة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن ، والتى تكون بمثابة القيادة الفعلية لأية عمليات عسكرية لفرض الشرعية الدولية تحت راية الأمم المتحدة . وإنما تم اللجوء ، وبموافقة مجلس الأمن الضمنية تحت ضغط الخمسة الكبار وخاصة الولايات المتحدة ، إلى إنشاء جيش دولى يتكون معظمه من القوات الأمريكية ، وبقيادة أمريكية صرفة ، تعاونها قيادات فرعية تابعة لدول أوروبية وعربية . وتم خوض المعارك تحت الرايات الأمريكية

والأوروبية والعربية ، واستبعاد راية الأمم المتحدة . ولم تنجح اعتراضات الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما من بعض دول العالم الثالث ، في تغيير ذلك .

وتطرح هذه التجربة إشكالية على درجة كبيرة من الخطورة . تدور حول الدور الحقيقى للأمم المتحدة وأجهزتها ، والتى بات هناك قناعة على ضرورة هذا الدور وتنميته ، فى إطار ما يسمى ، بالنظام الدولى الجديد . وكيفية ضمان أن يكون هذا الدور ، انعكاسا حقيقيا لإرادة المجتمع الدولى ككل . وليس إرادة الدول الخمس الكبار مع تميز ملحوظ للولايات المتحدة . ومن هنا تبرز الاقتراحات العديدة التى تصب فى اتجاه ضرورة توفير ضمانات لذلك ، من خلال منح العضوية الدائمة التى تملك حق الفيتو فى مجلس الأمن ، لعدد من الدول ، أيا كان حجمها ، دوريا . بحيث تمثل الكيانات الإقليمية المختلفة فى العالم .

وهكذا يمكن القول إن أزمة الخليج باتت تطرح بقوة متزايدة ـ بعد التجربة ـ موضوع التغييرات الملحة للأمم المتحدة ، بهدف ضمان دورها الفعال والحقيقى لاحترام فرض الشرعية الدولية على الجميع .

● ويتصل بهذه النقطة ، **نقطة رابعة** . وهى ما يمكن أن نطلق عليها « المسألة الأمريكية المعاصرة » ، فى العالم المتغير ، والذى يمر بمرحلة انتقالية معقدة ، نحو ما يسمى بنظام دولى جديد .

إن واقع الحال ، يؤكد أن الولايات المتحدة ، أصبحت أقوى كيان منفرد بالقياس إلى جميع الكيانات الأخرى فى العالم ، كبيرها وصغيرها على السواء . خاصة بعد تآكل الوزن الدولى للاتحاد السوفيتى نتيجة تفاقم مشاكله الفكرية والاقتصادية والقومية الراهنة . وأن هذا الكيان الأمريكى بات يصبغ كل العالم ـ على الأقل فى هذه المرحلة الانتقالية ـ بلونه وقانونه ومصالحه .

ويتداول القاموس الدبلوماسى ، اليوم ، تعبيرات من أمثال «Paxa Americana» (السلام الأمريكى) والعالم ذو القطب الواحد الأمريكى .

ويثير هذا الوضع ، ردود فعل واضحة من الخوف والخشية والحذر فى جميع أنحاء العالم . ليس فقط بالنسبة للعالم الثالث الذى تحكمه عقدة الهيمنة الأمريكية ورجل الشرطة

العالمى على امتداد عصر الحرب الباردة ، بل أيضا بالنسبة لحلفائها من الكبار ، أمثال الدول الأوروبية ، والصغار من أمثال بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية ، وحتى إسرائيل .

ومن هنا نتوقع أن تشهد السنوات القليلة القادمة حركات مختلفة تحاول الحد من الهيمنة الأمريكية بدرجة أو بأخرى ، تستخدم الوسائل السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى .

● تبقى بعد ذلك **نقطة خامسة** ، تتعلق بالمستقبل المنظور لمستقبل النظام الإقليمى العربى والأمن القومى .

إن نظرة إلى ما خلفته أزمة الخليج وحربها على أرض الواقع ، تكشف لنا عن وجود اتجاهين متضادين ، اتجاه نحو ضرورة الاستفادة من دروس الأزمة فى بناء نظام إقليمى عربى جديد ، يرقى إلى مستوى المسئولية والفاعلية . ويضمن الأمن القومى ، داخل الأسرة العربية والعلاقات الصحية بين أعضائها ، ووحدة موقفها ومصالحها المشتركة فى العلاقات مع الغير من أعضاء الشرق الأوسط غير العرب فى المنطقة . وكذلك مع العالم . وثمة اتجاه آخر - ما تزال له الغلبة - ينحو إلى عدم إحياء جثة النظام العربى الإقليمى ووهم الأمن القومى . والاتجاه نحو نظم إقليمية من حول المصالح ، الأكثر تفاعلا ، بين هذه المجموعة أو تلك من العالم العربى . واقتصار ترتيبات الأمن بالنسبة لكل مجموعة على حدة ، من خلال علاقات وثيقة تصل إلى درجة التحالفات مع أكبر القوى العسكرية فى العالم ، وخاصة أمريكا بالدرجة الأولى وبعض الدول الأوروبية بالدرجة الثانية . أو معهما معا . وذلك قياسا على نموذج العلاقات الأمنية بين إسرائيل وأمريكا .

واللافت للانتباه ، أنه على الرغم من أن مصر وسوريا والسعودية وليبيا والجزائر تغلّب بقوة الاتجاه الأول ، فى حين - على العكس - تنتصر بلاد مثل الكويت وعمان والسودان وتونس والمغرب ، على الرغم مما قد يكون من بينها من خلافات ، للاتجاه الثانى ، فإننا نجد أن دول الخليج العربية الست مع مصر وسوريا قد اتجهت فى ٦ مارس ١٩٩١ إلى تكوين كيان عربى إقليمى - أمنى ، باسم « إعلان دمشق » . فى حين اتجهت دول المغرب العربى بما فى ذلك ليبيا والجزائر إلى تكوين كيان عربى إقليمى أمنى مقابل فى ١١ مارس

١٩٩١ ، باسم اعلان « رأس لانوف »(*) .

ويبدو ، من المبكر ، القطع بنتيجة الصراع بين الاتجاهين ، خاصة وأن الجراح التى أحدثتها أزمة الخليج وحربها ما تزال غائرة ومفتوحة ، سواء على مستوى كل بلد عربى على حدة أو على المستوى القومى العام ، شعبيا ونظما . كما أنه - حتى فى إطار كل كيان إقليمى (إعلان دمشق ، أو اعلان لانوف ، أو مجلس التعاون الخليجى نفسه) هناك خلافات حادة حول الأسس والآليات من ناحية ، وطبيعة العلاقات مع كل من الدول الشرق أوسطية غير العربية وبالذات إيران وتركيا ، ومع الولايات المتحدة ، وأوروبا التى تركض نحو التوحد ، من ناحية أخرى .

هناك نقاط أخرى كثيرة لا تزال تعززها معطيات أزمة الخليج وحربها ، يضيق هذا المقال عن تناولها . لكن الشيء الأكيد أن هذه الأزمة ، ما برحت لم تتم فصولا وتحديا متعدد الأبعاد لما أصبح يسمى بالنظام الدولى الجديد وعملية تشكيله . وبالتبعية النظام الإقليمى العربى والشرق أوسطى ، الآخذ فى التشكل - أيضا - تحت ضغوط داخلية وخارجية مكثفة .

(*) مدينة ليبية صغيرة .

رقم الايداع بدار الكتب

٩٤٤٢ / ١٩٩١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر